صفحات مثمرة

في مصطلح الحديث

تأليف

إسماعيل المجذوب

فهرس محتويات الكتاب

المقدمة	٣
نصائح وإرشادات	٣
الأولى : أن تكون نسبتنا إلى الإسلام فقط	٤
الثانية : في طريق بناء العقيدة	٥
الثالثة : في التقليد والاجتهاد	٦
الرابعة : في رواية الحديث	٧
الخامسة : في الابتعاد عن المحدثات	٨
السادسة : في بعض آداب الاختلاف	٩
تمهيد لعلم مصطلح الحديث	١٠
الفتنة في الدين أكبر من فتن الدنيا	١٠
خصائص مشتركة في فتن التشكيك في الدين	١٠
لا يتحقق إسلامنا اعتماداً على القرآن دون السنة	١١
سنة النبي ﷺ وسنة أصحابه ﵃ من أهم أسباب الوقاية من الفتن	١١
القرآن محفوظ فهل السنة محفوظة ؟	١٢
لماذا تتعرض السنة للمطاعن والتشكيك؟	١٢
مكر سيئٌ للتشكيك في السنة	١٣
أهمية السنة وضرورة الرجوع إليها	١٤
من أسباب وضع هذا الكتاب	١٥
من فوائد دراسة علم مصطلح الحديث	١٦
فوائد من مقدمة صحيح مسلم	١٦
من بَاب وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَن الثِّقَاتِ	١٦
من باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ	١٧
من بَاب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ	١٧
من بَاب النَّهْيِ عَن الرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالِاحْتِيَاطِ فِي تَحَمُّلِهَا	١٨
من باب بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ	١٨
أول من دون الحديث	٢١
أنواع الحديث --- المتواتر	٢١
الآحاد : الغريب والعزيز والمشهور	٢٢
حكم الحديث المتواتر والغريب والعزيز والمشهور	٢٣
العالي والنازل	٢٣
الحديث المسلسل	٢٤
أقسام الحديث من حيث مَنْ رُوِيَ عنه (الحديث القدسي)	٢٦
المرفوع	٢٦
الموقوف وأنواعه	٢٧
المقطوع و حكم المرفوع والموقوف والمقطوع	٢٩
لماذا يروي العلماء الموقوفات والمقطوعات	٢٩
المسند والمتصل	٣٠
أقسام الحديث من حيث القبول وعدمه الحديث الصحيح	٣١
أنواع الصحيح	٣٢
منْزِلة الصحيحين	٣٢
هل تعرف صحة الحديث بغير منهج المحدثين	٣٤
التحذير من تحكيم العقل في إنكار الحديث	٣٤
صحة حديث أنه ﷺ قد سُحِر ورد الشبهات	٣٥
مناقشة المنكرين أنه ﷺ سُحِر	٣٦
أثر السحر محدود ولا يماثل المعجزات	٣٦

سبب إيمان سحرة فرعون ٣٧
قولهم أصح شيء في الباب كذا ٣٨
الحديث الحسن وحكمه وأنواعه ٣٨
الحديث الضعيف وحكم العمل به ٤٠
شروط جواز العمل بالحديث الضعيف ٤٠
تطبيقات على الضعيف الذي لا يعمل به ٤١
كيفية رواية الضعيف، وبيان أنه ليس كالموضوع ٤٣
بيان أن الضعيف ليس كالموضوع ٤٤
الترغيب في الخير ليس عذرا في رواية الموضوع وشديد الضعف ٤٤
أنواع الحديث الضعيف لعدم اتصال السند
الحديث المرسل وحكمه ٤٥
المنقطع والمعضل وحكمهما ٤٧
المعلق وحكمه - المعلق في الصحيحين ٤٨
الحديث المعنعن وحكمه ٥٠
المدلس وحكم رواية المدلِّس ٥١
أنواع الضعيف بسبب عدم تحقق العدالة أو الضبط ٥٣
المضطرب وحكمه ٥٣
الحديث الشاذ والمنكر وحكمهما ٥٤
الحديث المُعَلُّ (المعلل أوالمعلول) ٥٥
المدرج ٥٨
رواية بعض الحديث دون بعض وما يترتب على ذلك ٥٩
فائدة في بيان حديث: فسيراني في اليقظة ٥٩
الحديث المتروك ٦١
الجرح والتعديل وأهم قواعده ٦٣
بعض ما يبنى على قواعد الجرح والتعديل ٦٥
عدالة الصحابة ﷺ ٦٦
علم مختلف الحديث و عظيم فائدته ٦٩
بعض الأمثلة على علم مختلف الحديث ٦٩
استعمال بعض الكلمات في غير معانيها المشهورة ٧٣
الحديث الموضوع و أسباب الوضعِ والافتراءِ على رسول الله ﷺ ٧٥
أشد أنواع الموضوع ضرراً ٧٧
قواعد يَعْرِفُ بها العلماءُ الموضوعَ ٧٧
حكم الوضع وحكم رواية الموضوع ٨٠
تذكرة لمن يعظم شعائر الله تعالى ٨١
الموفقون ينتفعون من علم مصطلح الحديث ٨١
مصطلح المنذري في الترغيب والترهيب ٨٥
مقتطفات من آثار جهود أهل العلم ٨٦
أولاً مقتطفات من كتاب لسان الميزان ٨٦
ثانياً مقتطفات من كتاب الأسرار المرفوعة ٨٨
ثالثاً من ذيل الموضوعات للسيوطي والفصلِ الثالث من تنْزيه الشريعة ٨٩
رابعاً من كتاب المقاصد الحسنة للسخاوي ٩٠
خامساً من أسنى المطالب للحوت ٩١
ملحق في دراسة بعض الأحاديث وبيان حالها ٩٥
الأول حديث: هل يزني المؤمن؟ ٩٥
الحديث الثاني: الاستدلال على تخفيف العذاب عن أبي لهب ٩٧
الثالث شذوذ عبارة (يحركها) في حديث التشهد ٩٩
الرابع حديث هاروت وماروت والزهرة ١٠٠
متن المنظومة البيقونية ١٠٢
فهرس الأحاديث ١٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أكرمنا بدينه القويم، وهدانا صراطه المستقيم، ونسأله سبحانه أن يتم لنا الهداية، حتى نكون على المحجة البيضاء في دينه، متبعين في ذلك سيدنا محمداً الذي قال الله تعالى له: ﴿ **قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ** ﴾ **[يوسف/١٠٨]** صلى الله تعالى عليه وسلم، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان، وجعلنا الله تعالى منهم، وتوفانا مسلمين، وألحقنا بالصالحين .

وبعد فإني أحببت خدمةً لسنة النبي ﷺ ونُصحاً للإخوة الذين أتعاون معهم على جوانب من التفقه في الدين أن أقدم صفحات مثمرة من علم مصطلح الحديث، تكون ضياء لهم في حياتهم الدينية العامة، وقبل هذه الصفحات رأيت أن أقدم بعض النصائح والإرشادات العامة [(١)]، وبعض المقدمات التي تخص علم المصطلح .

نصائح وإرشادات :

بعد أنْ مضى من عمري عقودٌ أرجو الله تعالى فيها القبول والمغفرة، قد تفضَّل عليَّ سبحانه فيها بطلب العلم تعلماً ومدارسةً وتعليماً، ومخالطةً للدعاة والمشتغلين بالتعليم والدعوة، على اختلاف مشاربهم .

وبعد ما يَسَّرَه الله تعالى لي من رؤية إيجابيات وسلبيات في الدعوة والدعاة، وما ينشأ عن ذلك من الآثار الحسنة والسيئة، في الدنيا والآخرة، أحببتُ أن أذكر بعض ما أراه نافعاً وتذكرةً للمُهْتَمِّيْنَ بدينهم بشكلٍ عام، وللشباب منهم بشكل خاص؛ لأني رأيت أنه قد تزايدت الحاجة إلى ذلك بسبب كثرة الاختلافات غير المنضبطة بموازين الشرع وتوجيهاته في الأجواء الدينية وفي أمور متعددة .

ونتج عن ذلك كثير من الآثار التي يرضاها الشيطان، من الخصومات والتنافر، بل من الشحناء والعداوة والبغضاء الحالقة التي تحلق الدِّين .

وإني أُلَخِّصُ هذه النصائح والإرشادات بما يلي:

---

(١) كتبت هذه النصائح قبل أن أطبع كتاب: **صفحات مضيئة** الذي يتضمن هذه النصائح وغيرها تعجيلاً للنصيحة، وقد تَرَجَّحَ عندي إبقاؤها هنا لعله ينتفع بها من لم يتيسر له مطالعة كتاب: **صفحات مضيئة** .

النصيحة الأولى: أن تكون نسبتنا إلى الإسلام فقط

۞ الكلمة العظيمة الطيبة، التي علمنا القرآن الكريم أن ننتسب إليها هي **الإسلام** ﴿ **وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ** ﴾ **[الحج: من الآية٧٨]** .

۞ وقد رأيت من الضروري النافع، ومن أسباب السلامة والعافية، لي ولمن أُحِبُّ لهم الخير، أن يكون أحدنا **مستقلاً، لا ينصبغ بصبغة جماعة معينة** [١]، وبعيداً عن ضغوط الانتماء، ومتحرراً منها، يتبع الحق أينما كان، ويتمسك به، ومع ذلك يكون **صديقاً وأخاً لكل واحد من أمة سيدنا محمد** ﷺ وينتمي لهذه الأمة بشمولية هذا الانتماء وعمقه وامتداده.

وإذا نصحت بالاستقلال وعدم الانتماء لجماعة خاصة، واخترتُ ذلك لنفسي فإني أخص بالذكر الجماعات المتصارعة، كالصراع القائم بين كثير من المتصوفين المعاصرين وكثير من السلفية المعاصرين .

وأكثر من يحتاج إلى هذه النصيحة الطيبون الحريصون على دينهم وليس لهم نصيب وافر من العلم بشكل عام، والشبابُ الناشئ، ليسلم هؤلاء وهؤلاء من الصراع، وحتى لا يَتَرَبَّوْا على مسائل النِّزاع وغلبة الهوى، لأن الواجب أن يتربى الإنسان على الأسس العلمية الشرعية والعمق والتوازن .

۞ إنَّ ما كان عليه السلف من الصحابة ﷺ والتابعين، وسار عليه الأئمة المجتهدون في العقيدة والسلوك هو أكمل صورة للعملِ بالقرآن الكريم وسنة النبي ﷺ والتمسكِ بهذا الدين، وهم سلف الأمة الصالحُ وقدوتُها بعد رسول الله ﷺ الذي هو القدوة الأولى، قال تعالى:

﴿ **وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾ [التوبة:١٠٠] نحبهم ونتابعهم، ونرجو أن نكون من خَلَفِهِمُ الصالح مستعينين بالله تعالى، **ومع هذا نسمي أنفسنا مسلمين، ولا نسمي أنفسنا سلفيين .**

---

(١) والسبب في هذه النصيحة ما أراه في مجتمعنا من تنازع وخصومات، وعدم الانصباغ بصبغة جماعة معينة لا يعني عداوةً لأحد، ولا بد لنا من الأخوة والمحبة لكل واحد من أمة سيدنا محمد ﷺ .

۞ وليس منهجُ السلف مذهبَ جماعة تحتكر الاسم وتستقل به، بل هو سبيلُ الموفقين، وواجبُ الأمة كلها، فطريقُ مرضاة الله تعالى هو اتباع قرون الخير الأولى من هذه الأمة، **بما اتفقوا عليه وصح عنهم** .

أما النسبة إلى تلك القرون بـ (**السلفية**) فهو مسمىً صار ميداناً واسعاً للتنازع والخصومة والتنافس والادعاء والتزكية المنهي عنها، وقد رضي الله تعالى لنا اسم (**المسلمين**) وهذا هو الاسم الذي نرضى به وننتسب إليه ونسعد به .

۞ وإن ما عند الصوفية من ذكر وزهد وورع وغير ذلك من الخير وعمارة القلوب نجده في مسمى الإسلام العام الذي جاء به رسول الله ﷺ، والخيرُ فيه أكملُ ما يكون، ويسعنا في هذه الخيرات مسلكُ رسول الله ﷺ ومسلك من ربَّاهم عليه الصلاة والسلام؛ فتربيته ﷺ أكمل التربية وهو خير الْمُرَبِّيْنَ، وقَرْنُه ﷺ خيرُ القرون، نحرص على هذه الخيرات، مستعينين بالله تعالى، **ومع هذا نسمي أنفسنا مسلمين، ولا نسمي أنفسنا صوفيين** .

۞ **الصوفية والمتصوفة أنواع:**

– فمنهم أناس سابقون في الزمان، سابقون في الخيرات، نُسبوا للتصوف أو وُصِفوا به، كان لهم قدم في العلم والعمل، والدعوة والإرشاد، ولهم أحوال وأعمال طيبة، نحبهم ونحترمهم ونقتبس فوائد من سيرتهم الطيبة الموافقة لهدي النبي ﷺ ولسيرة أصحابه ﷺ .

– ومنهم أناس طيبون ولا يربطهم بالتصوف إلا مجرد المحبة والانتساب .

– ومنهم من يشغلهم جوانبُ التعبد والذكر وكثيراً ما يرافق ذلك بعدٌ عن العلم، أو أساليبُ مخترعة، أو اعتقادات باطلة، لا يرضى بها الله تعالى ولا رسوله ﷺ، لأنها تخالف الشرع ولا توافقه .

– ومنهم من ينتسب للقوم ويَتَزَيَّا بِزِيِّهِمْ ويتكلم بأساليبهم ليصل إلى أغراض دنيوية وتكسب مادي، ويساعده على ذلك بيئة جاهلة يعيش فيها .

النصيحة الثانية : في طريق بناء العقيدة

۞ إن البناء الأمثل للعقيدة يكون على طريقة القرآن الكريم التي عليها بَنَى النبيُّ ﷺ عقيدة أصحابه ﷺ، ومن الخير العظيم أن نبتعد في بنائها عن أدلة الفلاسفة وعن علم الكلام.

❁ مع الأساس المتين للعقيدة المبني على الدليل والبرهان من ضياء القرآن والسنة، **لا بد أن تكون هذه العقيدة نوراً إيمانياً تغرسه أنوارُ القرآن وأسماءُ الله الحسنى في القلوب،** بالإضافة إلى ضياء الأذكار والأدعية التي سُقِيَتْ بها قلوبُ السابقين الأولين مما يُنْتِجُ الشُّعَبَ الإيمانية التي تَعْمُرُ القلوب، من خشية الله تعالى والخوف من سوء الحساب، والحياءِ من الله تعالى والأدبِ معه، وسلامة الصدر، مع ذكر الله ومراقبته ودوامِ التوبة إليه، وصدقِ التوكل عليه وغيرِها، مما يُصْلِح القلوب، التي لا تَصْلُح أعمال الإنسان وأحوالُه إلا بها، نحرص على ذلك مستعينين بالله تعالى، ولا ندعي ذلك لأنفسنا، ونعلم أنه لا يسعنا إلا عفو الله تبارك وتعالى ومغفرته .

❁ من الضروري الابتعاد عما نراه في عصرنا من انشغال كثير من المسلمين في بعض جوانب العقيدة بأمور نظرية وجدلية مما يبتعدون فيه عن حقيقة الإيمان، ويبتعدون في ذلك عن الحال الصالح الذي كان عليه الصحابة ﷺ، والتابعون، والأئمة المجتهدون مالكٌ وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، رحمهم الله تعالى ونبتعد عن الخوض فيما لم يخوضوا فيه، ويسعنا في ذلك ما وسعهم .

❁ ليس لنا مصدر نأخذ منه أيَّ عقيدة، أو أمرٍ غَيْبِيٍّ إلا من آية قرآنية واضحة الدلالة، أو حديث ثابت واضح الدلالة .

بل يقتضي التوجيهُ القرآني أن لا يأخذ المسلم أية معلومة دينية تتعلق بأيِّ حكم شرعي أو توجيه ديني إلا من واضح القرآن والسنة، وما استنبطه من أدلتهما الأئمة المجتهدون الذين شهدت لهم الأمة بالأهلية .

أما ما عدا ذلك كالرؤيا والإلهام وما يذكر من هاتف يقالُ إنه يأتي من الله تعالى أو من رسوله ﷺ ونحو ذلك فلا اعتماد على شيء من ذلك، والاعتماد على مثل ذلك بابٌ خطرٌ، وليس شيءٌ من ذلك علماً، قال تعالى: ﴿ **وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** ﴾ [الإسراء/ ٣٦] .

النصيحة الثالثة : في التقليد والاجتهاد

❁ الأمورُ الفقهية الثابتة بأدلة صحيحة واضحة الدلالة لا اجتهاد فيها، إلا إذا عارض الدليلَ دليلٌ آخر، فإن الأدلة المتعارضة تحتاج إلى الاجتهاد في الترجيح، وكذلك يُحتاج إلى الاجتهاد في الأحكام التي فيها أدلة ظنية الدلالة، والأحكام التي تؤخذ بالقياس .

۞ في المسائل الاجتهادية نرى تقليد مذهب إمام من المذاهب الفقهية المحررة الثابتة، لأن الواجب على من لم يكن أهلاً للاجتهاد تقليدُ المجتهدين، ومع هذا على طالب العلم أن يحرص على الاستبصار في دينه ومعرفة الأدلة، وأن يبتعد عن التعصب، ولا نرى حرجاً لمن قلد مذهباً أن يقلد إماماً آخر ولو في بعض المسائل .

۞ المذاهب الفقهية المدونة المحررة حصن من الحصون لنا ولعامَّة المسلمين، نسلم به من ضلالات كثيرة منتشرة باسم الدين في هذا العصر، ونسلم مِنَ الفتاوى الباطلة التي يسمعها المسلم يوماً بعد يوم .

۞ باب الاجتهاد مفتوحٌ ولم يغلق، وهو ضروري في كل عصر لاستنباط الأحكام المتعلقة بالأمور المتجددة في حياة الأمة .

ولكن هذا الباب لا يدخله إلا من تحققت فيه الأهلية، ونُحَذِّرُ من لم تتحقق فيه أهلية الاجتهاد من أن يجتهد ومن أن يتوهم في نفسه هذه الأهلية .

۞ لا يصح لأحد أنْ يُنْكِرَ على مسألة اختلف فيها الأئمة المجتهدون، قال النووي رحمه الله تعالى: ثم العلماء إنما ينكرون ما أُجْمِعَ عليه، أما المخْتَلَفُ فيه فلا إنكار فيه، لكن إن ندبه على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف فهو حسن محبوب مندوب إلى فعله برفق .

النصيحة الرابعة : في رواية الحديث

۞ من الضروري الاهتمام بعلم الحديث ومصطلحاته والعناية به، والتمييز بين الصحيح والسقيم، وذب الكذب عن أحاديث رسول الله ﷺ بالحكمة والموعظة الحسنة واللطف .

۞ إنَّ مِنْ تقوى الله تعالى ومن الأدب مع رسول الله ﷺ البعدَ عن رواية الموضوع، وتركَ روايات شديدي الضعف والمتروكين .

والتساهلُ في الرواية عن هؤلاء إساءةُ أدب مع الله تعالى ومع رسوله ﷺ لا تليق بأهل العلم والفضل، ومن المصائب المؤلمة أن يقع في هذا التساهل أناس لهم نصيب جيد من دراسة علم المصطلح دون أن يعملوا بقواعده ويستفيدوا من ثماره، ومن أهمها السلامة من رواية الموضوعات والأحاديث التي انفرد بروايتها كذاب أو متروك .

وأرجوا الله تعالى أن تكون دراسةُ هذا الكتاب إن شاء الله تعالى مساعدةً على العافية من رواية ما يتعارض مع تعظيم شعائر الله تعالى، ومع الأدب مع رسوله ﷺ .

النصيحة الخامسة : الابتعاد عن المحدثات التي حذَّرَ منها النبيُّ ﷺ

۞ إن صلاحنا يكون باتباعِ سنة النبي ﷺ والابتعادِ عن محدثات الأمور التي حذر رسول الله ﷺ منها .

لكن هذا الأمر كَثُرَ فيه الاختلاف والخصومة والْتَبَسَ فيه الأمر على كثير من الناس، فلا بد أن يكون رد الأمر فيه إلى الراسخين في العلم الذين يجب رد الأمر إليهم عندما يلتبس على غيرهم .

وقد رَدَدْنَا الأمر فيه إلى عَلَمٍ من أعلام الراسخين في العلم، وهو الإمام الشافعيُّ فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى، قال الشافعيُّ: **المحدثات ضربان: ما أحدث يخالف كتابا أو سنة أو أثرا أو إجماعا فهذه بدعة الضلال وما أحدث من الخير لا يخالف شيئا من ذلك فهذه محدثة غير مذمومة** اهـ [فتح الباري ١٣/ ٢٥٣] .

ثم وضَّحَ الحافظ ابن حجر هذه القضية فقال: والمراد بقوله ﷺ : « **كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ** » ما أُحْدِثَ ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام [**فتح الباري ١٣/ ٢٥٤**] .

وبعد الاعتماد على ما تقدم لا بد من توضيح الأمر بالنقاط التالية:

- إنَّ انتفاء الدليل في مسألة قد يكون واضحاً، وقد يكون غير واضح؛ فيحتاج لبذل الجهد في البحث، وكثيراً ما يكون من مسائل الاجتهاد .

- بعد الاجتهاد قد يتفق المجتهدون وقد يختلفون، وقد يتوقف بعض المجتهدين ويقول في المسألة: لا أدري، وهذا مشهور عند كثير من السلف والأئمة .

فقد يَعْتَبِرُ المجتهد المسألةَ التي يجتهد فيها بدعةً، وقد يَرى مجتهدٌ آخر فيها دليلاً خاصاً أو عاماً فلا يراها بدعة .

وعند ذلك تخرج القضية من إطار إنكار المنكر، إلى إطار البحث العلمي الذي لا يصح أن يتكلم فيه إلا من كان علمه واسعاً ونظره عميقاً .

كما أنَّه من الممكن أن تكون القضية بعد الاجتهاد من قبيل المكروه التَّنْزيهي لا من قبيل المحرم .

وإذا كان الأمر الذي فيه نهيٌ صريح من النبي ﷺ ليست مخالفتُه على درجة واحدة فإنَّ البدعةَ المخالفةَ كذلك، فمنها المحرم ومنها المكروه وهذا معناه أن بعض البدع المخالفة ليست مما يجب إنكاره، بل يُرْشَدُ إلى أن الأولى تركُه.

وبعد هذا البيان أقول: إنَّ من التقوى أن يتأنى كل من يتكلم بالبدعة الحسنة وبالبدعة السيئة، وأن يعلم أنَّ هذا الأمر لابد فيه من الرسوخ في العلم.

هذه خلاصة هذه القضية مبنيةً على أقوال أناس من الراسخين في العلم .

أما الخلاف بين من قسم البدعة إلى محمودة ومذمومة، وبين من رآها مذمومة فقط، أو نحو ذلك فلا يعدو أن يكون اصطلاحياً أو لغوياً، وبمعرفة ذلك نسلم من الخطأ في مسألة البدعة ونتخلص من كثير من الاختلافات والصراعات حول هذه القضية .

النصيحة السادسة : في بعض آداب الاختلاف

❁ لا حرج في الاختلاف المبني على أسس صحيحة، فهو أمر طبيعي في هذه الشريعة السمحة، التي من أهم خصائصها اليسر والمرونة.

وإذا رأى طالب العلم خلافاً لم يُبْنَ على الأسس العلمية، فإن كان المخالف ممن التبس عليه الصواب بالخطأ فالواجب إعطاؤه حقه من النصح والصلة والبحث العلمي، مع مراعاة حقوق الأخوّة بيننا وبينه .

أما إذا كانت المخالفة حمية وعصبية، فإن مِنْ واجبنا تبيينَ الحق وتوضيحَه، حتى لا يلتبس الحق بالباطل، ومن الحكمة أن تنحصرَ مهمتنا مع المخالف في نصحه وبيان الحق له، مع الحذر من استخدام أساليب تؤدي إلى زيادة تعصبه .

ومن الضروري عند رؤية الخطأ أن نركز على البحث في ذلك الخطأ دون التعرض للأشخاص والنيات .

❁ علينا أن نعتني بجانب البناء والعمل الصالح ولا ننشغل كثيراً ببيان الأخطاء والممارسات الخاطئة، فنقدُ الإنسان ما عليه إخوانه وعرضُ أخطائهم سهلٌ، وقد يكون ممتعاً، لكن له آثار سيئة، منها تضييع الأوقات والجهود، مع ما ينتج عن ذلك غالباً من العداوات والشحناء .

وإذا رأينا الخطأ فعلينا الاهتمام بتقديم البديل الصالح العملي المقبول .

هذه النصائح والإرشادات وإن لم تكن من خاصة علم المصطلح، أقدمها الآن لما رأيت من شدة الحاجة إليها، وعسى أن أزيد في بيانها وأضيف إليها إرشادات أخرى في كتاب مستقل إن شاء الله تعالى [1] .

---

(١) وقد نُشر هذا الكتاب باسم: صفحات مضيئة في التصور والسلوك الديني، والحمد لله تعالى .

تمهيد لعلم مصطلح الحديث

وأعود الآن إلى التمهيد لعلم مصطلح الحديث فأقول:

الفتنة في الدين أكبر من الفتنة في الدنيا

لقد تزايدت الفتن في عصرنا وتنوعت، وانجرف في تياراتها المختلفة كثيرٌ من المسلمين ، ابتعدوا عن صراط الله المستقيم، نسأل الله تعالى العافية لنا ولهم .

وبعضُ هذه الفتن يسهل على الإنسان أن يعرف شرها وفسادها كفتنة الوقوع في الشهوات المحرمة، فترى الإنسان واقعاً في هذه المحرمات وهو يعلم أنه منحرف ومسيء .

وهذا وإن كان شراً خطيراً فإن خَطَرَهُ أقلُّ من حيث إن الواقع في ذلك الشرِّ يَعْرِفُ أنه على باطل، وهذه المعرفة أحد عوامل الإصلاح .

أما الفتن التي هي أشد خطراً وأعظم ضرراً فهي الفتن التي يلتبس فيها الحق بالباطل ويتوهم الواقعون فيها أنهم على حق، وهؤلاء يقل الأمل في توبتهم ورجوعهم إلى الصواب، لأنهم ضالون ويحسبون أنهم مهتدون .

وتزايد هذا النوع الذي هو أشد خطراً وتشكل بأشكال كثيرة، متماثلةِ الخطوات في إضلال الناس، وتشترك غالباً في الخطوات التالية:

خصائص مشتركة يكثر وجودها في فتن التشكيك في الدين

الأولى: التشكيك بالعلماء المعاصرين، وخصوصاً من جعل الله لهم قبولاً في قلوب الناس مع صحةٍ في المنهج وسعةٍ في العلم .

الثانية: التشكيك بالعلماء السابقين وخصوصاً أهل التحقيق في مختلف العلوم .

الثالثة: التشكيك بالكتب التي رُويت فيها السنة وبرُواتها على اختلاف عصورهم وخصوصاً الذين يميزون بين الصحيح والسقيم ويذبون الكذب عن السنة المطهرة .

الرابعة: التشكيك بالصحابة ﷺ وخصوصاً من جعلهم النبي ﷺ قدوة للأمة، كالخلفاء الراشدين والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار ﷺ وكذلك بمن كثرت روايتهم للحديث كأبي هريرة ﷺ .

وكثيراً ما ينتج عند بعض المسلمين المتأثرين بهذه التشكيكات الشكُّ بما وصلنا من سنة النبي ﷺ ومن سيرة الخلفاء والسابقين .

لا يتحقق إسلامنا اعتماداً على القرآن دون السنة

من ترك الاعتماد على السنة فقد ترك العمل بالقرآن الكريم لأن القرآن يأمر بطاعة النبي ﷺ والعمل بسنته، ولا يستطيع أعداء الأمة التشكيك بالقرآن الكريم الذي تكفل الله تعالى بحفظه؛ لإبعاد المسلمين عن دينهم، ورأوا أن التشكيك بالسنة يوصلهم إلى ما يرجونه من ترك المسلم لدينه وتركه العمل بالكتاب وبالسنة؛ لأن من استطاعوا أن يشككوه بالسنة يسهل عليهم إبعاده عن العمل بالقرآن الكريم الذي لا يستطيع أن يقتصر عليه في أخذ الأحكام الشرعية، للأسباب التالية:

١- أنَّ القرآن مجمل، والسنة هي التي تُبَيِّنُهُ .

٢- أنَّ من شكَّ في السنة يسهل التأثير عليه بتحريفات هؤلاء المضلين لمعاني آيات القرآن على ما يلائم أهواءهم؛ لأنه لا تتبين تحريفاتهم إلا بالسنة المبينة للقرآن الكريم .

٣- أنَّ كثيراً من الأحكام ليست موجودة في القرآن الكريم، وإنما هي مذكورة في السنة المطهرة .

ومما تقدم يتبين أنه لا نجاة من هذه الفتن إلا بالاستضاءة بأنوار السنة المطهرة .

سنة النبي ﷺ وسنة أصحابه ﷺ أهم أسباب الوقاية من الفتن

أرشدنا رسول الله ﷺ أن نجعل سُنَّتَهُ ﷺ وسنةَ الخلفاء الراشدين الملاذَ لنا عندما تتشعب بالأمة الأهواء، وتكثرُ فيها الضلالات .

وذلك في حديث العرباض بن سارية ﷺ الذي فهم الصحابة ﷺ منه أنه موعظةُ مودّع وَجِلَتْ منها القلوب وذرفت منها العيون قال فيها ﷺ : ((**فَإِنّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ بَعْدِي فَسَيَرَى اخْتِلاَفاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُم بِسُنّتِي وَسُنّةِ الْخُلَفَاء الرّاشِدِينَ المَهْدِيّينَ تَمَسّكُوا بِهَا، وَعَضّوا عَلَيْهَا بِالنّوَاجِذِ**)) **[الترمذي / ٢٨١٦وأبو دواد/ ٤٦٠٧]** .

ويضاف إلى ذلك المنهجُ العام الذي سار عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار خيرةُ هذه الأمة، الذين أخبرنا الله العليم الحكيم بأنهم قدوة لنا بعد رسول الله ﷺ ، وأخبرنا أنه رضي عنهم ورضوا عنه، وأن رضاه يشمل من يتبعهم بإحسان، قال تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾ **[التوبة/ ١٠٠]** .

القرآن محفوظ فهل السنة محفوظة ؟

لقد عرف كل مؤمن أن الله تعالى قد تكفل بحفظ كتابه القويم، وهذه المعرفة أعلى درجات اليقين، لاعتمادها على القرآن الكريم قال عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [**الحجر/ ٩**] ومن أنكر هذه الحقيقة أو شَكَّ فيها فقد كذَّبَ القرآنَ الكريم .

وقد يتساءل بعض الإخوة: هل السنة محفوظة؟ وهل نستطيع أن نثق بنقل السنة ونحن نعيش بعد زمان رسول الله ﷺ بأربعة عشر قرناً ؟.

والجواب أن الله تعالى هيأ في هذه الأمة أسباب حفظ السنة المطهرة بما جعله الله تعالى فيها من المزايا التي من أهمها علوم الإسناد ومصطلح الحديث، وهذه المزية لم توجد في أمة قبل هذه الأمة، فلا تجد أمة تروي شيئاً عن نبيها بسند كما تجده في هذه الأمة .

إنَّ علوم الإسناد ومصطلح الحديث تجعل العارف بها على ثقة بالحديث الصحيح وكأنه سمعه بأذنه من رسول الله ﷺ [1] .

وستمر معنا إن شاء الله تعالى في ذلك جوانب مشرقة من نور هذا العلم، عند دراستنا لشروط الحديث الصحيح وما يتعلق بتلك الشروط في هذا الكتاب.

لماذا تتعرض السنة للمطاعن والتشكيك ؟

عندما يئس أعداء هذه الأمة من التشكيك في القرآن الكريم الذي تدمغهم جوانب إعجازه[2]، وتتزايد دلائله مع مرور العصور، على أنه كلام الله تعالى، لم يجد هؤلاء الأعداء

---

(١) والبعيد عن هذه العلوم لا يدرك ذلك، وكُلُّ علم فيه يقينياتٌ وبديهياتٌ لا يدركها من ابتعد عن ذلك العلم، فإذا أخذ طالب العلم حديثا من موطأ مالك، أو من صحيح البخاري مثلاً، وقد تواتر نقل الكتابين من مؤلفيهما إلى عصرنا، ثم نظر وهو ذو معرفة برجال السند فرأى العدالة والضبط بأعلى معانيهما في كل واحد من هؤلاء الرواة فإنه يكون على ثقة بما أخذه من الحديث وكأنه سمعه من رسول الله ﷺ، ويلاحَظ هنا أن هذا لا يحصل لغير العارف بهذا العلم كحصوله للعارف به .

(٢) وهذا شأن الحق مع الباطل﴿ **بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ** ﴾ [**الأنبياء/ ١٨**] ومن جوانب إعجازه التي تناسب أهلَ عصرنا أكثر من غيرها الإعجازُ العلمي في قضيتين :

أمامهم إلا السنة التي توهموا أنهم يستطيعون طعنها والتشكيك فيها، ولكنَّ هذه المطاعنَ القديمةَ المستمرةَ المتجددةَ ما زادت هذه السُّنَّةَ إلا بياناً وثباتاً، شأنها في هذا شأن هذا الدين العظيم، الذي كلما حاولوا تشويهَه ظهر كمالُه وجمالُه، وكلما حاولوا الحدَّ من امتداده توسعت رقعته وزاد انتشاره، وكلما حاولوا إنزاله ازداد ارتفاعُه، كيف لا والله تعالى يقول:

﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [الصف/ ٩] .

ولكن إذا عجز أعداء هذه الأمة عن إطفاء نور السنة كما عجزوا عن إطفاء نور القرآن الكريم، فإنهم رضوا بأقل من هذا وهو أن يبعدوا بعض المسلمين عنها لأنهم – وبمكرهم السيئ – عرفوا أن المسلم إن ابتعد عن السنة فقد ابتعد عن القرآن بل وابتعد عن الإسلام .

مكر سيِّئٌ للتشكيك بالسنة

من أخطر مظاهر التشكيك بالسنة ما يُزَيَّنُ به هذا التشكيك من التظاهر بمدح وتعظيم القرآن الكريم، وتعظيم النبي ﷺ والمبالغة في مديحه، حتى يطمئن الناس إلى كلامهم، ثم ينتقلون إلى تلك المطاعن .

ومن عادتهم أنهم يختارون بعض الأحاديث التي تلتبس معانيها على العوام ويثيرون حولها الشبهات، متظاهرين بمظهر الذب والدفاع عن الدين .

الأولى: أنه لم توجدْ أيَّةُ معارضةٍ بين آياته وبين أَيَّةِ حقيقة علمية ثابتة ، مع أن القرآن الكريم ذَكَرَ مئات الجوانب الكونية الظاهرة والخفية .

الثانية: ظهور حقائق علمية للعلماء لم يكن أحد من البشر يعرفها في عصر نزول القرآن الكريم مما يدخل فيما أخبرنا الله عنه بقوله **﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [فصلت/ ٥٣]** .

وقد تبين في العصور المتأخرة لكثير ممن جهلوا أن القرآن الكريم كتاب الله تعالى تبين لهم أنه كتاب الله حقاً فآمنوا بالله تعالى ورسوله ﷺ، وكثير منهم صاروا دعاة للإسلام، وممن كتب في هذا الأمر الفرنسيُّ موريس بوكاي الذي تُرْجِمَ كتابه إلى اللغة العربية، كتب كتابة نافعة، وينتقد عليه أخطاء في آخر كتابه عندما تكلم عن السنة ، واسم كتابه: **الكتب المقدسة في ضوء المعارف الحديثة**.

ومن الأمثلة على هذا التشكيكُ في حديث أبي ذر ﷺ « **أن جبريل قال للنبي** ﷺ : **بَشِّرْ أُمَّتَكَ أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ قُلْتُ يَا جِبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى قَالَ نَعَمْ** » [البخاري/ ٦٠٧٨] .

وفي رواية أنه ﷺ قال لأبي ذر ﷺ: « **مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لاَ إِلَهِ إِلاّ الله ثُمّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلاّ دَخَلَ الْجَنّةَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ، ثَلاثا، ثُمّ قَالَ فِي الرّابِعَةِ: عَلَى رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ، فَخَرَجَ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ** » [البخاري / ٥٤٨٩ ومسلم/ ٩٤]

ويقولون كيف يدخل الجنة إنسان فاجر شأنه الزنى والسرقة؟ .

وأهل العلم لا يُشْكِلُ عليهم مثل هذا الحديث لمعرفتهم أن دخول الجنة لا يلزم منه عدم العذاب قبل دخولها، ثم من زنى أو سرق ليس مشركاً فهو ضمن المشيئة التي عبر عنها القرآن في قوله سبحانه: ﴿ **إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** ﴾ [النساء/ ٤٨] ومثل هذا كثير .

أهمية السنة وضرورة الرجوع إليها

تظهر أهمية السنة وضرورة الرجوع إليها من جوانب متعددة منها:

١– من أجل فهم القرآن الكريم، لأن الله أنزله مجملاً ورسول الله ﷺ هو المبين لهذا الإجمال، قال تعالى: ﴿ **وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾ [النحل/ ٤٤] .

٢– من أجل معرفة الأحكام الشرعية التي بَلَّغَها رسول الله ﷺ ولم تنْزل في القرآن الكريم فقد روى الترمذي عنِ المِقْدَامِ بنِ مَعْدِ يكَرِبَ قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ: « **أَلا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ عَنّي وَهُوَ مُتّكِئٌ عَلَى أَرِيكَتِهِ، فَيَقُولُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ الله، فَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَلاَلاً اسْتَحْلَلْنَاهُ، وَمَا وَجَدْنَا فِيهِ حَرَاماً حَرّمْنَاهُ، وَإِنّ مَا حَرّمَ رَسُولُ الله ﷺ كَمَا حَرّمَ الله** » [الترمذي / ٢٨٠٢ وأبو دواد/ ٤٦٠٤] .

٣– من أجل الاقتداء بسيرة رسول الله ﷺ وبأخلاقه ، فسيرته وأخلاقه دروس للأمة ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾ [الأحزاب/ ٢١] .

٤– من أجل الاقتداء بسيرة الخلفاء الراشدين وبالمنهج العام الذي سار عليه السابقون الأولون من الصحابة ﷺ؛ فاتباعهم والسير على منهجهم من الحصون المنيعة التي هيأها الله تعالى لحماية المسلمين من الضلالات وقد تقدمت أدلة ذلك من الكتاب والسنة .

ولا يمكن لإنسان أن يتحقق بهذا الدين ويكون مسلماً إلا بهذه الأمور، التي لا نجدها إلا فيما نقله الأئمة الثقات بأسانيدهم المشرقة التي تضيء لنا سبيل الهداية .

من أسباب وضع هذا الكتاب

بالإضافة إلى ما تقدم من الطعن والتشكيك في السنة، رأيت أموراً خطيرة تدعو طلاب العلم إلى تحمل مسؤولياتهم فيما يجب عليهم من بيان صفاء هذا الدين، وتعريف الناس بحقيقته البيضاء، ومن تلك الأمور الخطيرة:

آ– انتشار الأحاديث الموضوعة، وكثرة ترددها على ألسنة الناس، حتى انتشرت في بعض خطب الجمعة وفي بعض دروس المساجد .

ب– انتشار كثير من الخرافات والأباطيل باسم الدين، مما يشوه الدين عند من يجهله، عندما يسمعون تلك الخرافات من أناس يكثر منهم الحديث عن الدين مع جهالاتهم وأوهامهم الباطلة .

ج– انتشار موجات من الضلالات والانحرافات عن الصراط المستقيم لا تقاوَم إلا بأنوار السنة النبوية .

لِهذه الأسباب، ولِما رأيت من يقظةٍ عامةٍ عند الطيبين الراغبين في الاستبصار بضياء العلم والمعرفة من الذين لا تساعدهم ظروفهم على التخصص في دراسة العلوم الشرعية، رأيت أنَّ من الخير الكبير تهيئةَ فُرَصٍ عامة لأولئك الطيبين، يحصلون بها ما يتيسر من هذه العلوم في المساجد التي كانت المنطلق الأول لكل العلوم عندما كانت هذه الأمة في عافيتها .

وإني أرجو الله تعالى أن يجعل في ذلك سُنَّةً حسنة تساهم في إعادة العافية لهذه الأمة، وأن تعود مساجدُها إلى ما كانت عليه في العصور التي كانت أمتنا فيها قِبْلَةَ شعوب الأرض لتحصيل العلم والمعرفة بجميع جوانبها .

وكان من هذا الخير دروسٌ نافعة فيها خلاصة من علم مصطلح الحديث ألقيتها في بعض المساجد، جعل الله فيها خيراً كثيراً، رأيت من الخير أن أعيد النظر فيها، لتكون إن شاء

الله تعالى كتاباً موقظاً مثمراً في هذا العلم الذي ابْتَعَدَتْ ثمارُه عن كثير من دارسيه في هذا العصر، فصارت معلوماته النظرية في وادٍ، وفوائده التي وُضِعَ من أجلها في وادٍ آخر .

وهذا الكتاب على صِغَرِ حجمه أرجو الله تعالى أن ينفع به من أراد لهم الخير، من الحريصين على الإسلام صافياً كما تركه رسول الله ﷺ، وأن يتقبله بعفوه وإحسانه .

من فوائد دراسة علم المصطلح

١- الثقة بما نقل من السنة الصحيحة .

٢- السلامة من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ ومن الرواية عمَّنْ لا تحل الرواية عنهم من الكذابين والمتروكين .

٣- التمييز بين الصحيح والسقيم من الروايات .

٤- معرفة الزيف الواقع في كلام المشككين الذين يشككون في نقل السنة، والقدرةُ على الرد عليهم .

فوائد مهمة من مقدمة صحيح مسلم

مقدمة صحيح الإمام مسلم وما يرتبط بشرحها من كلام الإمام النووي رحمهما الله تعالى وجزاهما عنَّا خيراً من أهم ما استفدت منه ما يسره الله لي من اليقظة في رواية الحديث، والنفور والخوف من رواية الموضوعات، وما يشبهها من الروايات المتروكات، لذلك رأيت من النافع أن أبدأ تلك الدروس وهذا الكتاب بذكر بعض الفوائد المقتبسة منها قبل أن أبدأ بمضمون هذا الكتاب لما أرجوه من عظيم الفائدة من هذه المقدمة الموقظة .

هذا وإني أنصح كل طالب للعلم أن يدرس هذه المقدمة النافعة وأن يعيد قراءتها مرة بعد مرة عسى أن تترك فيه أثراً طيباً من التوجيه النبوي الكريم، ومن سيرة وعلم ورثة النبي ﷺ الذين نقل الإمام مسلم من علمهم النافع في هذه المقدمة العظيمة وزاد الإمام النووي في فوائدها وبيانها، ومن أهم هذه الفوائد :

١- من بَاب وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ

- قال اللَّهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بنبأ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ** ﴾ **[الحجرات/ ٦]** .

- وَقَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [البقرة/ ٢٨٢] - وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ [الطلاق/ ٢] .

فَدَلَّ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الآيِ أَنَّ خَبَرَ الْفَاسِقِ سَاقِطٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ، وَأَنَّ شَهَادَةَ غَيْرِ الْعَدْلِ مَرْدُودَةٌ.

- وَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى نَفْيِ رِوَايَةِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْأَخْبَارِ كَنَحْوِ دَلالَةِ الْقُرْآنِ عَلَى نَفْيِ خَبَرِ الْفَاسِقِ، وَهُوَ الْأَثَرُ الْمَشْهُورُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ((**مَن حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**)) .

٢- ومن بَاب تَغْلِيظِ الْكَذِب عَلَى رَسُولِ اللَّه ﷺ

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)) .

- وعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أُحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((**مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**))

- وعن الْمُغِيرَةِ رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: ((**إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)) (١) .

٣- ومن بَاب النَّهْيِ عَنِ الْحَدِيثِ بِكُلِّ مَا سَمِعَ

- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((**كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**)) . [مسلم / ٧]

- وقال مَالِكٌ رحمه الله: ((**اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ يَسْلَمُ رَجُلٌ حَدَّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ، وَلا يَكُونُ إِمَامًا أَبَدًا وَهُوَ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا سَمِعَ**)) .

- وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: ((**مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْمًا حَدِيثًا لا تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ إلا كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً**)).

---

(١) كرر النبي ﷺ هذا التحذير في أماكن وأوقات كثيرة يدل على ذلك كثرة من رواه من الصحابة رضي الله عنهم، فقد ذكر الشيخ جعفر الكتاني من رواته ما يزيد على مائة منهم في أول كتابه نظم المتناثر في الحديث المتواتر .

٤- ومن بَاب النَّهْيِ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالاحْتِيَاطِ فِي تَحَمُّلِهَا

– عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((**يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ يَأْتُونَكُمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِمَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنْتُمْ وَلا آبَاؤُكُمْ فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ لا يُضِلُّونَكُمْ وَلا يَفْتِنُونَكُم**)).

– وعَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ جَاءَ بُشَيْرٌ الْعَدَوِيُّ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَجَعَلَ يُحَدِّثُ وَيَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ ابْنُ عَبَّاسٍ لا يَأْذَنُ لِحَدِيثِهِ وَلا يَنْظُرُ إِلَيْهِ .

فَقَالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ مَالِي لا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلا تَسْمَعُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاس: ((**إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلا مَا نَعْرِف**)) [1] .

٥- ومن باب بَيَانِ أَنَّ الْإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ

وَأَنَّ الرِّوَايَةَ لا تَكُونُ إِلا عَنِ الثِّقَاتِ، وَأَنَّ جَرْحَ الرُّوَاةِ بِمَا هُوَ فِيهِمْ جَائِزٌ بَلْ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ مِنَ الذَّبِّ عَنِ الشَّرِيعَةِ الْمُكَرَّمَةِ .

– عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: **إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُم.**

– وعَنْ أَبِي الزِّنَادِ قَالَ: **أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ يُقَالُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ .**

---

(١) وقال الإمام مالك بن أنس: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم لقد أدركت سبعين ممن يحدث قال فلان قال رسول الله ﷺ عند هذه الأساطين وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ فما أخذت عنهم شيئا وإن أحدهم لو اؤتمن على بيت المال لكان أمينا لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن وقدم علينا ابن شهاب فكنا نزدحم على بابه [**التمهيد لابن عبد البر ١ / ٦٧**] .

وقال: قال أبو بكر بن خلاد: قلت ليحيى بن سعيد أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله ﷺ [**التعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي ٢٨٢/١ وذكره الحاكم في المدخل/ ١١١ والسيوطي في التدريب ٢/ ٣٦٩**] زاد السيوطي: لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي .

– وعن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ قال: **الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ .**

– وقَالَ مُحَمَّدُ سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عِيسَى الطَّالَقَانِيَّ قَالَ قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ :

يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ : ((**إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لِأَبَوَيْكَ مَعَ صَلَاتِكَ وَتَصُومَ لَهُمَا مَعَ صَوْمِكَ**)).

قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: يَا أَبَا إِسْحَقَ عَمَّنْ هَذَا ؟

قَالَ: قُلْتُ لَهُ: هَذَا مِنْ حَدِيثِ شِهَابِ بْنِ خِرَاشٍ . فَقَالَ ثِقَةٌ عَمَّنْ؟

قَالَ: قُلْتُ: عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ قَال ثِقَةٌ عَمَّنْ ؟

قَالَ: قُلْتُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ: **يَا أَبَا إِسْحَقَ: إِنَّ بَيْنَ الْحَجَّاجِ بْنِ دِينَارٍ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مَفَاوِزَ تَنْقَطِعُ فِيهَا أَعْنَاقُ الْمَطِيِّ وَلَكِنْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ اخْتِلَافٌ .**

– عَنْ أَبِي عَقِيلٍ صَاحِبِ بُهَيَّةَ قالَ: كُنْتُ جالساً عند القاسم بن عبيد الله ويحيى بن سعيد، فقال يحيى لِلْقاسم: يا أبا مُحَمَّدٍ! إنه قبيحٌ على مثلك عظيمٌ أن تُسْأَلَ عن شيءٍ من أمر هذا الدين، فلا يوجدَ عِنْدَكَ مِنْهُ عِلْمٌ وَلا فَرَجٌ، أو عِلْمٌ وَلا مَخْرَجٌ، فقال لَهُ القاسِمُ: وَعَمَّ ذاكَ؟ قَالَ: لأنكَ ابْنُ إمامي هدى ابن أبي بكر وعمر، قال يَقُولُ له القاسِمُ: **أقبحُ من ذاك عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عن الله، أن أقول بغير علمٍ أو آخذ عن غير ثقة،** قال فسكت فما أجابه.

– قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قُلْتُ لِسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ إِنَّ عَبَّادَ بْنَ كَثِيرٍ مَنْ تَعْرِفُ حَالَهُ وَإِذَا حَدَّثَ جَاءَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ فَتَرَى أَنْ أَقُولَ لِلنَّاسِ: لا تَأْخُذُوا عَنْهُ قَالَ سُفْيَانُ بَلَى قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَكُنْتُ إِذَا كُنْتُ فِي مَجْلِسٍ ذُكِرَ فِيهِ عَبَّادٌ أَثْنَيْتُ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ وَأَقُولُ لا تَأْخُذُوا عَنْهُ .

– وَعَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ قَالَ: **لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ .**

قَالَ مُسْلِم: يَقُولُ يَجْرِي الْكَذِبُ عَلَى لِسَانِهِمْ وَلا يَتَعَمَّدُونَ الْكَذِبَ .

– وعن حَمَّادٍ قال: كَانَ رَجُلٌ قَدْ لَزِمَ أَيّوبَ وسَمِعَ مِنْهُ فَفَقَدَهُ أيّوبُ فقالوا: يا أبا بكرٍ إنّهُ قَدْ لَزِمَ عَمْرَو بنَ عُبيدٍ.

قال حَمّادٌ : فَبَيْنَا أَنَا يَوْمًا مَعَ أَيُّوبَ وَقَدْ بَكَّرْنَا إِلَى السُّوقِ فَاسْتَقْبَلَهُ الرَّجُلُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَيُّوبُ وَسَأَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ أَيُّوبُ بَلَغَنِي أَنَّكَ لَزِمْتَ ذَاكَ الرَّجُلَ قَالَ حَمَّادٌ سَمَّاهُ يَعْنِي عَمْرًا قَالَ نَعَمْ يَا أَبَا بَكْرٍ إِنَّهُ يَجِيئُنَا بِأَشْيَاءَ غَرَائِبَ، قَالَ يَقُولُ لَهُ أَيُّوبُ: **إِنَّمَا نَفِرُّ أَوْ نَفْرَقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ** (١)

.

– عَنْ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى شُعْبَةَ أَسْأَلُهُ عَنْ أَبِي شَيْبَةَ قَاضِي وَاسِطٍ فَكَتَبَ إِلَيَّ: لا تَكْتُبْ عَنْهُ شَيْئًا وَمَزِّقْ كِتَابِي.

– وقال عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ : كُنَّا عِنْدَ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ عُلَيَّةَ فَحَدَّثَ رَجُلٌ عَنْ رَجُلٍ فَقُلْتُ: إنّ هَذَا لَيْسَ بِثَبْتٍ، قَالَ فَقَالَ الرَّجُلُ: اغْتَبْتَهُ، قَالَ إسماعيل: **مَا اغْتَابَهُ وَلَكِنَّهُ حَكَمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِثَبْتٍ** .

وقَالَ أَبو إِسْحَقَ الطَّالَقَانِيُّ:سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ: لَوْ خُيِّرْتُ بَيْنَ أَنْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ وَبَيْنَ أَنْ أَلْقَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ لَاخْتَرْتُ أَنْ أَلْقَاهُ ثُمَّ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ فَلَمَّا رَأَيْتُهُ كَانَتْ بَعْرَةٌ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ (٢) .

---

(١) عمرو بن عبيد رأسٌ من رؤوس المعتزلة، قال ابن حبان في كتابه [**المجروحين**]: عمرُو بنُ عبيد بنِ كيسان أصله من فارس سكن البصرة، كان من العباد وأهل الورع الدقيق، ممن جالس الحسن سنين كثيرة ثم أحدث ما أحدث من البدع واعتزل مجلس الحسن ومعه جماعة فسموهم المعتزلة، وكان عمرو بن عبيد داعية إلى الاعتزال يشتم أصحاب رسول الله ﷺ ثم روى عن أبي عوانة قال أتيت مجلس عمرو بن عبيد قال فَقَصَّ على الناس فأطال فلما كان في آخر كلامه قال لو نزل عليكم ملك من السماء ما زادكم على هذا، فقلت غيري من عاد إليك [**المجروحين ٢/ ٦٩**] .

لينظر طالب العلم إلى هذا الرجل الذي كان من العباد وأهل الورع الدقيق، ممن جالس الحسن سنين كثيرة كيف صار باباً من أبواب الضلالة وليحذر كلٌّ منا من الغرور بنفسه أوعلمه أو فهمه، وليلتجئ إلى الله تعالى طالباً منه الهداية والتوفيق والثبات .

(٢) هذه الكراهة للقائه كراهة دينية، وهي أهم من الكراهة الطبيعية لرؤية البعرة، ولا يلزم من هذه العبارة أن ابن المبارك يعتبر عبد الله بن محرر أقل قيمة من بعرة؛ فقد نقل ابن حجر في ترجمته في التهذيب عن ابن حبان أنه **كان من خيار عباد الله إلا أنه كان يكذب ولا يعلم ويقلب الأسانيد ولا يفهم** اهـ ومثل هذا الراوي يجب التوقف عن الرواية عنه، ويقول المحققون عن مثله: لا تحل الرواية عنه، وقد دفع الإمامَ عبدَ الله بنَ المبارك إلى هذا القول القاسي ما يعرفه من الآثار السيئة الكثيرة لروايات مثل هذا

أول من دون علم الحديث

أول من دون السنة وبدأ بجمع الحديث محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، على رأس المائة الثانية، بأمر عمر بن عبد العزيز، ثم كثر التدوين والتصنيف، وحصل بذلك الخير الكثير .

وأول من اقتصر في التصنيف على الصحيح الإمام البخاري، وتابعه على ذلك الإمام مسلم، رحمهما الله تعالى .

أنواع الحديث

لقد قسم العلماءُ الحديثَ إلى أنواع كثيرة باعتبارات مختلفة، وأذكر في هذا الكتاب المُخْتَصَرِ ما أَراه أهمَّ تلكَ الأنواعِ وأنفعَها.

تقسيم الحديث من حيثُ طُرُقُ وصوله إلينا

ينقسم الحديث من حيثُ طرقُ وصولِه إلينا إلى قسمين: متواتر وآحاد، وقد يكون عالياً أو نازلاً .

أما المتواتر فهو: ما رواه جمع كبير يستحيل في العادة تواطُؤُهم على الكذب[1]، عن جمع مثلهم، وهكذا في كل الطبقات، ويشترط فيه:

١- وجود هذا الشرط في كل الطبقات، وهو أن لا يتصور اتفاقهم على الكذب .

الراوي من التحريف واختلاط الصدق بالكذب، والصحيح بالسقيم، ومن الآثارِ السيئة في ذلك من التباس الحق الباطل؛ فقوله هذا نتج عن غَيْرَتِه على دين الله تعالى .

(١) أُوَضِّحُ هذا برجل يشتغل في دكان في مركز انطلاق سيارات نقل الركاب [كراج] وجاءت سيارة قادمة من دمشق ونزل منها راكبان فأخبرا عن حادث سير على صفات وتفصيلات معينة، وبعد قليل جاءت سيارة أخرى ونزل منها راكب فذكر الحادث على الصفات المطابقة للصفات التي ذكرها الرجلان السابقان، ثم وصلت سيارة ثالثة ونزل منها بعض الركاب فتحدثوا بما تحدث به السابقون، ثم سيارة رابعة كذلك، وهؤلاء المسافرون لا يعرف بعضهم بعضا، فمثل هذا الخبر متواتر لتحقق الشروط، وأهمها أنه لا يمكن أن يتفق هؤلاء المخبرون على الكذب، وربما كان عدد هؤلاء لا يزيد على العشرة.

ويختلف هذا الخبر عما لو أخبر ثلاثون رجلاً يعرف بعضهم بعضا بخبر من المحتمل أن يكون لهم في إثباته مصلحةٌ أو من المحتمل أن تدفعهم إلى التحدث به عاطفة من العواطف المختلفة التي تغلب أصحابها كثيراً.

٢- أن يكون مستند الطبقة الأولى الحسَّ، الرؤيةَ فيما تُروَى مشاهدتُه، والسماعَ فيما يُروَى سماعُه .

ومن أمثلة الخبر المتواتر ما عرفناه من أنه ﷺ ولد في مكة، وهاجر إلى المدينة، وتوفي ودفن فيها، وما عرفناه من وجود دولة كان يحكمها هارون الرشيد، وأن سوريا كانت تستعمرها فرنسا، وأنه توجد مدينة في اليمن اسمها صنعاء، فكل هذا وأمثاله نعرفه ونجزم به ولم نره، وقد وصل إلينا بطريق الخبر المتواتر.

وأما الآحاد فهو: ما اختل فيه شرط من شروط المتواتر، وينقسم إلى ثلاثة أقسام، وهي الغريب، والعزيز، والمشهور.

فالغريب : ما انفرد بروايته راوٍ واحدٌ في أيِّ طبقة من الطبقات، وإن زاد على ذلك في طبقات أخرى، فإذا انفرد مالك بروايته لحديث عن نافع ولم يروه غير مالك فهو غريب وإن رواه عن مالك كثيرون.

والعزيز : ما رواه اثنان عن اثنين بحيث لا يقل رُواتُه في أيِّ طبقة عن اثنين، وإن زاد رواته عن اثنين في بعض الطبقات.

والمشهور : ما رواه ثلاثة فأكثر عن ثلاثة فأكثر ولم يبلغ درجة التواتر بحيث لا يقل رواته في أيِّ طبقة عن ثلاثة، وإن زاد رواته عن ثلاثة في بعض الطبقات.

فائدة : من الممكن أن يكون الحديث غريباً في طبقة ثم يصير عزيزاً أو مشهوراً، ومن الأمثلة على ذلك الحديث المشهور عند الإمام مسلم رحمه الله تعالى:

حدّثنا عَبْدُ اللّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ[1] حَدّثَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمّدِ ابنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقّاصٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ « **إِنّمَا الأَعْمَالُ بِالنّيّةِ، وَإِنّمَا لاِمْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَىَ اللّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ** » [**مسلم / ١٩٠٧**] .

فهذا الحديث غريب، وإنما طرأت له الشهرة من بعد يحيى بن سعيد .

---

(١) جرت عادة المحدثين بحذف كلمة: (قال) في مثل هذا الموضع في الكتابة دون القراءة .

حكم الحديث المتواتر والغريب والعزيز والمشهور

أما المتواتر فإنه يجب العمل به ويجب مع ذلك التصديقُ، وهو يُنْتِجُ عند الإنسان المعرفةَ الضرورية، وهي المعرفة التي لا يحتاج الإنسان فيها إلى نظر واستدلال .

ولذلك يقول العلماء: العلم الذي يحصل بالخبر المتواتر قطعي .

ومن هنا حكم العلماء بكفر من أنكر شيئاً متواتراً [١] أخبر به رسول الله ﷺ لأنه يتضمن تكذيبه ﷺ فيما أخبر به .

وأما الغريب والعزيز والمشهور: فكلٌ منها قد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، على حسب القواعد التي تبنى عليها صحة الحديث أو ضعفه، وسيأتي بيان ذلك عند الكلام عن الصحيح والضعيف إن شاء الله تعالى.

العالي والنازل

اعتنى علماء الحديث بعلوِّ الحديث، ومعنى العلوِّ قلة رجال سند بالنسبة إلى رجال سند آخر، يروي الحديث راوٍ واحدٌ، أو راويان في عصر واحد وفي طبقة واحدة، كأن يَرْوِيَ المحدثُ حديثاً بسند فيه خمسة من الرجال، ويروي حديثاً آخر بسند آخر فيه ستة من الرجال، أو يروي محدث أحاديثَ بعدد من الرجال ويروي محدث آخر معاصرٌ للراوي الأول وفي طبقته أحاديثَ بعدد أقل، فالحديث الذي رجاله أقل هو العالي بالنسبة للحديث الذي رجاله أكثر، والمحدث الذي رجال أسانيده بينه وبين الرسول ﷺ أقلُّ يعتبر أعلى من محدثٍ في طبقته رجالُ أسانيده أكثر .

قال البيقوني: وكلُّ ما قَلَّتْ رجالُه علا * وضدُّه ذاك الذي قد نَزَلا

والسبب الذي دفع المحدثين إلى الرغبة في علوِّ الإسناد هو تيسير دراسة السند، وأن يقلَّ احتمال تطرق الضعف إلى الحديث، فدراسة سندٍ رجالُ سندِه خمسةٌ أيسر من دراسة سندٍ رجالُ سندِه ستةٌ، واحتمالُ الضعف في سند فيه خمسةُ رواةٍ أقلُّ من احتمال الضعف في سند فيه ستة .

فالحديث الذي رواه الترمذي: عن قُتَيْبَةَ عن حَاتِمِ بن إِسْمَاعِيلَ عن يَزِيدَ بنِ أَبِي عُبَيْدٍ عن سلَمَةَ بنِ الأَكْوَعِ رضي الله عنه قالَ: « **كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يُصَلِّي الْمَغْرِبَ إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ**

---

(١) ومن شرط ذلك أن يصل متواترا إلى الذي أنكره، وإلا فلا يكفر .

وَتَوارَتْ بِالْحِجَابِ ›› أعلى من الحديث الذي رواه الترمذي نفسه، عن قُتَيْبَةَ عن الليْثِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عنْ عُرْوَةَ عنْ عَائِشَةَ أنّهَا قَالَتْ: ‹‹ **صلى رسولُ الله ﷺ العَصْرَ وَالشمْسُ فِي حُجْرَتِهَا** ›› لأن الأول فيه أربعة رجال والثاني فيه خمسة .

لكن المحققين لا يعتبرون العلو فضيلة إلا إذا رافق هذا العلوَّ قوةُ السند بوجود العدالة والضبط في رجاله، ولذلك قال الحافظ السِّلفي [1] :

ليس حسنُ الحديث قربَ رجالٍ	**عنـــد أربـــابِ علمِـــه النُّـــقَّاد**
بل علوُّ الحديث بينَ أُولي الحفـ	**ـــظِ والإتقـــانِ صـــحةُ الإســـناد**
وإذا مـــا تَجَمَّـــعا فـــي حديـــث	**فاغتنمـــه فـــذاك أقصـــى المـــراد**

الحديث المسلسل

الحديث المسلسل: هو الحديث الذي تتابع رجال إسناده واحداً بعد واحد، على صفة أو حالة واحدة، سواء كان هذا في صفة الرواية والتحمل، أو في صفة الرواة أو أحوالهم .

قال البيقوني:

مسلسلٌ قُلْ ما على وَصْفٍ أَتَى	**مثـــلُ أمـــا واللهِ أنْبـــاني الفتـــى**
كـــذاك قـــد حَدَّثَنِيـــهِ قائمـــاً	**أوْ بَعْـــدَ أنْ حَـــدَّثَنِي تَبَسَّـــما**

وأكثرُ الأحاديث المسلسلة ضعيفةٌ، وإذا صح متن الحديث فلا يسلم السند المسلسل من الضعف غالباً، كما ذكر السخاوي في فتح المغيث .

وأصح المسلسلات ما رواه الترمذي قال:

حدثنا عَبْدُ الله بنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ أخبرنا مُحَمّدُ بنُ كَثِيرٍ عَن الأوْزَاعِيّ عَن يَحْيَى بن أَبِي كَثِيرٍ عَن أبي سَلَمَةَ عَن عَبْدِ الله بنِ سَلاَمٍ ؓ قالَ: قَعَدْنَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ فَتَذَاكَرْنا

---

(١) قال السمعاني في الأنساب: بكسر السين المهملة، وفتح اللام، وفي آخرها الفاء، وهو أبو طاهر أحمد بن محمد الاصبهاني من أهل أصبهان، كان فاضلاً مكثراً رحالاً، عني بجمع الحديث وسماعه، وصار من الحفاظ المشهورين، قال: ومن شعره المليح الحسن:

دينُ الرسول وشرعه أخبارُه	**وأجلُّ علم يقتفى آثاره**
من كان مشتغلاً بها وبنشرها	**بين البرية لا عفت آثاره**

فَقُلْنَا لَوْ نَعْلَمُ أيّ الأعْمَالِ أحَبّ إِلى الله لَعَمِلْنَاهُ، فأنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿ **سَبّحَ لله ما فِي السّمَواتِ وَمَا فِي الأرْضِ وَهُوَ العَزِيزُ الْحَكِيمُ * يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ ما لاَ تَفْعَلُونَ** ﴾ قالَ: عَبْدُ الله بنُ سَلاَمٍ فَقَرَأها عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ قالَ: أَبُو سَلَمَةَ فَقَرَأها عَلَيْنَا ابنُ سَلاَمٍ. قالَ: يَحْيَى فَقَرَأها عَلَيْنَا أَبُو سَلَمَةَ. قالَ: ابنُ كَثِيرٍ فَقَرَأَها عَلَيْنَا الأَوْزَاعِيّ. قالَ عَبْدُ الله: فَقَرَأَهَا عَلَيْنَا ابنُ كَثِيرٍ .

فقد تسلسل هذا الحديث كما ترى بقول كل واحد من رواته: فقرأها علينا فلان .

وذكروا من أمثلته أيضاً الحديثَ المسلسل بالأولية، وهو حديث: « **الرّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرّحْمَنُ. ارْحَمُوا مَنْ في ٱلأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ في السّماءِ. الرّحِمُ شِجْنَةٌ مِنَ الرحمَنِ فَمَنْ وَصَلَهَا وَصَلَهُ الله وَمَنْ قَطَعَهَا قَطَعَهُ الله** » وممن رواه الإمام أحمد و الترمذي وصححه والحاكم .

وقد روى هذا الحديث كثير من أهل العلم مسلسلاً بأنَّ هذا الحديث كان أولَ حديث قد سمعه رجال السند كلٌ منهم من شيخه، ولكن هذا التسلسل لا يصح فيمن فوق سفيان بن عيينة، كما في فتح المغيث للسخاوي .

وقد ذكر النووي رحمه الله تعالى في آخر كتابه إرشاد طلاب الحقائق حديثاً مسلسلاً بالدمشقيين، وهو الحديث القدسي: « **يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً** ..... » وذكر سنده إلى رسول الله ﷺ من شيخه أبي البقاء خالد بن يوسف النابلسي ثم الدمشقي إلى أبي إدريس الخولاني عن أبي ذر ﷺ ، قال: ورجال إسناده مِنِّي إلى أبي ذر ﷺ كلهم دمشقيون .

تقسيم الحديث من حيث مَنْ رُوِيَ عنه

الحديث القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع

ينقسم الحديث بهذا الاعتبار إلى أربعة أقسام

الحديث القدسي:

أما الحديث القدسي فهو ما رواه النبي ﷺ عن ربه سبحانه وتعالى من غير القرآن الكريم، كحديث أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ : ((**يَقُولُ اللّهُ عَزّ وَجَلّ: أَنَا عِنْدَ ظَنّ عَبْدِي بِي. وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي. إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ، ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي. وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلإٍ، ذَكَرْتُهُ فِي مَلإٍ هُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ**)) [البخاري /٦٩٧٠ ومسلم/ ٢٦٧٥] .

ويختلف الحديث القدسي عن القرآن الكريم بأنه ليس فيه خصائص القرآن الكريم التالية:

١- القرآن معجز .

٢- القرآن مكتوب في المصاحف .

٣- القرآن متعبد بتلاوته ويقرأ في الصلاة .

٤- القرآن منقول بالتواتر .

هذا ويغلب على الأحاديث القدسية أن تكون في المواعظ الإيمانية .

أما حكم الحديث القدسي فعلى حسب تحقق شروط القبول؛ فقد يكون صحيحاً، وقد يكون حسناً، وقد يكون ضعيفاً، وقد يكون موضوعاً .

الحديث المرفوع

وأما المرفوع: فهو ما روي عن النبي ﷺ من قوله، أو فعله، أو تقريره، أو وصفه .

فالقول: كحديث: ((**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْثِرُوا الدّعَاء**)) .

[مسلم / ٤٨٢] .

والفعل: كحديث: ((**أنه ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلاَةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ**)) [البخاري/ ٧٩٥] .

والتقرير: كحديث قيس بن قهد رضي الله عنه: ((**أنه صلى الصبح مع النبي ﷺ ولم يكن ركع ركعتي الفجر فلما سلم رسول الله ﷺ قام فركع ركعتي الفجر ورسول الله ﷺ ينظر إليه فلم ينكر عليه**)) [ابن حبان/ ١٥٦٢ وابن خزيمة / ١١١٦] .

والوصف: كحديث: **كان النبي ﷺ أشد حياء من العذراء في خدرها** .

[البخاري /٣٣٦٩ ومسلم/ ٢٣٢٠]

الحديث الموقوف

وأما الموقوف فهو ما روي عن الصحابة رضي الله عنهم [1] .

كقول عائشة رضي الله عنها: **نِعْمَ النّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقّهْنَ فِي الدّينِ** [مسلم/ ٣٣٢] .

وكقول ابن مسعود رضي الله عنه: **مَا أَنْتَ بِمُحَدّثٍ قَوْما حَدِيثا لاَ تَبْلُغُهُ عُقُولُهُمْ، إِلاّ كَانَ لِبَعْضِهِمْ فِتْنَةً** [مسلم / في مقدمته] .

وكقول علي رضي الله عنه : **حدّثوا الناسَ بما يَعرفون، أتحِبُّون أن يُكذَّب اللَّهُ ورسولُه ﷺ ؟**. [البخاري / كتاب العلم / باب من خص بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا]

وكالذي رواه مسلم في مقدمة صحيحه من موقف ابن عباس رضي الله عنهما السابق في المقدمة، من عدم استماعه للأحاديث التي يرويها بشير العدوي لأنه يروي عمَّن ليس أهلا لأن يُؤخَذَ عنه العلم .

أنواع الموقوف

والموقوف نوعان:

أحدهما: ليس له حكم المرفوع، وهو ما لم يكن فيه قرينة تدل على أنه مروي عن رسول الله ﷺ ،كالأمثلة السابقة .

والثاني: له حكم المرفوع، وهو ما وجدت فيه قرينة تدل على أنه مرويٌ عن رسول الله ﷺ، ومن ذلك:

١- قولُ الصحابي: كنا نفعل أو كنا نقول أو نحو ذلك .

---

(١) الصحابي كما عرفه ابن حجر رحمه الله تعالى في الإصابة: من لقي النبي ﷺ مؤمناً ومات على الإسلام .

كقول جابرﷺ: **كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ** [البخاري /٤٩١١ ومسلم / ١٤٤٠] .

وقولِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: **كُنّا نَأْكُلُ على عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي، وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ** [الترمذي وقال: حسنٌ صحيحٌ] .

٢- وقول الصحابي: أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا، كقول أم عطية رضي الله عنها: **كُنّا نُنْهَى عَنِ اتّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَم يُعْزَمْ عَلَيْنَا** [البخاري/ ١٢١٦ ومسلم / ٩٣٨] .

وقولِ أنس ﷺ: **أُمِرَ بِلاَلٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ وَيُوتِرَ الإِقَامَةَ** [البخاري/ ٥٨٢ ومسلم ٣٧٨]

٣- وقولُ الصحابي: من السنة كذا، أو أصبت السنة أو نحوَ ذلك .

كقول سالمٍ للحَجَّاج: **إِنْ كُنْتَ تُرِيدُ السُّنَّةَ فَهَجِّرْ بِالصَّلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: صَدَقَ** [رواه البخاري] .

٤- ومنه أن يقال في رواية الحديث عند ذكر الصحابي: يرفعُه، أو رَفَعَ الحديث، أو رواية، أو نحوُ ذلك .

كحديث ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: **الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ شَرْبَةِ عَسَلٍ وَشَرْطَةِ مِحْجَمٍ وَكَيَّةِ نَارٍ وَأَنْهَى أُمَّتِي عَنِ الْكَيِّ**، رَفَعَ الْحَدِيثَ [رواه البخاري].

وكحديث سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً: **الْفِطْرَةُ خَمْسٌ أَوْ خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ الْخِتَانُ وَالاسْتِحْدَادُ وَنَتْفُ الْإِبْطِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَقَصُّ الشَّارِبِ** [رواه البخاري] .

٥ – ومنه أيضاً ما جاء عن الصحابي، ومثلُه لا يقال من قِبَل الرأي ولا مجال للاجتهاد فيه، فيحمل على السماع .

كقول ابن مسعود ﷺ: **من أتى عَرَّافاً أو ساحراً أو كاهناً فصدقه بما يقول فقد كفر بما أُنْزِلَ على محمد ﷺ** (١) .

ويستثنى من ذلك ما إذا كان الصحابي ممن عرف برواية الإسرائيليات كعبد الله بن سلام وغيره، من مسلمة أهل الكتاب، وكعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك، بعضُ كتب أهل الكتاب، فكان يخبر بما فيها من الأمور المغيبة، حتى كان بعض أصحابه ربما قال له: حدثنا عن النبي ﷺ، ولا تحدثنا عن الصحيفة .

---

(١) رواه الطبرانيُّ في الكبير والبزارُ ورجالهما ثقات ، كما في مجمع الزوائد وأخرجه الحاكم في المستدرك .

فمثل هذا لا يكون حكمُ ما يخبر به من الأمور النقلية الرفعَ، كما ذكر ابنُ حجرٍ في شرح النخبة، والسخاويُّ في فتح المغيث .

المقطوع

وأما المقطوع فهو ما روي عن التابعين رحمهم الله تعالى [1] .

كقول مجاهد: لا يتعلم العلم مستحي ولا مستكبر **[رواه البخاري]** .

وقول مسروق بن الأجدع: كفى بالمرء علماً أن يخشى الله تعالى، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بعمله **[طبقات ابن سعد ٦/ ٨٠]** .

وقول أبي حَصِينٍ عثمانَ بنِ عاصم: إنَّ أحدهم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر ﷺ لجمع لها أهل بدر **[تهذيب التهذيب]** .

قال البيقوني:

ومـا أُضِـيْفَ للنبـيْ المرفـوعُ ... ومـا لتـابع هـو المقطـوعِ

ومـا أضـفته إلـى الاصـحاب مـن ... قـول وفعـل فهـو موقـوف زكـن

حكم المرفوع والموقوف والمقطوع

أما من حيث صحةُ النقل فقد يكون كل منها صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً .

وأما من حيثُ الاحتجاجُ فلا يصح الاحتجاج إلا بالمرفوع والموقوف الذي له حكم المرفوع، إذا كان صحيحاً أو حسناً .

لماذا يروي العلماء الموقوفات والمقطوعات

إذا كان الموقوف والمقطوع لا يحتج بهما فلماذا يرويهما العلماء ؟ .

والجواب: أن الصحابة ﷺ خير هذه الأمة وقدوة لها ويليهم التابعون، قال ﷺ : ((**خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**)) **[البخاري / ٢٥٠٨ ومسلم / ٢٥٣٥]** وإذا كان كل واحد من الصحابة ﷺ بخصوصه ليس بحجة على غيره فقد جعل الله تعالى

---

(١) التابعي : هو من لقي الصحابة ومات على الإسلام، وقيل التابعي من صحب الصحابي .

السابقين الأولين بشكل عام قدوة عامة للأمة، نستفيد من أعمالهم وأحوالهم الصالحة، قال تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ** ﴾ [التوبة ١٠٠] .

أنواع متصل السند

ما اتصل سنده نوعان: المسند، والمتصل .

أما المسند : فهو الحديث الذي اتصل سنده من راويه إلى النبي ﷺ .

ويلاحظ من تعريفه أنه لا بد في المسند من أمرين:

الأول: كونه مرفوعاً إلى النبي ﷺ ، والثاني كونه متصل السند .

قال البيقوني:

والمسندُ المتصلُ الإسنادِ مِنْ راويه حتى المصطفى ولم يبن

وأما المتصل : فهو الذي اتصل سنده إلى منتهاه سواء انتهى إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة أو من بعدهم من التابعين وأتباعهم .

ومن تأمل تعريف المسند والمتصل يدرك أنَّ كلَّ مسندٍ متصلٌ وليس كلُّ متصلٍ مسنداً.

حكم المسند والمتصل:

قد يكون كلٌ من المسند والمتصل صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً، على حسب توفر الشروط، أو عدم توفرها .

تقسيم الحديث من حيث القبولُ وعدمُه

هذا البحث من أهم مباحث علم الحديث، وينقسم الحديث بهذا الاعتبار إلى صحيح وحسن وضعيف .

الحديث الصحيح

الحديث الصحيح : هو الحديث الذي تحققت فيه خمسة شروط :

اتصال السند – العدالة في كل الرواة – الضبط في كل الرواة – السلامة من الشذوذ – السلامة من العلة القادحة .

وقد جمعها البيقوني بقوله:

أَوَّلُها الصحيحُ وهو ما اتصل　　إسنادُه ولم يَشِذَّ أو يُعَل

يَرْوِيهِ عَدْلٌ ضابطٌ عَنْ مِثْلِهِ　　مُعْتَمَدٌ في ضَبْطِهِ وَنَقْلِهِ

أما اتصال السند فهو أن يكون كل واحد من رجال سنده تلقاه عمن فوقه دون انقطاع .

وأما العدالة فهي كون المسلم عاقلاً بالغاً سالماً من الفسق ومن خوارم المروءة .

والفسق هو ارتكاب كبيرة أو إصرار على صغيرة .

والمروءة هي التخلقُ بخلق أمثاله من أهل الفضل والرواية، و الابتعادُ عما يعاب عليه من أمثالهم، وإن كان مباحاً، فَذهاب الرجل الوجيه إلى السوق حافياً عاريَ الجسد إلا ما بين السرة والركبة مُخِلٌّ بالمروءة وإن كان في ذاته مباحاً، وتختلف الأمور المخلة بالمروءة باختلاف الأشخاص والأزمان والأمكنة، فالمشي حافياً أو حاسرَ الرأس ينافي المروءة في زمان دون زمان .

وأما الضبط فهو أن يحفظ ما سمعه من الحديث منذ سمعه إلى أن يؤديه وهو نوعان:

١– ضبط صدر وهو أن يكون حافظاً لما سمعه منذ تَحَمَّله إلى وقت أدائه.

٢– ضبط كتاب: وهو أن يحفظ كتابه منذ كُتِب فيه ما تحمله إلى وقت أدائه .

وأما السلامة من الشذوذ ومن العلة القادحة فهي أن لا يكون الراوي للحديث مخالفاً لرواية من هو أوثق منه، وألا توجد في الحديث علة قادحة، وهي سبب خفي في الحديث يوجب ضعفه مع أن ظاهره السلامة منها وسيأتي تفصيل الشذوذ والعلة .

أنواع الصحيح

والصحيح نوعان:

١- الصحيح لذاته وهو ما تقدم .

٢- الصحيح لغيره، وهو حديث حسن لذاته، وجاء من طريق أخرى، مماثلة، فيتقوى ويصير صحيحاً لغيره .

وذلك كحديث الترمذي حدثنا قُتَيْبَةُ، أخبرنا حَمّادُ بنُ يَحْيى الأَبَحّ عن ثَابِتٍ الْبُنَانِيّ عن أَنَسٍ قالَ: قالَ رَسُولُ الله ﷺ : « **مَثَلُ أُمّتِي مَثَلُ المَطَرِ لاَ يُدْرَى أَوّلُهُ خَيْرٌ أَمْ آخِرُهُ** » .

رجاله ثقات إلا حماد بن يحيى فهو مختلف فيه، وقال عنه الإمام أحمد: صالح الحديث ما أرى به بأسا اهـ فهذا الحديث حسن، ولكن له روايات يرتقي بها إلى درجة الصحيح، منها رواية البزار عن عمران بن حصين رضي الله عنهما وسندها حسن، مع رواية أخرى قوية عند الإمام أحمد عن عمار بن ياسر رضي الله عنهما، كما في مجمع الزوائد [١] .

منْزِلة الصحيحين

اتفق علماء الحديث على أن أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى صحيحا البخاري ومسلم، وقد حكم كلٌ من الإمامين على صحة جميع الأحاديث الموصولة التي اعتمدوا عليها في كتابيهما [٢] .

وقد انتقدت بعض الأحاديث في الصحيحين من بعض أهل العلم كالدارقطني وغيره، وتجد الرد على هذه الانتقادات في شروح الصحيحين كفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، وشرح النووي على صحيح مسلم وغيرهما .

---

(١) إذا جاءت الرواية الأخرى التي يرتفع الحديث بسببها إلى درجة الصحيح لغيره للحديث نفسه ومن طريق الصحابي نفسه فالعلماء يسمون هذا الجانب من التقوية متابعة، وإن جاءت الرواية الأخرى عن صحابي آخر توافق الرواية الأولى باللفظ نفسه أو بالمعنى فيسمون الرواية الأخرى شاهداً .

(٢) قد يذكر كلٌ من البخاري ومسلم في بعض الأبواب أحاديث في نهاية الصحة ثم يذكران بعض الأحاديث التي هي أقل قوة كشواهد في الباب ومتابعات ولا يضر ذلك في منْزلة الصحيحين، لأن الاعتماد على الأحاديث الأصول التي تذكر في بداية أحاديث الباب .

وقد ذكر النووي أن ابن حزم أخطأ عندما ضَعَّفَ حديث تحريم المعازف الذي كان عمدةَ جمهور العلماء في حكمهم بتحريم المعازف .

والحديث قال فيه البخاري: وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ حَدَّثَنَا عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسٍ الْكِلَابِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ غَنْمٍ الْأَشْعَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَامِرٍ أَوْ أَبُو مَالِكٍ الْأَشْعَرِيُّ وَاللَّهِ مَا كَذَبَنِي سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « **لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحِرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ** » .

وادعى ابن حزم أن سند الحديث غير متصل بين البخاري وبين هشام بن عمار مع أن البخاري لقي هشاماً وسمع منه .

وقد رد هذا الخطأ ابن الصلاح وتبعه النووي في الإرشاد قائلين: ولا التفات إلى أبي محمد بن حزم الظاهري الحافظ في رد ما أخرجه البخاري وزعم ابن حزم أنه منقطع فيما بين البخاري وهشام وجعله جواباً عن الاحتجاج به على تحريم المعازف، وأخطأ في ذلك من وجوه، قال: والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح اهـ

[الإرشاد/٨٨] [1] .

---

(١) لقد انتشرت المعازف في عصرنا انتشاراً لم يسبق له مثيل، وكثر المتكلمون بإباحتها، ولكن من أباحها دخل من غير الباب الذي دخله ابن حزم، ولم يستطيعوا أن يضعفوا الحديث بعد أن رد أهل العلم على ابن حزم وبينوا صحته، وسلكوا في رد الاستشهاد بهذا الحديث طريقاً غريباً فقالوا لا تحرم المعازف إلا في حال اقترانها بما ذكر معها في الحديث من الزنا ولبس الحرير وشرب الخمر، والطيبون من هؤلاء قد يدفعهم إلى مثل هذا حبهم لإظهار اليسر في هذا الدين .

وإني أقول لهؤلاء الإخوة: لا تنسوا أنكم في مثل أقوالكم هذه مُوَقِّعون عن الله سبحانه وتعالى، فهل أنتم على بصيرة فيما توقعون عليه، وهلْ وجدت عندكم آلة الاجتهاد التي تجعلكم تتركون ظاهر هذا الحديث بأدلة تضطركم إلى تأويله ؟ إن كان الأمر كذلك فلا حرج عليكم، وإلا فإني أرى من مصلحتكم أحدَ أمرين :

الأول : مخالفة ابن حزم رحمه الله تعالى في تضعيفه للحديث وموافقته في كلامه الطيب المتعلق بأمور حكم بإباحتها لأنه لم يجد الدليل على تحريمها ومنها المعازف فقال: ولا يصح في هذا الباب شيء أبدا وكل ما فيه فموضوع ثم قال: ووالله لو أسند جميعه أو واحد منه فأكثر من طريق الثقات إلى رسول الله ﷺ لما ترددنا في الأخذ به اهـ **[المحلّى٩/ ٥٩]** .

هل تُعرف صحة الحديث بغير منهج المحدثين

لقد أكرم الله تعالى هذه الأمة بخصوصية علوم الإسناد، التي تُمَيِّزُ بها بين الصحيح والسقيم وبين الصدق والكذب في الروايات، وذلك بأدق موازينِ النقد للسند فَعَرَفَتْ الرواياتِ المتصلةَ من المنقطعةَ وروايةَ العُدول الضابطين من رواية غيرهم، وبأدقِّ موازينِ النقد للمتن والسند فعَرَفَت الرواياتِ المضطربةَ والشاذةَ والرواياتِ التي فيها العلل .

ولم توجد هذه الموازين عند أمة غير أمتنا، والحمد لله على نعمته وفضله .

وبهذا المنهج العظيم حُفِظَتِ السنة، وبحفظها تم فضل الله تعالى علينا بحفظ هذا الدين القويم، وسارت الأمة تتمتع بنعمة العافية في هذا الجانب، إلى أن أصابها في أزمنتها المتأخرة كثير من أمراض الجهالة والتخلف عن منهج العلم والمعرفة بكل فنونه الدينية والدنيوية، فتخلفت وابتعدت عن عظمة دينها وعن مصالح دنياها .

ومن هذا التخلف أنه صار يُدَّعَى وجود طرقٍ أخرى لمعرفة صحة الحديث لم يعرفها الصحابة ولا التابعون ولا علماء الحديث في عصور التدوين .

ومن هذه الطرق المزعومة ما نسمعه يتردد على كثير من الألسنة، مما يزعمونه من معرفة صحة الحديث عن طريق الكشف أو الرؤيا المنامية [1] .

بل تطور الأمر عند بعضهم فصار يزعم أنه يلتقي مع النبي ﷺ يقظة ويسأله عن صحة الحديث، أو عن الحكم الشرعي، وهذا أمرٌ خطير، يُبعِد الناس عن الاستمساك بالعروة الوثقى، وبابٌ يوصل إلى الضلال والمروق من الدين، نسأل الله تعالى العافية لهذه الأمة، وأن يحميها من كل سوء .

التحذير من أن يُحَكِّمَ أي إنسان عقله في إنكار صحة الحديث

ومن الخطأ الكبير أن ينكر الإنسان بعض الأحاديث التي تَبَيَّنَ لأهل العلم ثبوتُها بعد أن وزنوها بأدق الموازين العلمية التي عرفها البشر .

الثاني : أن تحتاط لنفسك فلا تتكلم فيما لست فيه متمكناً من الأحكام الشرعية .

(١) ومن أراد المزيد من بيان بطلان الاعتماد على الإلهام أو على الرؤيا المنامية فليراجع الملحق رقم (٢) الموجود في أواخر كتابي **[المنهج المفيد في بناء الإيمان والعقيدة]** .

وقد يدفعهم إلى هذا الموقف ما يتوهمونه أن الحديث الذي ينكرونه مخالف للعقل أو لحقائق العلم أو مخالف للعقيدة الصحيحة، ولو اطّلعوا على جوانبَ من علم المصطلح ونقد الروايات لأدركوا صحة ما يصححه أهل هذا العلم، وإني أوضح ذلك بالمثال التالي .

صحة حديث أنه ﷺ قد سُحِر

ومن أمثلة ذلك إنكارهم لحديث البخاري / ٣٠٢٨ ومسلم / ٤٠٥٩ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ **سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَمَا يَفْعَلُهُ حَتَّى كَانَ ذَاتَ يَوْمٍ دَعَا وَدَعَا ثُمَّ قَالَ أَشَعَرْتِ أَنَّ اللَّهَ أَفْتَانِي فِيمَا فِيهِ شِفَائِي أَتَانِي رَجُلَانِ فَقَعَدَ أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِي وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيَّ فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ مَا وَجَعُ الرَّجُلِ قَالَ مَطْبُوبٌ قَالَ وَمَنْ طَبَّهُ قَالَ لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ قَالَ فِي ماذَا قَالَ فِي مُشُطٍ وَمُشَاطَةٍ وَجُفِّ طَلْعَةٍ ذَكَرٍ قَالَ فَأَيْنَ هُوَ قَالَ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ فَخَرَجَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لِعَائِشَةَ حِينَ رَجَعَ نَخْلُهَا كَأَنَّهُ رُؤُوسُ الشَّيَاطِينِ فَقُلْتُ اسْتَخْرَجْتَهُ فَقَالَ لَا أَمَّا أَنَا فَقَدْ شَفَانِي اللَّهُ وَخَشِيتُ أَنْ يُثِيرَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ شَرًّا ثُمَّ دُفِنَتِ الْبِئْرُ** (١) .

ولم يكن يصدر مثل هذا التشكيك في السنة إلا من قبل أهل البدع على اختلاف أهوائهم يثيرون شبهات تتأثر بها قلوب البعيدين عن العلم وأهله وعن منهج علماء الحديث .

وقد حذر منهم العلماء الذين تمسكوا بالحق ومنهم الإمام النووي حيث قال في شرح مسلم:

وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث فزعم أنه يحط من منصب النبوة ويشكك فيها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع، ورد عليهم بقوله: وهذا الذي ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل؛ لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه ﷺ وعصمته فيما يتعلق بالتبليغ، والمعجزةُ شاهدة بذلك اهـ .

وقد وصف المنكرين لهذا الحديث بالابتداع بالإضافة إلى النووي كثيرٌ من الأئمة منهم ابن حجر وابن الصلاح والقاضي عياض وأبو العباس القرطبي .

---

(١) أي طُمَّتْ بالتراب حتى استوت مع الأرض .

استطراد في مناقشة المنكرين لحديث السحر

السحر الذي أصيب به ﷺ إنما كان تأثره به في جسده وظواهر جوارحه، لا على عقله وقلبه، وذلك كأي مرض من الأمراض التي يتعرض لها الجسم البشري لأيٍّ كان .

وللرسل عليهم الصلاة والسلام ﷺ اعتباران: اعتبار كونهم بشراً، واعتبار كونهم رسلاً، فبالاعتبار الأول يجوز عليهم ما يجوز على سائر البشر – ومنه أن يسحروا – وبالاعتبار الثاني لا يجوز عليهم ما يخل بالرسالة لقيام الدليل العقلي و النقلي على عصمتهم .

فتأثره ﷺ بالاعتبار الأول لا ينافي رسالته وعصمته .

ومن أقوى ما يرد به على هؤلاء المنكرين أن نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام قد تأثر بالسحر كما ذكر الله تعالى ذلك بقوله : ﴿ **قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى** ﴾ [طه/ ٦٦] .

فما رأْيُ المنكرين للحديث فيما ثبت في القرآن من تأثر نبي الله موسىﷺ ؟ فهل ينكرون القرآن القطعي المتواتر ؟! وهل أخل تَخَيُّلُهُ ﷺ هذا بمنصب الرسالة والتبليغ؟! فَلِمَ اعتبروا التخيل في الحديث منافياً للعصمة ولم يعتبروه في قصة موسى ﷺ منافياً للعصمة ؟

هذا وإن الإقرار بتأثير السحر لا يعني كونه مؤثراً بذاته، بل هو كقولنا السم له مفعول حقيقي، والدواء له مفعول حقيقي، فهذا كلام صحيح لا ينكر، غير أن التأثير في هذه الأمور كلها إنما هو لله تعالى .

وقد قال الله تعالى عن السحر ﴿ **وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾ [البقرة/ ١٠٢] فقد أثبت له مفعولاً ونتيجة، لكنها منوطة بإذن الله تعالى .

والسحر وغيره في هذا الأمر سواء ، قال سبحانه: ﴿ **إِنَّمَا النَّجْوَى مِنَ الشَّيْطَانِ لِيَحْزُنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَلَيْسَ بِضَارِّهِمْ شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾ [المجادلة /١٠] وقال أيضاً: ﴿ **مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ** ﴾ [التغابن / ١١] .

أثر السحر محدود وليس مثل المعجزات:

وأثر السحر محدود، فهو وإن كان له حقيقة غير أن حقيقته لا تتجاوز حدوداً معينة، ولا يمكن أن يتوصل به إلى قلب الحقائق وتبديل جواهر الأشياء، انظر كيف عبر القرآن الكريم عن السحر الذي صنعه أعوانُ فرعون بقوله تعالى: ﴿ **فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ**

سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى ﴾ [طه/ ٦٦] فعبر عما رآه موسى ﷺ من صنيعهم بأنه خيال، أي فالحبال لم تنقلب في الحقيقة إلى ثعابين بسحرهم الذي فعلوه، وكل من تعلم السحر فإنه يظهر على يديه مثل ما يظهر على يد السحرة من أمثاله، وهذا لا يلتبس بالمعجزات لأن المعجزات أمور حقيقية لا يقدر عليها إلا الله تعالى .

سببُ إيمانِ سَحَرَةِ فرعون

وبهذا الفرق أدرك السحرة الحق وآمنوا ذلك الإيمان الثابت أمام تهديدات فرعون **﴿ فَأُلْقِيَ السَّحَرَةُ سُجَّدًا قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى * قَالَ آمَنتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى * قَالُوا لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا لِيَغْفِرَ لَنَا خَطَايَانَا وَمَا أَكْرَهْتَنَا عَلَيْهِ مِنَ السِّحْرِ وَاللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾** (١) .

---

(١) قد حاول بعض الطاعنين المعاصرين في هذا الحديث أن يُظهر أن طعنه مبني على علم مصطلح الحديث فذكر ثلاث نقاط: الأولى أن هشام بن عروة مدلس، والثانية أنه لم يسمع من أبيه إلا أربعة أحاديث، والثالثة أنه في هذا الحديث لم يصرح بالسماع، وقد أخطأ في كل هذا، وكلُّه مردود على قائله بالدليل العلمي .

أما الأولى فالتحقيق أن هشاماً ليس مدلساً كما يظهر عند الرجوع إلى كتب الجرح والتعديل .

وأما الثانية فالصواب أنه قد سمع من أبيه أحاديث كثيرة في الصحيحين وغيرهما .

وأما الثالثة فالصواب أنه صرح بسماعه هذا الحديث من أبيه وذلك في صحيح البخاري .

[كتاب أبواب الجزية والموادعة / باب: هل يعفى عن الذمي إذا سَحَرَ / ٣٠٠٤]

وأضيف إلى ذلك فائدةً لطالب العلم أن رواية المدلس الذي لم يصرح بالسماع إذا كانت في الصحيحين محمولة على السماع كما هو مقرر عند علماء الحديث في بحث المدلس .

فائدة في قولهم : أصح شيء في الباب كذا

ذكر النووي في كتاب الأذكار عند ذكر صلاة التسبيح أنه إذا قيل: أصحّ شيء في الباب كذا فإنه لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث، فإنهم يقولون: هذا أصحُّ ما جاء في الباب، وإن كان ضعيفاً، ومرادُهم أرجحُه وأقلُّه ضعفاً اهـ .

فهذه العبارة كما تطلق على صحيح أقوى من غيره من الأحاديث الصحيحة، تطلق أيضاً على ضعيف غيرُه أضعف منه .

الحديث الحسن

الحديث الحسن كالحديث الصحيح من حيثُ شروطُه، فلا بد من تحقق شروطه الخمسة السابقة، وهي: اتصال السند، والعدالة والضبط في كل الرواة، والسلامة من الشذوذ، والسلامة من العلة القادحة .

وبينهما فرقٌ واحدٌ، وهو أن الضبط في الحسن أقل من الضبط في الصحيح .

حكم الحديث الحسن

الحديث الحسن يحتج به في الأحكام كالصحيح، ولكنَّه دونه في القوة .

ومن أمثلة الحسن ما رواه الترمذي عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمّدِ بنِ عَقِيلٍ، عَنْ مُحَمّدِ ابْنِ الْحَنَفِيّةِ، عَنْ عَلِي ﷺ عَنِ النّبِيّ ﷺ قَالَ: ((**مِفْتَاحُ الصّلاَةِ الطّهُورُ، وَتَحْرِيمُهَا التّكْبِيرُ، وَتَحْلِيلُهَا التّسْلِيمُ**)) .

قال الترمذي: وَسَمِعْتُ مُحَمّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ: كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَالْحُمَيْدِيّ: يَحتَجّونَ بِحَدِيثِ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمّدِ بْنِ عَقِيلٍ، قَالَ مُحَمّدٌ: وَهُوَ مُقَارِبُ الْحَدِيثِ.

أنواع الحسن

ينقسم الحسن إلى قسمين:

١- الحسن لذاته، وهو ما تقدم .

٢- الحسن لغيره، وهو الحديث الذي فيه ضعف خفيف [١] وتَقَوَّى بمجيئه من طريق أخرى صالحة للتقوية، أو جاء حديث آخر بمعناه يكون شاهدا له .

ومن أمثلة الحسن لغيره ما رواه الترمذي قال: حدثنا هَنّادٌ حدثنا عَبْدَةُ عن سَعِيدِ بن أبي عَرُوبَةَ عن سليمان النّاجِيّ (البصري) عن أبي المتَوَكّلِ عن أَبي سعيدٍ قال: جاء رجلٌ وقد صَلّى رسول الله ﷺ فقال: « **أَيُّكُمْ يَتّجِرُ على هَذَا؟** » **فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلّى مَعَهُ** .

[الترمذي / ٢٠٢]

هذا الحديث سنده ضعيف لأن سعيد ابن أبي عروبة قد اختلط، وهومدلس وقد عنعنه، لكن تابعه وهيب عن سليمان الناجي في رواية أبي داود فلا يضر تدليسه واختلاطه، قال أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا وهيب، عن سليمان الأسود، عن أبي المتوكل، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول اللّه ﷺ أبصر رجلاً يصلي وحده فقال: « **ألا رجلٌ يتصدَّق على هذا فيصلِّي معه** » **[أبو دواد / ٥٧٤]** .

وكذلك ما رواه الترمذي فقال: حدثنا قُتَيْبَةُ حدثنا ابنُ لَهِيْعَةَ عن يَزِيدَ ابْن أبي حَبِيبٍ عن مَعْمَرِ ابنِ أبي حُيَيّةَ عن ابنِ المسَيّبِ أنّهُ سَأَلَهُ عن الصّوْمِ في السّفَرِ فَحَدّثَ أنّ عُمَرَ بن الخَطّابِ رضي الله عنه قال: **غَزَوْنَا مَعَ رسولِ الله ﷺ في رَمَضَانَ غَزْوتَيْنِ يَوْمَ بَدْرٍ والفَتْحِ فَأَفْطَرْنَا فيهِمَا** .

فحديث ابن لهيعة ضعيف، لكنه تقوى، لأنه جاء في صحيح مسلم حديث بمعناه، وهو:

أنَّ أبا سعيد رضي الله عنه سئل عن الصوم في السفر فقال: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ إِلَى مَكّةَ وَنَحْنُ صِيَامٌ. قَالَ: فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً. فَقَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ : « **إِنّكُمْ قَدْ دَنَوْتُمْ مِنْ عَدُوّكُمْ. وَالْفِطْرُ أَقْوَى لَكُمْ** » **فَكَانَتْ رُخْصَةً، فَمِنّا مَنْ صَامَ وَمِنّا مَنْ أَفْطَرَ، ثُمّ نَزَلْنَا مَنْزِلاً آخَرَ، فَقَالَ:** « **إِنّكُمْ مُصَبّحُو عَدُوّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَىَ لَكُمْ، فَأَفْطِرُوا** » **وَكَانَتْ عَزْمَةً، فَأَفْطَرْنَا، ثُمّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا نَصُومُ، مَعَ رَسُولِ اللّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، فِي السّفَرِ .**

---

(١) سيأتي في بحث الجرح والتعديل بيان الضعف الذي يتقوى تحت عنوان: ما يبنى على قواعد الجرح والتعديل .

الحديث الضعيف

الحديث الضعيف: هو الحديث الذي اختل فيه شرط من شروط الحديث الصحيح .

وأنواعه كثيرة فمنه الشاذ والمعَلُّ وسيأتي شرحهما .

ومنه ما يكون الضعف فيه بسبب عدم اتصال السند، ويدخل فيه: المنقطع، والمعضل، والمرسل، والمعلق، وبعض المعنعن .

وباقي الأنواع سبب الضعف فيها فَقْدُ العدالة أو الضبط .

وقد يكون ضعيفاً لاختلال شرط واحد، وقد يختل فيه شرطان أو أكثر، وسيأتي بيانُ بعضِ أنواعه وتفصيلُها .

حكم العمل بالضعيف:

الحديث الضعيف لا تثبت به العقائد ولا الأحكام الشرعية، ومعنى هذا أن من أراد أن يستدل على حكم شرعي فلا يصلح الضعيف لذلك، سواء في ذلك جميع الأحكام، الفرض والمندوب والمباح والمكروه والحرام .

ولكن يمكن العمل به في فضائل الأعمال بشروط، وتصح روايته مع الإشارة إلى ضعفه كما سيأتي .

ونقل السخاوي في فتح المغيث قولَ ابن مهدي: إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام شددنا في الأسانيد وانتقدنا في الرجال، وإذا روينا في الفضائل والثواب والعقاب سهلنا في الأسانيد وتسامحنا في الرجال .

ونقل أيضاً قولَ الإمام أحمد: الأحاديث الرقائق يحتمل أن يتساهل فيها حتى يجيء شيء فيه حكم .

شروط جواز العمل بالحديث الضعيف:

ذكر أهل العلم للعمل بالضعيف شروطاً أربعة وهي:

١- أن يكون في الفضائل العملية كذكر الله وبر الوالدين وقيام الليل .

٢- أن لا يكون الضعف شديداً .

٣- أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته .

٤- أن يندرج العمل به تحت أصل معمولٍ به في الشرع .

ويفهم من هذا الشرط الأخير أمر مهم غَفَل عنه كثير ممن يتكلم في هذا الموضوع، وهو أنه لم يثبت بالضعيف ندبُ فعلٍ ولا كراهتُه، ولا غيرُ ذلك من الأحكام، ولا يعدو العمل بهذا الضعيفِ كونَه مرغِّباً في عملٍ ثبتت نَدْبِيَّتُه وفضله بأدلة أخرى، كَبِرِّ الوالدين، أو صلاة الليل، أو ذكرٍ لله تعالى أو دعاءٍ أو نحو ذلك مما له أدلته الشرعية الصحيحة؛ فالضعيف لم يُعمل به استقلالاً .

ومما تنطبق عليه الشروطُ حديث ابن ماجه في الدعاء بعد الخلاء ((**الحمد لله الَّذِي أذهب عني الأذى وعافاني**)) يجوز العمل به وإن كان ضعيفاً.

وأهم هذه الشروط أن لا يكون الضعف شديداً، ومن الضعف الشديد اتهام الراوي بالكذب، ونَقَلَ الحافظُ العلائيُّ الاتفاقَ عليه، كما ذكر السيوطي في التدريب .

وأما ما روي عن الإمام أحمد والإمام أبي حنيفة رحمهما الله تعالى من العمل بالضعيف في الأحكام فإنما يراد به ما يقابل الصحيح مما يسميه المتأخرون حسناً [(١)]؛ لأن التقسيم إلى صحيح وحسن وضعيف حدث المتأخرين .

تطبيقات على شروط العمل بالضعيف:

الأول: ترك الاستشهاد بالضعيف في الأحكام: تقدم معنا أن الضعيف لا يعمل به في الأحكام، وقد استُدِلَّ لمسألة بيع العين الغائبة بحديث الدارقطني عن مكحول عن النبي ﷺ قال: ((**من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه**)) ولما كان الحديث ضعيفاً قال النووي في المجموع: والجواب عن حديث مكحول أنه حديث ضعيف، ضعفه من وجهين: أحدهما: أنه مرسل لأن مكحولاً تابعي، والثاني: أن أحد رواته ضعيف [(٢)].

---

(١) راجع الأجوبة الفاضلة للكنوي مع التعليق عليه .وذكر في إعلام الموقعين: أن تقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأي قولُ الإمام أبي حنيفة وقولُ الإمام أحمد، ثم قال: وليس المراد بالحديث الضعيف في اصطلاح السلف هو الضعيف في اصطلاح المتأخرين بل ما يسميه المتأخرون حسناً قد يسميه المتقدمون ضعيفاً اهـ **[إعلام الموقعين ١/ ٧٧]** .

(٢) قد انتشر عند بعض الإخوة إنكارُ حكمٍ ارتبط بحديث ضعيف، وربما أساؤوا الأدب مع الإمام الذي يقول بذلك الحكم، وهذا خطأٌ كبير لأنه لا يلزم من ضعف الحديث ضعف الحكم، فقد يدل على الحكم دليل آخر من السنة أو من القياس .

الثاني: عدم العمل بشديد الضعف في فضائل الأعمال: وتقدم أيضاً أنه لا يعمل بشديد الضعف في فضائل الأعمال، فلا تثبت سنية صيام يوم نصف شعبان بحديث ابن ماجه عَن علي بْن أبي طالب ﷺ قَالَ: قال رَسُول اللَّهِ ﷺ « **إذا كانت ليلة النصف من شعبان، فقوموا ليلها وصوموا نهارها** » ؛ لأنه حديث شديد الضعف، وقد أشار المنذري إلى شدة ضعفه عندما صدره بعبارة: (ورُوِيَ عن) ويدرك ذلك من عرف اصطلاح المنذري الذي ذكره في مقدمة الترغيب والترهيب .

وسبب شدة ضعف الحديث أن أحد رواته وهو ابن أبي سبرة شديد الضعف، وقد قال فيه أحمد بْن حنبل وابن معين: يضع الحديث، والحديث لم يُرْوَ إلَّا من طريقه؛ فصيام يوم نصف شعبان بخصوصه لا يسن لأنه لا دليل على سنيته، ولم يذكر أحد من المجتهدين أنه يسن صيامه بخصوصه .

ولو صام الراغب في الخيرات هذه الليلة ضمن أيام الليالي البيض لكان حسناً .

ولا يلزم مما تقدم أنه لا فضيلة لليلة النصف من شعبان؛ لأنه قد جاء ما يبين فضلها، فقد روى الطبراني في الكبير والأوسط وابن حبان في صحيحه عن معاذ ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: « **يَطَّلِعُ اللهُ إلى جميعِ خَلْقِهِ ليلةَ النصْفِ من شعبانَ فَيَغْفِرُ لجميعِ خَلْقِهِ إلَّا لِمُشْرِكٍ أوْ مُشَاحِنٍ** » [1] .

الثالث: ترك العمل به لعدم اندراجه تحت أصل معمول به، وإن كان في فضائل الأعمال كحديث « **اثنتا عشرة ركعة تصليهن من ليل أو نهارٍ، وتتشهد بين كل ركعتين، فإذا تشهدت في آخر صلاتك، فأثن على اللّه عز وجل، وصل على النبي ﷺ، واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات، وآية الكرسي سبع مرات، وقل لا إله إلا الله لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات، ثم قل اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك واسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة، ثم سل حاجتك ثم ارفع رأسك ثم سلم يمينا وشمالا ولا**

---

(١) ورجالهما ثقات كما ذكر الهيثمي في مجمع الزوائد، كتاب الأدب، باب ما جاء في الشحناء .

تعلموها السفهاء فإنهم يدعون بها فيستجابون » رواه الحاكم، وقال: تفرد به عامر بن خداش وهو ثقة مأمون انتهى.

قال الحافظ: أما عامر بن خداش هذا هو النيسابوري قال شيخنا الحافظ أبو الحسن كان صاحب مناكير وقد تفرد به عن عمر بن هارون البلخي وهو متروك متهم، أثنى عليه ابن مهدي وحده فيما أعلم اهـ [**الترغيب والترهيب ١/ ٢٧٤**] .

لا يعمل بهذا الحديث لأنه لا يندرج تحت أصل معمول به، لأنه لا أصل لقراءة القرآن في السجود، وفيه علل أخرى منها أن في إسناده عمر بن هارون .

قال ابن مهدي وأحمد والنسائي متروك الحديث وقال يحيى كذاب خبيث وقال ابن حبان يروي عن الثقات المعضلات اهـ [**الميزان ٥/ ٢٧٥**] .

كيفية رواية الضعيف

من روى حديثاً ضعيفاً فيتأكد عليه أن يبين ضعفه، وقد جرى عرف بين العلماء إذا أرادوا رواية الحديث الضعيف أن لا يقولوا فيه: قال رسول الله ﷺ : كذا وكذا، وما أشبه هذا من الألفاظ الجازمة بأنه ﷺ قال ذلك .

وإنما يقولون فيه: رُوِيَ عن رسول الله ﷺ كذا وكذا، أو: بلغنا عنه كذا وكذا، أو: ورد عنه، أو: جاء عنه، أو: رَوَى بعضهم، وما أشبه ذلك.

وإذا أرادوا رواية الحديث الصحيح فإنهم يستعملون صيغة جزم، نحو قال، أو: فعل، ويقبح عندهم أن يُروى بصيغة التضعيف .

وكان أهل العلم يركزون على هذا الجانب، وينبهون طلاب العلم على ذلك، وهذا الإمام النووي في كتابه شرح المهذب، نبه على هذا الأمر وكرره عشرات المرات في القطعة التي شرحها من المهذب، ولا أرى دافعاً يدفعه إلى ذلك التكرارِ إلا النصيحةَ والتذكيرَ لطلاب العلم الذين يقرؤون كتابه، ليعملوا بهذا المنهج الطيب في نقل السنة المطهرة [1] .

---

(١) وكان النووي رحمه الله في هذا الكتاب وفي غيره ينبه طلاب العلم على كثير من الجوانب في علم الحديث، ومن الأمثلة أنه عندما رأى أن الشيرازي روى رواية ضعيفة مخالفة لرواية الصحيحين وترك رواية الصحيحين قال: ولو اعتنى المصنف بتحقيق الحديث وأتى برواية الصحيحين لكان أكمل له وأبرأ لدينه وعرضه [**المجموع ١/ ١٣٨**].

تنبيه: الضعيف ليس كالموضوع

بعض الإخوة الحريصين على صفاء السنة وسلامتها وقعوا في خطأ كبير حيث اعتبروا – لقلة علمهم – الأحاديث الضعيفة كالموضوعة، وصاروا ينكرون رواية أي حديث ضعيف وينكرون العمل به بأي شكل من الأشكال، ويعتبرون هذا من المنكرات، والحقيقة أنَّ هذا ليس منكراً، وكان كبار علماء المسلمين الذين سخرهم الله تعالى لحفظ السنة، والتمييز بين الصحيح والسقيم يروون بعض الأحاديث الضعيفة ولا يعتبرون روايتها من المنكرات، لكنهم أرشدوا إلى تبيين ضعفها، فهذا مسند الإمام أحمد فيه مع الصحيح ضعيفٌ كثير، وهذا كتاب الأدب المفرد للبخاري تجد فيه مع الصحيح أحاديثَ ضعيفةً، وكفى بهذين الإمامين ناصرَيْنِ للسنة ومدافعَيْنِ عنها .

إني لا أدعو في هذا الكلام إلى رواية الأحاديث الضعيفة، بل أقول: الأَوْلَى الاكتفاء بالصحيح والحسن، ولكني أرشد إلى المنهج الصحيح والمعتدل الذي يقلُّ مع سلوكه الخلافُ والخصوماتُ، ومن هذا المنهج أنه لا حرج في رواية الضعيف الذي لا يشتد ضعفه .

الترغيبُ في الخير ليس عذراً في رواية شديد الضعف والموضوع

بعض الإخوة الراغبين في العمل الصالح والبعيدين عن علوم السنة والمصطلح يَرْوُوْنَ كلَّ ما يسمعونه، وكلَّ ما يقرؤونه إذا وافق ما يميلون إليه، وقد فقدوا الحذر من الوقوع في الكذب على رسول الله ﷺ فوقعوا فيه .

وكثير منهم فيهم جوانب من الخير والصلاح مع جهل عميق، أو بعد عن حقائق العلم، وإذا ما ذُكِّرَ أحدهم بما وقع فيه من الخطأ في رواية ما لا يحق له روايته تبادرت إلى لسانه تلك العبارة التي يتوكؤون عليها في تبرير ما انحرفوا فيه عن الصراط المستقيم في رواية السنة وهذه العبارة هي: (الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال) وقد مر معنا شرحها وبيان ما يراد بها .

وبعض هؤلاء الإخوة يتضايقون مما وفقنا الله تعالى إليه من التحذير من رواية ما لا تصح روايته من الموضوع ومن روايات الكذابين والمتهمين، ويتضايقون أيضاً من التمييز بين الصحيح والسقيم، ومن التحذير من رواية شديد الضعف من الروايات التي كان أهل العلم يحذرون منها منذ زمن الصحابة ﷺ إلى يومنا هذا .

ونحن لا خيار لنا في ذلك، فالواجب علينا أن نذب الكذب عن حديثه ﷺ ولنا أسوة بأولئك الكرام الذين قاموا بهذه المهمة في أزمنتهم، مع أننا مقصرون وأسأل الله المغفرة والمعونة وأن يهيئ الله لهذه الأمة من أمرها رشداً .

أنواع الحديث الضعيف

تقدم معنا أن أنواع الضعيف كثيرة ونبدأ الآن بما لم يتصل سنده .

أنواع الضعيف لعدم اتصال السند

الضعيف لعدم اتصال سنده أنواع، وهي: المرسل، والمنقطع، والمعضل، والمعلق، ورواية المدلس إذا عَنْعَنَ .

الحديث المرسل

أما المرسل: فهو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ ولم يذكر الوسيلة التي وصله منها هذا الحديث، وذلك كحديث الترمذي حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ أَخبرنَا يَحيَى بنُ سعيدٍ أَخبرنَا سُفيَانُ عن أَبِي إِسحاقَ عن نميرِ بنِ عَرِيبٍ عن عامرِ بنِ مَسعُودٍ عن النَّبيِّ ﷺ قَالَ: « **الغَنِيمَةُ البارِدَةُ الصَّومُ في الشِّتَاءِ** » قَالَ الترمذي: هَذَا حديثٌ مُرسَلٌ؛ عامرُ بنُ مَسعُودٍ لَمْ يُدرِكِ النَّبيَّ ﷺ .

قال البيقوني: ومُرْسَلٌ منه الصحابي سقط * وقل غريب ما روى راوٍ فقط

حكم الحديث المرسل

ذهب جمهور علماء الحديث إلى أن الحديث المرسل ضعيف، مستدلين بأن السند منقطع، والساقط من السند لو عرف أنه من الصحابة ﷺ لما كان ضعيفاً لأن الصحابة ﷺ عدول، لكن الساقط يمكن أن يكون من التابعين؛ فالتابعي يمكن أن يروي عن صحابي ويمكن أن يروي عن تابعي [1] ، والتابعي الثاني يمكن أن يروي عن تابعي آخر، ومن المعلوم أن التابعين

---

(١) رواية التابعي عن التابعي كثيرة ومن الأمثلة على ذلك ما رواه البخاري قال: حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ المِصْرِيُّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنِي (أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عَنْ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ « **أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ** » ، قال ابن حجر: والإسناد رواية تابعي عن تابعي: أبو النضر عن أبي سلمة، وصحابي عن

منهم الثقة ومنهم غير الثقة، وبسبب هذا الاحتمال حكموا أن المرسل ضعيف، وذلك بسبب احتمال أن الساقط ضعيف، ومن شروط الصحة التحقق من عدالة الرواة وضبطهم .

وذهب المالكية والحنفية إلى العمل به إذا كان المرسِلُ ثقةً عدلاً.

وذهب الشافعي إلى أن المرسَل لا يحتج به إلا بشرطين:

أ – إذا كان الذي أرسله من كبار التابعين .

ب – أن يَتَقَوَّى بواحد من أربعة أمور [1] ، وهي:

١– أن يأتي هذا الحديث من طريق أخرى مسندة .

٢– أن يأتي هذا الحديث مرسلاً من طريق أخرى .

٣– أن يتقوَّى بقول بعض الصحابة ﷺ .

٤– أن يتقوَّى بقول عامة أهل العلم .

والتابعي الكبير في اصطلاح أهل العلم من كانت أكثر رواياته عن الصحابة ﷺ مثل فقهاء المدينة السبعة، وهم سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسليمان بن يسار، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام [2] .

صحابي. وقد يروي ثلاثة تابعيين بعضهم عن بعض، وله أمثلة كثيرة نبه النووي على بعضها في شرح مسلم .

(١) اشتهر عند بعض أهل العلم أن الشافعي رحمه الله تعالى يحتج بمراسيل سعيد بن المسيب مطلقاً، وقاله بعض الشافعية ، والصواب كما حقق الإمام النووي أن مراسيل ابن المسيب ومراسيل غيره سواء ، وأنه لا يحتج بها إلا إذا تحقق فيها الشرط ، وهو أن يتقوى بواحد من الأمور الأربعة المذكورة ، وسبقه إلى هذا التحقيق الإمامُ البيهقي والخطيبُ البغدادي رحمهما الله تعالى، وقد توسع النووي في بيان هذه المسألة في كتابه إرشاد طلاب الحقائق ص ٨٢ و٨٣ .

(٢) وقد نظم بعضهم أسماءَهم بقوله:

ألاَ كُل من لا يقتدي بأئمة فَقِسْمَتُهُ ضِيزَى عَنِ الحَقِّ خَارِجَة

فَخُذْهُم عُبيد اللهِ عُروَة قاسِم سَعِيد أبو بَكر سُلَيمَان خَارِجَة

أما التابعي الصغير فهو من كانت أكثر رواياته عن التابعين مثل: حماد ابن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة، وعاصم ابن أبي النجود أحد القراء السبعة، ويزيد ابن أبي حبيب مفتي الديار المصرية .

المنقطع

وأما المنقطع: فهو ما سقط من سنده راوٍ واحدٌ في غير أول السند وفي غير آخره بحيث لا يزيد الساقط عن واحد، في موضع واحد أو في مواضع متعددة .

وله في الاصطلاح تعريف آخر، وهو ما لم يتحقق فيه اتصال السند، سواء كان الانقطاع في أول السند أو في آخره أو في وسَطه، واحداً كان الساقط أو أكثر، وعلى هذا كان تعريف البيقوني حيث قال:

وكلُّ ما لم يتصل بحالِ إسنادُه منقطعُ الأوصال

الحديث المعضل

وأما المعضل: فهو كالمنقطع، إلا أن الساقط فيه اثنان على التوالي .

مثال المعضل ما رواه الشافعي قال: أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج أن النبي ﷺ كان إذا رأى البيت رفع يديه وقال: « **اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً** » اهـ **[الأم ٢/ ١٦٩]** قال ابن حجر: وهو معضل فيما بين ابن جريج والنبي ﷺ اهـ **[التلخيص الحبير ٢/ ٢٤١]**

قال البيقوني: **والمعضل الساقط منه اثنان** . . . .

حكم المنقطع والمعضل : المنقطع والمعضل كلٌّ منهما ضعيف؛ لعدم اتصال السند.

الحديث المعلق

أما المعلق: فهو الحديث الذي حذف من أول سنده راوٍ أو أكثر، ولو تناول الحذف جميع رجال السند .

حكم المعلق: الحديث المعلق ضعيف لانقطاع السند أو لانعدامه .

حكم المعلق في الصحيحين: لقد وُجِدَتْ في الصحيحين أحاديثُ معلقة، وأكثرها في البخاري [١] ، فهل يحكم عليها بالصحة لأن البخاري ومسلماً أدخلاها في صحيحيهما؟ أم يحكم عليها بالضعف بسبب اختلال شرط من شروط الصحة وهو اتصال السند؟ والجواب هو التفصيل .

أما ما كان بصيغة الجزم فإنه حكم منهما بصحته إلى المضاف إليه ذلك الحديثُ المعلقُ .

فإذا جُزِمَ فيهما بنسبته إلى رسول الله ﷺ فهو صحيح إلى رسول الله ﷺ، كقول البخاري: باب: ما جاء في غسل البول، وقال النبي ﷺ لصاحب القبر: كان لا يستتر من بوله .

وإذا جُزِمَ فيهما بنسبته إلى صحابي فهو صحيح إلى ذلك الصحابي، كقوله: باب الخروج في طلب العلم، ورحل جابر بن عبد الله رضي الله عنهما مسيرة شهر، إلى عبد الله ابن أنيس ﷺ، في حديث واحد[٢] .

---

(١) وهي قليلة في صحيح مسلم، قال بعض أهل العلم جميع المعلقات في صحيح مسلم أربعة عشر موضعاً، وحقق النووي في مقدمات شرحه لصحيح مسلم ١/ ١٤ أنها اثنا عشر موضعاً لا أربعة عشر، وقد عَدَّدَها ثم ذكر أنها موصولة من جهات صحيحة، وبين مواضع اتصالها .

(٢) ذكره في كتاب الإيمان باب الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، والحديث أخرجه المصنف في الأدب المفرد وأحمد وأبو يعلى عن جابر ﷺ قال: بلغني حديثٌ عن رجل سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بعيرا ثم شددت عليه رحلي فسرت إليه شهرا حتى قدمت عليه الشام فإذا عبد الله بن أنيس فقلت للبواب قل له جابر على الباب فقال ابن عبد الله؟ قلت نعم فخرج يطأ ثوبه فاعتنقني واعتنقته فقلت: حديثا بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله في القصاص فخشيت أن تموت أو أموت قبل أن أسمعه قال سمعت رسول الله يقول: « **يحشر الناس يوم القيامة – أو قال العبادُ – عراةً غرلا بُهماً قال قلنا وما بُهما قال ليس معهم شيء ثم يناديهم بصوت يسمعه مَنْ بعُد كما يسمعه من قرُب: أنا الديان أنا الملك**

وإذا جزم بنسبته إلى تابعي أو من بعده فهو صحيح إلى من نسباه إليه .

وإذا كان له تتمةُ سندٍ مذكورةٌ فإنه يدرس القسم المذكور من السند ويحكم على الحديث بالحكم الذي يليق به، وقد يكون صحيحاً أو غير صحيح .

مثال للتوضيح:

قال البخاري في صحيحه: وقال بَهزٌ، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ : ((**الله أحق أن يستحيا منه من الناس**)) .

فهذا الحديث سنده صحيح بَيْنَ البخاري وبين بهز، لأن البخاري ذكره عن بهز بصيغة الجزم ولكنَّ المذكور من السند، وهو: بهز، عن أبيه، عن جده ليس من الأسانيد التي يعتمدها البخاري في صحيحه، وبهز مختلف فيه[1]، وهو سند حسن عند كثير من المحدثين، وقد حسَّن الترمذي هذا الحديث .

أما إذا ذكر الحديث في الصحيحين بغير صيغة الجزم كروي عن فلان أو يروي أو ذكر أو يذكر أو نحو ذلك فلا يكون حكماً بصحة تلك الرواية، ويحتاج في مثل هذه الرواية إلى دراسة كل السند بقسميه المحذوف والمذكور ويحكم عليه أيضاً بما يليق به من الصحة أو غيرها [2] .

لا ينبغي لأحد من أهل النار أن يدخل النار وله عند أحد من أهل الجنة حق حتى أقضيه منه، ولا ينبغي لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة ولأحد من أهل النار عنده حق حتى أقضيه منه حتى اللطمة، قال: قلنا: كيف هذا وإنما نأتي عراة غُرْلاً بُهْماً؟ قال: بالحسنات والسيئات)).

(١) قد يجد بعض من لا خبرة عنده بعلم الحديث هذا الحديث ضمن كتاب البخاري فيقول: هذا حديث صحيح رواه البخاري، وربما رجحه على حديث آخر صحيح عند الترمذي مثلاً ويكون مخطئاً في ذلك لعدم خبرته بهذه المسألة .

(٢) هذه القاعدة يحتاج إليها طالب العلم من أجل المعلقات في صحيح البخاري؛ لما تقدم أن المعلقات في صحيح مسلم كلها مسندة موصولة .

ذكر ابن حجر في مقدمة الفتح عند حديثه عن معلقات البخاري أنَّ صيغة التمريض فيما علقه لا تستفاد منها الصحة إلى من علق عنه، لكن فيه:

ما هو صحيح على شرطه كقوله في كتاب الطب: باب الرقى بفاتحة الكتاب ((**ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ**)) فإنه أسنده في موضع آخر .

ولا يتنافى هذا مع ما عرف من صحة أحاديث الصحيحين لأن الحكم بصحة أحاديثهما خاص بالأحاديث الأصول المسندة ولا يلزم من ذلك صحة أحاديث الشواهد ولا المعلقات .

الحديث المُعَنْعَن

وأما المعنعن: فهو الحديث الذي يُروى بصيغة: (**عن**) كحديث البخاري: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: ((**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كَرَاهَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا**)) .

فسندُ هذا الحديث من سفيان إلى ابن مسعود مُعَنْعَن.

قال البيقوني: **مُعَنْعَنٌ ك (عن سعيد عن كرم)** . . . .

وفيه ما هو صحيح إلا أنه ليس على شرطه كقوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن عبد الله بن السائب رضي الله عنهما قال: ((**قرأ النبي ﷺ (المؤمنون) في صلاة الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون، أو ذكرُ عيسى أخذته سعلة فركع**)) .

وفيه ما هو حسن كقوله في كتاب البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: ((**إذا بعت فكِلْ وإذا ابتعت فاكتل**))

وفيه ما هو ضعيف فرد لا عاضد له وهو في الكتاب قليل جدا وحيث يقع ذلك يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله كقوله في كتاب الصلاة: ويذكر عن أبي هريرة رفعه ((**لا يتطوع الإمام في مكانه**)) ولم يصح .

وفيه ما هو ضعيف إلا أن العمل على موافقته كقوله في كتاب الوصايا: ((**ويذكر عن النبي ﷺ أنه قضى بالدين قبل الوصية**)) اهـ ملخصاً **[فتح الباري ١/ ١٩]** .

قد يقول قائل: كيف يكون الحديث ضعيفاً ويكون العمل على موافقته؟ والجواب أنه قد يكون العمل على موافقته اعتماداً على أدلة أخرى أوجبت هذا العمل، وقضاء الدين قبل الوصية مبني على أدلة أخرى أشار البخاري رحمه الله تعالى إلى بعضها حيث قال: باب تأويل قول الله تعالى: ﴿ **من بعد وصية يوصي بها أو دين** ﴾ ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية، وقوله ﴿ **إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها** ﴾ فأداء الأمانة أحق من تطوع الوصية، وقال النبي ﷺ : ((**لا صدقة إلا عن ظهر غنى**)) .

حكم الحديث المعنعن: ذهب جمهور المحدثين والفقهاء والأصوليين إلى أن المعَنْعَنَ متصلٌ بشرطين:

١- سلامة مُعَنْعِنِهِ من التدليس .

٢- تحقق المعاصرة بينه وبين من يروي عنه .

فإذا لم يكن المعنعِن معاصراً لمن روى عنه فالحديث منقطع، وإذا كان مُعنعِنُه معاصراً مدلساً فالحديث في حكم المنقطع .

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يشترط ثبوت اللقاء بينهما، وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وغيرهما، وقيل إن البخاري لا يشترط ذلك في أصل الصحة، بل التزم ذلك في صحيحه .

ودراستنا للحديث المعنعن تدفعنا إلى دراسة الحديث المدلس، لأن حكم كلٍّ منهما مرتبط بالآخر، فما هو المدلس؟ .

المدلَّس

الحديث المدلَّس هو الحديث الذي حصل في روايته تدليس من أحد رواته . والتدليس قسمان:

أحدهما: تدليس الإسناد، وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه، أو يروي عمن عاصره ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه.

مثال ذلك: ما رواه الخطيب في الكفاية بسنده عن علي بن خشرم قال: كنا عند ابن عيينة، فقال: قال الزهري، فقيل له: حدثكم الزهري ؟ فسكت، ثم قال: قال الزهري، فقيل له: سمعته من الزهري ؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري [**الكفاية في علم الرواية / ٣٥٩**] .

حكم رواية مدلِّس تدليس الإسناد:

قد جرح بعض أهل العلم من عرف بهذا التدليس؛ وهذا لأن التدليس ليس كذباً، وإنما هو ضربٌ من الإيهام بلفظ محتمِل، والصحيح أن ما رواه المدلس بلفظ مُحْتَمِلٍ نحو: عن فلان، أو قال فلان فهو غير متصل، وما رواه بلفظ مبين للاتصال نحو (سمعت، وحدثنا، وأخبرنا) وأشباهها فهو مقبول مُحتج به .

القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو: أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه منه، فيسميه، أو يكنِّيه، أو ينسبهُ، أو يصفهُ بما لا يُعْرَفُ به .

وهذا القسم الثاني أخف، ويختلف الحال في كراهة ذلك بحسب الغرض الحامل عليه، فقد يحمله على ذلك كونُ شيخه الذي غيَّر سمته غيرَ ثقة، أو كونُه متأخرَ الوفاة قد شاركه في السماع منه جماعة دونه، أو كونه أصغر سناً من الراوي عنه، أو كونه كثير الرواية عنه فلا يحب الإكثار من ذكر شخصٍ واحدٍ على صورةٍ واحدةٍ .

وقد عَرَّف البيقونيُّ المدلَّسَ بنوعيه مع تعريفه للمعضل بثلاثة أبيات، وهي:

والمعضل الساقط منه اثنان وما أتى مُدَلَّساً نوعان

الأولُ الإسقاطُ للشيخ وأنْ يَرْوِيَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

والثانِ لا يسقطه لكن يصف أوْصافَه بما به لا ينعرف

حكم معنعَنِ المدلِّس في الصحيحين:

عرفنا مما تقدم أن المدلِّسَ إذا روى حديثاً ولم يصرح بالسماع فإنَّ حديثه في حكم المنقطع، وهذا يقتضي ضعف الحديث، ومن المعلوم وجود أحاديث في الصحيحين مروية من قبل رواة مدلسين، ولم يصرحوا بالسماع، وتقتضي القواعد التي مرت معنا أنها ضعيفة، فكيف أدخلها صاحبا الصحيح في صحيحيهما؟ .

والجواب أنَّ أحاديث الصحيحين المروية من طريق المدلسين لم توضع في الصحيحين إلا بعد ثبوت اللقاء أو السماع من جهة أخرى، ونجد هذا اللقاء أو السماع في موضع آخر من الصحيحين، أو في غيرهما ككتب السنن وغيرها .

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه مسلم حيث قال:حدّثنا هَدّابُ بْنُ خَالِدٍ، حَدّثَنَا هَمّامٌ، حَدّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنّ رَسُولَ اللّهِ ﷺ قَالَ لأُبَيِّ: « **إِنّ الله أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ، قَالَ: اللّهُ سَمّانِي لَكَ؟ قَالَ: اللّهُ سَمّاكَ لِي، قَالَ: فَجَعَلَ أُبِيّ يَبْكِي** » .

ثم ذكر رواية أخرى صرح فيها بالسماع من طريق خالد بن الحارث قال: حَدّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ لأُبَيِّ، بِمِثْلِهِ .

وذكر النووي في شرحه لمسلم أن في الرواية الأخرى فائدةً حسنةً وهي أن قتادة صرح بالسماع من أنس بخلاف الأولى، وقتادة مدلسٌ فينتفي أن يُخاف من تدليسه، بتصريحه بالسماع، قال: وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات اهـ.

ولو لم يثبت الاتصال عند صاحبي الصحيحين في هذه الأحاديث لما وضعوها في كتابيهما؛ فهما من أكثر العلماء معرفة بهذا العلم ومن أكثرهم حرصاً على صحة الأحاديث فما أدخلاه في كتابيهما من هذه الأحاديث فقد ثبت اتصاله عندهما .

وإذا تساءل أحد فقال: إذا ثبت الاتصال عندهما في هذه الأحاديث فلماذا لم يصرحا بهذا الاتصال؟ والجواب:

أن المحدثين عندما يتحملون الحديث بسنده الذي ليس فيه تصريح بالسماع أو فيه تصريح بالسماع لا يستطيعون أن يغيروا شيئاً مما تحملوه، فإذا سمع شيخه يقول: حَدّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فلا يستطيع أن يقول: حَدّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً، كما تقدم، وإن علم أن أنساً رضي الله عنه قد حدثه، وما أكثر جوانب العظمة في مثل هذه الدقة في الرواية، وهذا مما تفتخر به أمتنا، والحمد لله تعالى .

أنواع الضعيف بسبب عدم تحقق العدالة أو الضبط

يدخل تحت هذا أنواع متعددة منها المضطرب والشاذ والمعل والمتروك ورواية الكاذبين والفَسَقَة ونحوهم .

المضطرب

الحديث المضطرب: هو الحديث الذي روي على أوجه مختلفةٍ (لا يمكن الجمع بينها) متساويةٍ (لا يمكن الترجيح بينها)

حكم المضطرب: هو ضعيف بسبب اختلال الضبط، لأنه عندما اختلفت الروايات التي لا يمكن الجمع بينها، عرفنا أن في الرواية خطأً، وعندما كانت الروايات متساوية لم نستطع الترجيح بينها، وحينئذ ندرك أن في الرواية خطأ لم يُحَدَّدْ موضِعُه فالحديث غير مضبوط فهو ضعيف .

مثاله: عنْ عُبَيْدٍ أبي الْحَسَنِ عنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ عنْ غَالِبِ بنِ أَبْجَرَ قالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ في مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إلاّ شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ وَقَدْ كَانَ النّبيّ ﷺ حَرّمَ لُحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيّةِ، فَأَتَيْتُ النّبيّ ﷺ فَقُلْتُ يَارَسُولَ الله أصابَتْنَا السّنَةُ، وَلَمْ يَكُنْ في مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إلاّ سِمَانُ حُمُرٍ وَإِنّكَ حَرّمْتَ لُحُومَ الْحُمُرِ الأَهْلِيّةِ؟ فقالَ: ((**أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ**)) [أبو داود / ٣٨٠٩] .

فهذا الحديث ضعيف، ومن أسباب ضعفه اضطراب سنده، قال الإمام النووي في شرح مسلم: هذا الحديث مضطربٌ، مختلفُ الإسناد، شديدُ الاختلاف .

الحديث الشاذ

الحديث الشاذ: هو الحديث الذي رواه الثقة وخالف في روايته من هو أرجح منه، لمزيد ضبط أو كثرة عدد .

والحديث الراجح المقابل للشاذ يقال له: **المحفوظ** .

روى البخاري ومسلم من طريق مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عبد الله بن عباس قال: أقبلت راكباً على حمار أتان، وأنا يؤمئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم يُنْكَرْ ذلك عليَّ .

وجاء في إحدى روايات مسلم من طريق ابن عيينة، عن الزهري: ورسولُ الله ﷺ يصلي بعرفة.

والذي ذكره مالك وأكثر أصحاب الزهري: بِمِنَى .

وبناء على مخالفة ابن عيينة لمالك وأكثرِ أصحاب الزهري حكم ابن حجر في شرحه لهذا الحديث في الفتح بأن رواية ابن عيينة: بعرفة، شاذة .

ومن أمثلته أيضاً زيادة كلمة (يحركها) في حديث التشهد الذي رواه الإمام أحمد وابن حبان وابن خزيمة والدارمي من طريق زائدة بن قدامة الذي خالف الثقات الكثيرين الذين رووا هذا الحديث عن شيخه عاصم بن كليب ولم يذكر أحد منهم هذه الزيادة [١].

حكم الشاذ: الشاذ ضعيف لا يحتج به؛ إذ شذوذه يدل على عدم الضبط .

الحديث المنكر

المنكر عند المتقدمين هو ما انفرد بروايته راو واحد .

وعند المتأخرين هو ما خالف فيه الراوي الضعيفُ رواية الثقات .

---

(١) انظر إلى الملحق الذي يبين ذلك في آخشضر الكتاب .

حكم المنكر

أما المنكر باصطلاح المتقدمين فقد يكون صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً على حسب قواعد علم المصطلح، ولا يضر في صحته أو حسنه انفرادُ الراوي بروايته .

وأما المنكر باصطلاح المتأخرين فهو شديد ضعيف لسببين، ضعف الراوي ومخالفته للثقات .

ومثال الثاني ما رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن بُدَيْلٍ عن عمرِو بنِ دينار **أنَّ عمر** رضي الله عنه **سأل النبي** صلى الله عليه وسلم **عن اعتكافٍ عليه فأمره أن يعتكف ويصوم** .

وقد حكم عليه الدارقطني وغيره بأنه ضعيف منكر؛ لأن ابن بديلٍ تفرد به عن عمرو بن دينار، وابن بديل ضعيف الحديث وقد خالف الثقات . اهـ **[سنن الدارقطني ٢/ ٢٠٠]**

أقول: والثقات رووا وفاءَ نذر الاعتكاف دون ذكر الصوم .

الحديث المُعَلُّ (المعلل أو المعلول)

الحديث المُعَلُّ:[١] وهو الحديث الذي اطَّلَعَ فيه الحافظ البصير على علةٍ خفيةٍ تقتضي ضعف الحديث مع أن ظاهرَه السلامة منها .

ومعرفة علل الحديث فنٌّ عظيمٌ دقيقٌ لا يقوم به إلا أهل الحفظ الواسع والفهم الثاقب والخبرة العميقة .

قال الحافظ السخاوي في – فتح المغيث –: هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها، ولذا لم يتكلم فيه إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، مثلُ ابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني .

ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل .

وسأل بعضُ الأجلاء من أهل الرأي أبا حاتم عن أحاديث، فقال في بعضها: هذا خطأ دخل لصاحبه حديث في حديث، وهذا باطل، وهذا منكر وهذا صحيح .

فسأله: من أين علمت هذا، أخبرك الراوي بأنه غلط أو كذب؟ فقال له: لا ولكني علمت ذلك .

---

(١) اشتهر في تسمية هذا النوع من الحديث الضعيف كلمة: (المعلل أو المعلول) وهذه التسمية فيها نظر والتسمية المناسبة (المعَلّ) لأنها مشتقة من الإعلال مصدر الفعل: (أَعَلَّ) .

فقال له الرجل: أتدعي الغيب؟ فقال: ما هذا ادعاء غيب، قال: فما الدليل على قولك؟ فقال: أن تسأل غيري من أصحابنا، فإن اتفقنا علمتَ أنَّا لم نجازف.

فذهب الرجل إلى أبي زرعة، وسأله عن تلك الأحاديث بعينها، فاتفقا، فتعجب السائل من اتفاقهما من غير مواطأة .

فقال له أبو حاتم أفعلمتَ أنَّا لَمْ نجازف، ثم قال: والدليل على صحة قولنا أنك تحمل ديناراً بهرجاً [1] إلى صيرفي، فإن أخبرك أنه بهرج، وقلت له أكنت حاضراً حين بُهْرِج، أو هل أخبرك الذي بهرجه بذلك يقول لك لا، ولكنْ علمٌ رُزقنا معرفتَه، وكذلك إذا حملت إلى جوهري فَصَّ ياقوت وفَصَّ زجاج يعرف ذا من ذا . اهـ **[فتح المغيث/ ١ ٢٣٥]**

ومن أمثلته:

١- ما رواه الترمذي عن أَبِي الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيّ حدثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ أَخْبَرَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عنْ رَجَاءِ بن حيْوَةَ عنْ كَاتِبِ المغِيرَةِ عنْ المغِيرَةِ بن شُعْبَة ((**أَنّ النّبيّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفّ وَأَسْفَلَهُ**)) قال الترمذي: وَهذا حديثٌ معْلُولٌ، لَمْ يُسنِدْه عَنْ ثَوْر بْنِ يزِيدَ غيْرُ الوَلِيدِ بن مُسْلمٍ .

ونقل الحافظ في التلخيص عن الإمام أحمد أنه كان يضعفه، وأنه نقل عن عبد الرحمن ابن مهدي أنه رواه عن ابن المبارك عن ثور عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة .

ونقل عن الإمام أحمد أيضاً أنه قال: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدث الوليد بن مسلم به عن ثور [2] فقلت له إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حُدِّثْتُ عن رجاء ولا يذكر المغيرة، فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إليَّ كتابَه القديمَ بخطٍ عتيقٍ فإذا فيه ملحقٌ بين السطرين بخط ليس بالقديم: عن المغيرة، فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعدُ وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث .

وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة: حديثُ الوليد ليس بمحفوظ [3] .

---

(١) البَهْرَجُ الباطل والرديء من الشيء .

(٢) أي مسنداً وليس مرسلاً

(٣) فهو معلٌ بالشذوذ .

وقال البخاري في التاريخ الأوسط: ثنا محمد بن الصباح ثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة رأيت رسول الله ﷺ يمسح على خفيه ظاهرهما [1]، قال وهذا أصح من حديث رجاء عن كاتب المغيرة .

وكذا رواه أبو دواد والترمذي من حديث ابن أبي الزناد، وقال أبو داود لم يسمعه ثور من رجاء .

وإذا أردت المزيد حول هذا الحديث فارجع إلى كلام الحافظ في التلخيص الحبير.

٢- ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن يحيى ابن أبي بكير حدثنا زهير بن محمد عن موسى بن جبير عن نافع مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أنه سمع نبي الله ﷺ يقول: ((**إن آدم ﷺ لما أهبطه الله تعالى إلى الأرض قالت الملائكة أي رب أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم مالا تعلمون قالوا ربنا نحن أطوع لك من بني آدم قال الله تعالى للملائكة هلموا ملكين من الملائكة حتى يهبط بهما إلى الأرض فننظر كيف يعملان قالوا ربنا هاروت وماروت فأهبطا إلى الأرض ومثلت لهما الزهرة امرأة من أحسن البشر فجاءتهما فسألاها نفسها فقالت لا والله حتى تكلما بهذه الكلمة من الإشراك فقالا والله لا نشرك بالله أبدا فذهبت عنهما ثم رجعت بصبي تحمله فسألاها نفسها قالت لا والله حتى تقتلا هذا الصبي فقالا والله لا نقتله أبدا فذهبت ثم رجعت بقدح خمر فسألاها نفسها قالت لا والله حتى تشربا هذا الخمر فشربا فسكرا فوقعا عليها وقتلا الصبي، لما أفاقا قالت المرأة والله ما تركتما شيئا مما أبيتما علي إلا قد فعلتما حين سكرتما، فَخُيِّرا بين عذاب الدنيا والآخرة، فاختارا عذاب الدنيا**)) .

هذا الحديث جاء في هذه الرواية مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ من طريق زهير بن محمد وهو قليل الضبط [2] .

---

(١) أي وليس في هذه الرواية مسح أسفل الخفين .

(٢) زهير بن محمد التميمي اختلفت الروايات عن أحمد وابن معين فيه، وذكره أبو زرعة في الضعفاء وقال أبو حاتم: محله الصدق وفي حفظه سوء وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه فما حدث به من حفظه ففيه أغاليط وما حدث من كتبه فهو صالح، وقال عثمان الدارمي: ثقة صدوق وله أغاليط كثيرة، وقال النسائي ضعيف وقال في موضع آخر ليس بالقوي، وقال الحاكم: في حديثه بعض المناكير وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطىء ويخالف، وقال العجلي لا بأس به .

ومثل هذا الحديث إذا جاء بمثل هذه الطريق قد يحكم عليه بالضعف وقد يحسن ببعض الشواهد، ولذلك حسنه ابن حجر في فتح الباري فقال: وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد .

ولكن عند التحقيق نجد أن هذا الحديث فيه علة قادحة توجب ضعفه.

فقد جاء برواية الثقات الأثبات عن ابن عمر رضي الله عنهما عن كعب الأحبار من قوله، لا مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ وانظر إلى الملحق الذي يبين ذلك في آخر الكتاب .

المدرج

المدرج: أن تُذْكَرَ عبارةٌ – ليست من الحديث – مع الحديث، بشكل يوهم أنها جزء منه .

ومن أمثلة المدرج:

١– حديث عائشة رضي الله عنها: ((**ثُمّ حُبّبَ إِلَيْهِ الْخَلاَءُ، فَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ يَتَحَنّثُ فِيهِ**، – وَهُوَ التّعَبُّدُ – **اللّيَالِيَ أُولاَتِ الْعَدَدِ قَبْلَ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِهِ، وَيَتَزَوّدُ لِذَلِكَ**)) **[رواه البخاري ومسلم]** .

فعبارة: – وهو التعبد – مدرجة في الخبر، وهي من تفسير الزهري .

٢– حديث عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: ((**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ**، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ)) **[رواه مسلم]** .

فعبارة: ((والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك)) مدرج من قول أبي هريرة، ويدل عليه من حيث المعنى قوله: ((وبر أمي)) فإنه لم يكن للنبي ﷺ حينئذ أم يبرها، ويؤيده رواية مسلم عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسيّب يَقُولُ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ : ((**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ أَجْرَانِ**، وَالّذي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ لَوْلاَ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللّهِ، وَالْحَجّ، وَبِرّ أُمّي، لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ)) قَالَ– أي الزهري–: وَبَلَغَنَا أَنّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجّ حَتّى مَاتَتْ أُمّهُ لِصُحْبَتِهَا .

٣- ومن أمثلته ما رواه البخاري عَنْ نُعَيْمٍ الْمُجْمِرِ قَالَ رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ فَتَوَضَّأَ فَقَالَ إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « **إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ** فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ »

قال ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح في شرح قوله: « فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » ظاهره أنه بقية الحديث، لكن رواه أحمد من طريق فليح عن نعيم وفي آخره: قال نعيم لا أدري قوله من استطاع ....الخ من قول النبي ﷺ أو من قول أبي هريرة، ولم أر هذه الجملة في رواية أحد ممن روى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم هذه والله أعلم .

رواية بعض الحديث دون بعض

هذا بحث مهم، فكما أن الخطأ في الإدراج يوقع في اللبس، فإن الخطأ في إسقاط جزء من الحديث قد يوقع في لبس أكبر، ولذلك منع بعض أهل العلم اختصار الحديث الواحد، ورواية بعضه دون بعض .

والصحيح التفصيل، وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله، غير متعلق به، بحيث لا يختل البيان ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه. كما ذكره ابن الصلاح وتبعه النووي رحمهما الله تعالى .

فائدة مهمة في بيان حديث: (فسيراني في اليقظة)

قد عَرَفَ العلماء الإدراج وميّزوا كلام النبي ﷺ من كلام غيره، بتتبُّع الروايات، ومقارنة بعضها مع بعض، وبهذه الطريقة أيضاً عرفوا ما سقط من الحديث في بعض الروايات، ومن أمثلة ذلك ما رواه البخاري قال: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: « **مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ** » وقد تبين لأهل العلم أن للحديث تتمة وهي: « **أَوْ لَكَأَنَّمَا رَآنِي في الْيَقْظَةِ** » .

ولهذا قال ابن حجر في الفتح: قوله: «**مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي الْيَقَظَةِ**» زاد مسلم من هذا الوجه: **أَوْ فَكَأَنَّمَا رَأنِي في الْيَقَظَةِ**، هكذا بالشك اهـ .

يلاحظ هنا قول ابن حجر: **من هذا الوجه**، حيث يدل على أن الحديث واحد، وسنده واحد، لكن جاء عن شيخ البخاري ناقصاً، وعن شيخ مسلم كاملاً .

وقد بنى بعض الإخوة على رواية البخاري قضية لها أخطارها وضررها على البعيدين عن أسس العلم وهي أن من رأى النبي ﷺ فلا بد من أن يراه في الدنيا في اليقظة وقد كثرت الدعوى في زماننا وصرنا نسمع من يقول رأيت النبي ﷺ وقال لي، وفلان رأى النبي ﷺ وقال له كذا .

لكنَّ الراسخين في العلم في العصور المشرقة من حياة هذه الأمة لم يتكلموا فيما تكلم به هؤلاء .

وهذا الإمام النووي عند شرحه لهذا الحديث استشكل معناه، وذكر الاحتمالات من أقوال العلماء في معنى هذه الرواية المروية على الشك في شرح الحديث: قوله ﷺ « **من رآني في المنام فسيراني في اليقظة أو لكأنما رآني في اليقظة** » قال العلماء: إن كان الواقع في نفس الأمر: « **فكأنما رآني** » فهو كقوله ﷺ : « **فقد رآني** » .

وإن كان: « **سيراني في اليقظة** » ففيه أقوال:

أحدها: المراد به أهل عصره، ومعناه أن من رآه في النوم ولم يكن هاجر يوفقه الله تعالى للهجرة ورؤيتِه ﷺ في اليقظة عياناً .

والثاني: معناه أنه يرى تصديق تلك الرؤيا في اليقظة في الدار الآخرة لأنه يراه في الآخرة جميع أمته من رآه في الدنيا ومن لم يره .

والثالث: يراه في الآخرة رؤيةً خاصة في القرب منه وحصول شفاعته ونحو ذلك والله أعلم اهـ .

ولم يذكر ما تحدث به بعض المتأخرين أن من رآه في أيِّ عصرٍ في المنام فسيراه في الدنيا يقظة .

ولا أعلم أحداً من العلماء في عصر النووي الذي عاش في القرن السابع الهجري ولا في العصور التي قبله فَسَّرَ هذا الحديث برؤيته يقظة بعد وفاته ﷺ، ولم يثبت عن أحد من أهل العلم والفضل والصلاح في تلك العصور أنه ادعى مثل هذه الدعوى .

– ليس معنى ما تقدم أنَّني أدعي أن هذا الأمر مستحيل، ولا أنَّني أنكر أن الله تعالى على كل شيء قدير، وإنِّي أعرف أن سيدنا محمداً ﷺ كان حياً مستيقظاً عندما رأى الأنبياءَ عليهم الصلاة والسلام ليلة المعراج، فكل هذا ممكن والله على كل شيء قدير .

لكن هناك فرق بين كون الأمر ممكناً غير مستحيل وبين كونه واقعاً، فرؤية الله تعالى في الدنيا لغير نبينا ﷺ ممكنة غير مستحيلة، ولكن من ادعاها فهو ضال بالاتفاق كما ذكر علماء العقيدة؛ لقول رسول الله ﷺ : ((**تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَتَّى يَمُوتَ**)) و(**تَعَلَّمُوا**) بمعنى: (**اعْلَمُوا**) .

[الإمام أحمد/ ٢٣٧٢٢ ومسلم في صحيحه/٢٩٣١ والترمذي/ ٢٢٣٥]

ولا يستثنى من ذلك إلا نبينا ﷺ على الخلاف المعروف في ذلك .

الحديث المتروك

الحديث المتروك: هو الحديث الذي انفرد بروايته راو شديد الضعف، بسبب كثرة الخطأ في روايته أو فسقه أو اتهامه بالكذب .

قال البيقوني: متروكُه ما واحدٌ به انفرد وأجمعوا لضعفه فهو كرد

ومن أمثلته الأحاديث التالية التي رواها ابن ماجه:

١- ((**سَيِّدُ إِدَامِكُمُ الْمِلْحُ**)) ٢ – ((**ليغسل موتاكم المأمونون**))

٣ – ((**إن من السنة أن يخرج الرجل مع ضيفه إلى باب الدار**))

٤ – عن عمران بن الحصين وأبي بزرة رضي الله عنهما قالا: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فرأى قوما قد طرحوا أرديتهم يمشون في قُمُصٍ، فقال رسول الله ﷺ : ((**أبفعل الجاهلية تأخذون؟ – أو بصنع الجاهلية تشبهون؟ لقد هممت أن أدعوا عليكم دعوة ترجعون في غير صوركم**)) قال: فأخذوا أرديتهم ولم يعودوا لذلك .

٥ – عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال أصحاب رسول الله ﷺ : يا رسول الله ماهذه الأضاحي؟ قال: ((**سنة أبيكم إبراهيم**)) قالوا: فما لنا فيها؟ يا رسول الله، قال: ((**بكل شعرة حسنة**)) قالوا: فالصوف ؟ يا رسول الله، قال: ((**بكل شعرة من الصوف حسنة**)) .

٦ – ((**من مات مريضا مات شهيدا ووقي فتنة القبر وغدي وريح عليه برزقه من الجنة**)) .

٧ – ((**إذا كانت ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها وصوموا نهارها . فإن الله ينزل فيها لغروب الشمس إلى سماء الدنيا، فيقول ألا من مستغفر لي فأغفر له ألا من مسترزق فأرزقه ألا مبتلى فأعافيه ألا كذا ألا كذا حتى يطلع الفجر**)) .

وكل واحد من هذه الأحاديث مرويٌّ من طريق راوٍ شديدِ الضعف متروكٍ، أو متهم بالكذب، كما في مصباح الزجاجة وتقريب التهذيب .

الأول من طريق عيسى بن أبي عيسى الحناط، والثاني من طريق مبشر بن عبيد، والثالث من طريق علي بن عروة، والرابع والخامس من طريق نفيع بن الحارث الأعمى، والسادس من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء، والسابع من طريق أبي بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة .

الجرح والتعديل وأهم قواعده

لما كان من الواجبات الضرورية التمييزُ بين الصحيح والسقيم، ولما كان هذا متوقفاً على الحكم على الرواة بالعدالة أو عدمها، والحكمِ عليهم بالضبط أو عدمه، كان الجرح والتعديل واجباً ضرورياً أيضاً .

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى في بيان عذر وفضل أهل الحديث فيما قاموا به من جرح الرواة: وإنما ألزموا أنفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا، لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهي، أو ترغيب، أو ترهيب، **فإذا كان الراوي لها ليس بمعدن للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه ولم يبين ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثما بفعله ذلك. غاشا لعوام المسلمين،** إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقاتِ وأهلِ القناعة أكثرُ من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة، اهـ مقدمة مسلم .

وقد مرت أدلة هذا من القرآن والسنة، وتقدم جانب في ذلك من كلام الصحابة والتابعين في المقدمة .

ومن المتفق عليه أنه يشترط فيمن تقبل روايته العدالةُ والضبطُ، وقد وضع أهل الحديث قواعد في هذا الباب نذكر أهمها:

* تَثْبُتُ عدالة الراوي بالاستفاضة، والاستفاضة هي أن تشتهر عدالة الراوي بين أهل العلم كمالكٍ والأوزاعي وأحمد وأشباههم، فمثل هؤلاء لا يسأل عنهم، وقد سئل أحمد بن حنبل عن إسحاق بن راهويه فقال: مثلُ إسحاقَ يسأل عنه؟ ! .

* تثبت عدالة الراوي بتعديل من هو أهل للتعديل، ولو كان المعدل واحداً .

* يقبل التعديل من غير ذكر السبب لأن أسبابه كثيرة يشق ذكرها.

* الجرح لا يقبل إلا مُبَيَّنَ السبب، لأن الجرح يحصل بأمر واحد ولا يشق ذكره، ولأن بعض الناس قد يجرح بسبب لا يقتضي الجرح، فقد قيل لشعبة: لِمَ تركت حديث فلان قال رأيته يركض على برذون[1] فتركت حديثه **[الكفاية للخطيب البغدادي /١١١]**.

* إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل قدم الجرح على التعديل، لأن الذي جرح مطلعٌ على شيء لا يعرفه المعدل، فالجارح عنده زيادة علم بذلك الراوي .

* الفاسق إذا تاب فإن الله تعالى يقبل توبته، وتقبل روايته عند أهل العلم إذا تحقق عندهم صلاحُ حاله، إلا التائب من الكذب على رسول الله ﷺ فإنه وإن قبلت توبتهُ فلا تقبل روايته على القول المعتمد، لأنَّ من عرف بالكذب على الرسول لا يحصل لنا ثقة بقوله: إني تبت .

وهذا هو الذي ذهب إليه جمهور المحدثين ومنهم الإمام أحمد والحميديُّ – شيخُ البخاري وتلميذُ الشافعي – والسمعانيُّ وابن الصلاح، وذكر السيوطي لذلك شاهداً بأن الزاني إذا تاب وحسنت توبته لا يعود محصناً ولا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثُلْمَةِ عرضه .

* تقبل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته ولم يستحل الكذب لنصرة مذهبه، قال الشافعي: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم .

* يعرف ضبط الراوي بموافقته للثقات المتقنين في رواياته، ولا تضر المخالفة النادرة في ضبطه، ولكنها تَضُرُّ في الرواية التي وجدت فيها المخالفة، فتكون الرواية شاذة ضعيفة، وإن كان الراوي عدلاً ضابطاً .

* لا يكفي التعديل على الإبهام – أي من غير ذكر اسم المعَدَّلِ، كأن يقول أحد الرواة: حدثني الثقة، لأن هذا المعدَّل لو عرفناه ربما كان فيه سبب للجرح لا يعرفه المعدِّل، أو قد يكون فيه أمر لا يقتضي الجرح عند المعَدِّل بينما هو جرح عند أهل التحقيق.

* إذا روى العدل عن رجل سمَّاه لم تُجْعل روايته عنه تعديلا، لأن العدل قد يروي عن العدل وعن غير العدل، ولأن العدل قد يروي عمن يَجْهَلُ حالَه، ولأن العدل قد يروي عمن يراه ثقة ثم يتبين له أو لغيره أنه ليس بثقة .

---

(١) البرذون دابة من الخيل من غير نتاج العِرَاب، والرَّكْضُ تحريك الرِّجْل عند ركوب الدابة لتسرع السير . لسان العرب والمختار .

* مراتب الجرح والتعديل متفاوتة، وعبارات أهل الحديث فيها مختلفة، ونجمل خلاصتها من كلام ابن حجر في لسان الميزان حيث قال:

فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثَبْت حجة، وثبت حافظ، وثقة متقن، وثقة ثقة، ثم ثقة، ثم صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ومحله الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ، وحسن الحديث، وصدوق إن شاء الله تعالى، وصويلح، ونحو ذلك .

وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب، أو وضاع يضع الحديث، ثم متهم بالكذب، ومتفق على تركه، ثم متروك، وليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثم واهٍ بِمَرَّة، وليس بشيء، وضعيف جداً، وضعفوه، وضعيف واه، منكر الحديث، ونحو ذلك ثم يضعف وفيه ضعف، وقد ضعف، ليس حجة، ليس بذاك، يعرف وينكر، فيه مقال، تكلم فيه، لين، سيء الحفظ، لا يحتج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع، ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة أو على ضعفه أو على التوقف فيه أو على جواز أن يحتج به مع لين فيه اهـ .

بعض ما يبنى على قواعد الجرح والتعديل

يحكم العلماء المؤهلون للحكم على الحديث مع مراعاتهم لشروط صحة الحديث الأخرى بما يلي:

آ- فإذا قيل في الراوي: ثقة ثقة، أو ثقة حجة، أو أوثق الناس، أو ثقة ثَبْت، أو ثقة، أو عدل ضابط، فهو ممن يحكم على حديثه بالصحة .

ب- وإذا قيل في الراوي: صالح الحديث أو مقاربه أو نحو ذلك فهو ممن يحسن حديثه .

ج- وإذا قيل في الراوي: ضعيف أو لا بأس به أو مقبول حيث يتابع أو نحو ذلك، فإنه يكتب حديثه، ويعتبر به .

د- وإذا قيل في الراوي: شديد الضعف أو متروك أو واهٍ بمرة أو نحو ذلك فإنه لا يكتب حديثه، ولا يعتبر به لأنه لا يقوي غيره ولا يتقوى بغيره، ومن باب أولى لا يكتب حديثه إذا كان متهما بالكذب أو كذاباً أو نحو ذلك.

ملاحظة: لا يلزم من وجود راو متهم بالكذب أو كذابٍ أن يكون الحديث موضوعاً فقد يكون الكذاب غير كاذب في هذا الحديث، وقد يكون الحديث مروياً من طريق أو من طرق أخرى، ومع هذه الاحتمالات لا يقبل ما روي من طريقه .

عدالة الصحابة رضي الله عنهم

الصحابة رضي الله عنهم خير هذه الأمة، التي جعلها الله تعالى خير الأمم، ربَّاهم على كل خير أعظمُ المربِّين ﷺ ، وقد شهد الله تعالى لهم وهو العليم بحالهم عند نزول القرآن والعليم بماضيهم ومستقبلهم، وأثنى عليهم بأطيب الثناء، فلا يحتاج إلى سؤال عنهم، وإنَّما يجب فيمن دونهم .

فكل حديث اتصل إسناده بين من رواه وبين النَّبيّ ﷺ لا يلزم العمل به، إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، والنَّظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ لأن عدالة الصَّحابة رضي الله عنهم ثابتة معلومة، بتعديل الله لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم في نص القرآن الكريم، وأحاديث رسول الله ﷺ .

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿ **لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ المؤمِنِيْنَ إِذْ يُبَايعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِيْنَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيْبَاً** ﴾ .

وقوله تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المهَاجِرِينَ، وَالأَنْصَار والَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحسَّان رَضِيَ اللهُ عنهمْ وَرَضُوا عنه** ﴾.

وقوله تعالى: ﴿ **لِلْفُقَرَاءِ المُهَاجِرِينْ الذِيْنَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ الله وَرِضْوَانا وَيَنْصُرُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ، أُولئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ، وَالَّذِينَ تبوءوا الدَّارَ وَالإِيمانَ مِنْ قَبْلِهِمْ، يحبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ، وَلا يجِدُونَ في صُدُورِهِمْ حَاجَةً ممَّا أُوتُوا، وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلَوْ كَانَ بهِمْ خَصَاصَةٌ، وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ، فَأُولئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ** ﴾ .

وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة مشهورة، وكلها – كما قال الخطيب في الكفاية – مطابقة لما جاء في القرآن الكريم، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصَّحابة، وتعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم المطَّلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق

له، فهو على هذه الصِّفة إلا أن يثبت على أحد ارتكابُ ما لا يَحْتَمِلُ إلا قصدَ المعصية، فَيُحْكَمَ بسقوط العدالة، وقد برَّأهم الله من ذلك ورفع أقدارهم عنه .

على أنَّه لو لم يرد من الله عز وجل ومن رسوله ﷺ فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحالُ التي كانوا عليها – من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج والأموال، والمناصحة في الدِّين، وقوة الإيمان واليقين – القطعَ على عدالتهم والاعتقادَ لِنَزَاهتهم، وأنَّهم أفضل من جميع المعدِّلين والمزكِّين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين اهـ .

[الكفاية في علم الرواية / ٤٧-٤٨ بتصرف]

ومن هذه الأحاديث: عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « **خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ** » قَالَ عِمْرَانُ فَلا أَدْرِي أَذَكَرَ بَعْدَ قَرْنِهِ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا **[البخاري / ٣٤٥٠]** .

وعَنْ عَبْدِ اللّهِ بن مسعود ﷺ عَنِ النّبِيّ ﷺ قَالَ: « **خَيْرُ النّاسِ قَرْنِي. ثُمّ الّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمّ الّذِينَ يَلُونَهُم** » **[البخاري / ٢٥٠٩ومسلم / ٢٥٣٣]** .

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ « **لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَه** » .

[البخاري / ٣٤٧٠ ومسلم / ٢٥٤١]

وليس المراد من عدالتهم أنهم معصومون، وأنه تستحيل عليهم المعصية، فأهل الحق يعرفون أنه لا عصمة إلا للأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بل المراد أنه لا يحتاج إلى البحث عن عدالتهم لأنها ثابتة لهم .

ولو طبقت في حقهم قواعد الجرح والتعديل التي تطبق على غيرهم لكانت النتيجة ثبوت عدالتهم [١] .

---

(١) هذه الفكرة جانب مهم لإقناع من تأثر بفتنة التشكيك بالسنة وكان عنده ريب في ثبوتها؛ فإذا كان السبب أنه لم يقتنع بعدالة الصحابة ﷺ بشكل عام، فإنا نقول له: انظر إلى الصحابي الذي روي عنه أيُّ حديث صححه علماء المسلمين وعامل هذا الصحابي بموازين الجرح والتعديل التي يوزن بها كل الرواة واجرحه بما يُجرح به غيره، فإذا فعلت ذلك وجدت عدالة ذلك الصحابي وأنه لا سبيل إلى الطعن بشيء مما صححه علماء هذه الأمة التي تميزت على الأمم بمبدأ: الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء .

وما روي من الخلاف والخصومة فيما بينهم إنما كان عن اجتهاد، والمخطئ منهم متأول .

وأهل السنة يقبلون روايات المبتدعة كالخوارج وغيرهم إذا كانوا لا يستحلون الكذب، والسبب في هذا القبول أنَّ من قبلت روايته منهم متأول لا يتعمد الكذب ولا المعصية .

فإذا كان العدل والإنصاف عند أهل الحق يقتضيان قبول رواية الخوارج وغيرهم من المخطئين في تأويلهم ألا تقبل رواية من شهد لهم القرآن والسنة بالخيرية .

وقد ضرب لنا سيدنا علي رضي الله عنه المثل الصالح في العدل واتباع مبادئ الحق بعيداً عن سلطان العاطفة مع الذين عادَوْه وكَفَّرُوه عندما سئل عن الخوارج، أمشركون هم؟ فقال: من الشرك فرُّوا، قيل أفمنافقون؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلا، فقيل فماهم؟ يا أمير المؤمنين، قال: إخواننا بَغَوْا علينا، اهـ **[البداية والنهاية / الجزء السابع / أحداث سنة سبع وثلاثين]** .

علم مختلف الحديث

معنى علم مختلف الحديث: هو العلم الذي يزيل الإشكال في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، أو الأحاديث التي يخالف ظاهرها القرآن الكريم، أو التي يخالف ظاهرها أدلة العلم والعقل القطعية .

قال الحافظ السخاوي في فتح المغيث: وهو من أهم أنواع علوم الحديث، مُضطرٌ إليه جميعُ الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماما جامعاً لصناعتي الحديث والفقه غائصاً على المعاني الدقيقة، وكان إمامُ الأئمة أبو بكر بن خزيمة من أحسن الناس فيه كلاماً .

وأول من تكلم فيه إمامُنا الشافعي رحمه الله تعالى، وله فيه مجلد جليل من جملة كتب الأم، ولكنه لم يقصد استيعابه، بل هو مدخل عظيم لهذا النوع يتنبه به العارف على طريقه.

وكذا صنف فيه أبو محمد بن قتيبة وأتى فيه بأشياء حسنة، وقَصُر باعُه في أشياء قَصَّر فيها، وأبو جعفر

بن جرير الطبري، وأبو جعفر الطحاوي في كتابه مشكل الآثار وهو من أجَلِّ كُتُبِهِ، وقد اختصره ابن رشد، رحمهم الله تعالى [1] . اهـ كلام السخاوي .

عظيم فائدة علم مختلف الحديث

سبق أن هذا العلم يحتاج إليه جميع الطوائف من العلماء، وأنه يقوم به من كان إماما جامعاً لصناعتي الحديث والفقه غائصاً على المعاني الدقيقة، ومن لم يكن من أهل هذا الشأن ولم ينتفع من أهله كثر خطؤه كما حصل ذلك لبعض المتقدمين وكثير من المتأخرين .

بعض الأمثلة من علم مختلف الحديث :

آ- يدل على عدم جواز الأكل والشرب إذا أذن الفجر حديثُ: الصحيحين: « **إِنّ بِلاَلاً يُؤَذّنُ بِلَيْلٍ. فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتّى يُؤَذّنَ ابْنُ أُمّ مَكْتُومٍ، قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلا أَنْ يَنْزِلَ هَذَا وَيَرْقَى هَذَا** » وهذا موافق لمفهوم الآية القرآنية: ﴿ **وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ**

---

(١) وتجد كثيراً من جوانب هذا العلم في شروح كتب السنة، مثل فتح الباري شرح صحيح الإمام البخاري، وشرح صحيح مسلم للإمام النووي، رحمهم الله تعالى .

لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ [البقرة / ١٨٧] ومفهومها أنه إذا تبين الفجر فلا تأكلوا ولا تشربوا، وابن أم مكتوم ﷺ لا يؤذن حتى يتبين الفجر، هذا من جهة .

لكنْ من جهة أخرى قد يفهم جواز متابعة الأكل أو الشرب عند سماع أذان الفجر الذي يكون عند طلوع الفجر من الحديث الذي رواه الإمام أحمد وأبو داود، عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال قال رَسُولُ الله ﷺ : ((**إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النّدَاءَ وَالإِنَاءُ عَلَى يَدِهِ فَلاَ يَضَعْهُ حَتّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ**)) [الإمام أحمد /٢ /٥١٠ وأبو دواد/ ٢٣٥٠] .

ووجه الجمع ما قاله الخطابي في معالم السنن عند شرحه لحديث أبي داود: هذا على قوله: ((**إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم**)) أو يكون معناه إن سمع الأذان وهو يشك في الصبح مثل أن تكون السماء متغيمة فلا يقع له العلم بأذانه أن الفجر قد طلع لعلمه أن دلائل الفجر معدومة .

ب – روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها في شأن المني: ((**وَلَقَدْ رَأَيْتُنِي أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللّهِ ﷺ فَرْكاً، فَيُصَلّي فِيهِ**))

وروى مسلم أيضاً عن عائشة رضي الله عنها في شأن المني: ((**أن رسول الله ﷺ كان يغسل المني ثم يخرج إلى الصلاة في ذلك الثوب، وأنا أنظر إلى أثر الغسل فيه**)) وفي رواية عنها رضي الله عنها: **كنت أغسله من ثوب رسول الله ﷺ** .

قال ابن حجر في الفتح: وليس بين حديث الغسل وحديث الفرك تعارض؛ لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب، وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث، وكذا الجمع ممكن على القول بنجاسته بأن يحمل الغسل على ما كان رطبا والفرك على ما كان يابسا، وهذه طريقة الحنفية .

ج– حديث جنادة ابن أبي أمية ﷺ أن رجالاً من أصحاب رسول الله ﷺ قال بعضهم: الهجرة قد انقطعت، فاختلفوا في ذلك، فانطلقت إلى رسول الله ﷺ فقلت: يا رسول الله إن ناساً يقولون: إن الهجرة قد انقطعت؟ فقال رسول الله ﷺ:((**إن الهجرة لا تنقطع ما كان الجهاد**)) [مسند أحمد ٦٢/٤ و ٥ / ٣٧٥] .

مع حديث الصحيحين: « **لا هجرة بعد الفتح. ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا** » .

فقوله: لا هجرة بعد الفتح أي من مكة إلى المدينة، وقوله: لا تنقطع، أي من دار الكفر في حق من أسلم إلى دار الإسلام، فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشي أن يفتن عن دينه، كما ذكر ابن حجر في الفتح .

د- حديث البخاري: « **لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ** » مع حديث البخاري أيضاً : « **لاَ يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَىَ مُصِحٍ** » ومثله حديث الطاعون: « **فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلاَ تَقْدَمُوا عَلَيْهِ. وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلاَ تَخْرُجُوا فِرَاراً مِنْهُ** » ففي الحديث الأول نفي العدوى وفي الثاني نَهَى صاحبَ الإبلِ المريضةِ أن يوردها على الإبل الصحيحة .

قال النووي في شرح مسلم: قال جمهور العلماء: يجب الجمع بين هذين الحديثين وهما صحيحان، قالوا: وطريق الجمع أن حديث لا عدوى المراد به نفي ما كانت الجاهلية تزعمه وتعتقده أن المرض والعاهة تعدي بطبعها لا بفعل الله تعالى .

وأما حديث: « **لا يورد ممرض على مصح** » فأرشد فيه إلى مجانبة ما يحصل الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره، فنفى في الحديث الأول العدوى بطبعها ولم ينف حصول الضرر عند ذلك بقدر الله تعالى وفعله. وأرشد في الثاني إلى الاحتراز مما يحصل عنده الضرر بفعل الله وإرادته وقدره، فهذا الذي ذكرناه من تصحيح الحديثين والجمع بينهما هو الصواب الذي عليه جمهور العلماء ويتعين المصير إليه [1] اهـ شرح النووي على مسلم .

هـ - حديث الموطأ: « **أمر عمر بن الخطاب أبيَّ بن كعب وتميماً الداري أن يقوما للناس بإحدى عشرة ركعة** » مع حديث الموطأ أيضاً: « **ثم كان الناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب في رمضان بثلاث وعشرين ركعة** » [2] .

---

(١) وفي الحديث الثاني والثالث تعلم المسلمون الحجر الصحي من زمن بعثة النبي ﷺ ، ولم يعرفه الناس إلا في العصور المتأخرة .

(٢) لقد أطنبت في هذا المثال بذكر كلام بعض أهل العلم الذين يغلب في كلامِهم اليسرُ المبنيُّ على أسس العلم الصحيحة لأوضح لبعض الإخوة أنه لا ينكر على من لا يتم عشرين ركعة، ولا على من يترك صلاة التراويح كلها لأن ذلك من التطوع الذي لا يؤاخذ الله تعالى من يقصر فيه، وأنه لا ينكر على

قال ابن حجر في الفتح في بحثه في عدد صلاة التراويح:

لم يقع في هذه الرواية – أي رواية البخاري – عدد الركعات التي كان يصلي بها أبيُّ بنُ كعب ﷺ ،وقد اختلف في ذلك ففي الموطأ عن محمد بن يوسف عن السائب بن يزيد أنها إحدى عشرة، وروى مالك من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد عشرين ركعة: وعن يزيد بن رومان قال كان الناس يقومون في زمان عمر بثلاث وعشرين، والجمع بين هذه الروايات ممكن باختلاف الأحوال ويحتمل أن ذلك الاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها فحيث يطيل القراءة تقل الركعات وبالعكس، وبذلك جزم الداودي وغيره .

وروى محمد بن نصر من طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في إمارة أبان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك هو الأمر القديم عندنا .

وعن الزعفراني عن الشافعي رحمه الله تعالى: رأيت الناس يقومون بالمدينة بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق، وعنه قال: إن أطالوا القيام وأقلوا السجود فحسن وإن أكثروا السجود وأخفوا القراءة فحسن .

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: كان النبي ﷺ قيامه بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة لكن كان يصليها طوالاً فلما كان ذلك يَشُقُّ على الناس قام بهم أبي بن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة يوتر بعدها ويخفف فيها القيام فكان تضعيف العدد عوضا عن طول القيام اهـ **[مجموع الفتاوى ٢٣ /١٢٠]** .

من يصلي عشرين ركعة أو أكثر وأن ذلك جائز بل هو قول جمهور أهل العلم في كل العصور، وأن القول بأنه لا تجوز صلاة التراويح أكثر من إحدى عشرة ركعة قول شاذ مخالف لأقوال جمهور أهل العلم، وأن الخصومة والنِّزاع في مثل هذه الأمور لم يكونا عند الراسخين في العلم، ولم يكونوا يختصمون فيها، ولم يكن أحد منهم ينكر على أحد .

وما أجمل كلام ابن القيم عندما وجد خصومة بين فريقين ينكر بعضهم على بعض في شأن القنوت في الفجر فذكر أن أهل الحديث متوسطون وأنهم يقولون: فعله سنة وتركه سنة . ومع هذا فلا ينكرون على من داوم عليه ولا يكرهونَ فعله ولا يرونه بدعة ولا فاعله مخالفا للسنة، كما لا ينكرون على من تركه ولا يرون تركَه بدعةً ولا تاركَه مخالفاً للسنة، بل من قنت فقد أحسن ومن تركه فقد أحسن، **[زاد المعاد ١/ ٢٧٤- ٢٧٥]** .

استعمال بعض الكلمات في غير معانيها المشهورة:

لقد وجد قبل انتشار اصطلاحات علماء الحديث بعضُ الكلمات التي يستعملها علماء الحديث في غير المعاني الاصطلاحية المشهورة التي تقدم الحديث عنها .

كما كان لبعض أهل العلم اصطلاحات خاصة مخالفة للاصطلاحات العامة .

ولا بد من معرفة ما تقدم لمن يشتغل بهذا العلم، لأنه إذا مرت معه ولم يكن يعرفها فإنه يجد تناقضاً ؟ أو يظن وجودَ خطأ في العبارة التي يقرؤها، ومن تلك الاستعمالات والاصطلاحات:

١- استعمال المقطوع بمعنى المنقطع الذي لم يتصل إسناده، وقد وجد هذا الاستعمال في كلام الشافعي وغيره .

٢- استعمال المسند بمعنى المرفوع سواء اتصل إسناده أو انقطع وهذا اصطلاح لابن عبد البر، قال في التمهيد: وأما المسند فهو ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، ثم بين أنه متصل ومنقطع قال:

فالمتصل من المسند مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ .

والمنقطع من المسند مثل مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة عن النبي ﷺ، وعن عبد الرحمن بن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ .

ثم قال: هذا وما كان مثله مسندٌ لأنه أسند إلى النبي ﷺ ورفع إليه وهو مع ذلك منقطع لأن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن لم يسمعا من عائشة رضي الله عنها .

٣- استعمال الموقوف فيما روي عَمَّنْ بعد الصحابة مقيداً، فيقال: وقفه على عطاء، وموقوف على الزهري ونحو ذلك.

٤- يستعمل المرسل في المنقطع كثيراً عند الفقهاء والأصوليين وأحياناً عند المحدثين، وأكثر ما يستعملون في هذا المعنى الفِعْلَ فيقولون: وصله فلان وأرسله فلان .

٥ — استعمال الشاذ والمنكر فيما ينفرد به الراوي ولو كان ثقة ولم يخالف غيرَه من الثقات، ومن المعروف أن هذا الانفراد لا يضر في صحة الحديث .

٦- استعمال الحسن بالمعنى اللغوي، ويكون المراد منه جمال وحسن المعنى، وذكر ابن الصلاح أنه قد يراد بالحسن معناه اللغوي، وهو: ما تميل إليه النفس ولا يأباه القلب، دون المعنى

الاصطلاحي، ومن هذا الاستعمال لكلمة حسن أنه قيل لشعبة: ما لك لا تروي عن عبد الملك ابن أبي سليمان وهو حسن الحديث فقال: من حسنه فررت [1] .

[الحلية ٧/ ١٥٥ سير أعلام النبلاء ٧ / ٢٢٤]

ومن هذا الاستعمال ما رواه ابن عبد البَرِّ في كتاب العلم عن معاذ بن جبل مرفوعا: « **تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية وطلبه عبادة** » الحديثَ بطوله [2] وقال هذا حديث حسن جِداً ولكن ليس له إسناد قوي .

قال السيوطي في تدريب الراوي/١٦٢ في تعليقه على هذا الحديث: فأراد بالحسن حُسْنَ اللفظ، لأنه من رواية موسى البلقاوي وهو كذاب نسب إلى الوضع، عن عبد الرحيم العَمِّي وهو متروك اهـ .

وقال في لسان الميزان: ٦ /١٢٦ موسى بن محمد بن عطاء البلقاوي أحد التلفاء كذبه أبو زرعة وأبو حاتم وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني وغيره: متروك، وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه كان يضع الحديث .

قال في التقريب: عبد الرحيم بن زيد العَمِّي بفتح المهملة وتشديد الميم البصري أبو زيد متروك كذبه ابن معين .

---

(١) وهذا يشبه ما تقدم من قول أيوب السَّختياني: إِنَّمَا نَفِرُّ أَوْ نَفْرَقُ مِنْ تِلْكَ الْغَرَائِبِ .

(٢) وتتمته: ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قربة لأنه معالم الحلال والحرام ومنار سبل أهل الجنة وهو الأنيس في الوحشة والصاحب في الغربة والمحدث في الخلوة والدليل على السراء والضراء والسلاح على الأعداء والزين عند الأخلاء يرفع الله به أقواما فيجعلهم في الخير قادة قائمة تقتص آثارهم ويقتدى بفعالهم وينتهى إلى رأيهم ترغب الملائكة في خلتهم وبأجنحتها تمسحهم ويستغفر لهم كل رطب ويابس وحيتان البحر وهوامه وسباع البر وأنعامه لأن العلم حياة القلوب من الجهل ومصابيح الأبصار من الظلم يبلغ العبد بالعلم منازل الأخيار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة التفكر فيه يعدل الصيام ومدارسته تعدل القيام به توصل الأرحام وبه يعرف الحلال من الحرام وهو إمام العمل والعمل تابعه يلهمه السعداء ويحرمه الأشقياء .

الحديث الموضوع

الحديث الموضوع: هو ما روي كذباً عن رسول الله ﷺ . وهو في الحقيقة ليس حديثاً، وإنما سمي حديثاً مجازاً .

أسباب الوضعِ والافتراءِ على رسول الله ﷺ:

للوضع أسبابٌ ودوافعُ متعددة منها:

١ – الزندقة وعداوة الإسلام، كالذي رواه محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة، عن حميد عن أنس مرفوعاً: ((**أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، إلا أن يشاء الله**)) وضع هذا الاستثناء لما كان يدعو إليه من الإلحاد والزندقة والدعوة إلى التَنَبِّي .

وكحديث: ((**لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به**)) .

٢ – نصرة الأهواء، روى ابن أبي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل عن شيخ من الخوارج، أنه كان يقول بعد ما تاب: انظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً .

٣ – التكسب عن طريق القصص والأخذ من دراهم الناس بالسؤال .

٤ – التقرب إلى الله تعالى بزعم بعض الجاهلين، كالذي فعله أبو عِصمة نوح بن أبي مريم وكان قاضياً في مرو، من افترائه أحاديث للترغيب في تلاوة القرآن، وعندما قيل له: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعتُ هذا حِسْبَةً [1] وكان يقال لأبي عصمة هذا: نوح الجامع، قال ابن حبان: جمع كل شيء إلا الصدق [2] .

---

(١) قال في لسان العرب: الحِسْبةُ: مصدر احْتِسابِكَ الأَجر على اللّه، تقول: فَعَلْته حِسْبةً .

(٢) من المفيد التنبيهُ على أن كثيراً من هذه الأحاديث الموضوعة وجدت في كثير من كتب التفسير التي لم يكن أصحابها من أهل الخبرة في علم الحديث وإن كانوا من أهل الفضل والعلم في جوانب أخرى كالبيضاوي والزمخشري والخازن وغيرهم، فلا ينبغي أن يغتر الإنسان بجلالة وفضل هؤلاء العلماء فيقبل كل رواياتهم، بل يجب التثبت من وجود شروط قبولها عند المحدثين، وترك ما لم يثبت من رواياتهم، وإن احترمناهم واعترفنا بما عندهم من علم في جوانب أخرى .

وقد أجاز بعض هؤلاء الضالون الوضع في الترغيب والترهيب بِنِيَّةٍ حسنة ترغيباً للناس في الطاعة وترهيباً لهم عن المعصية، وهم آثمون وهذه النية لا تنفعهم .

وقد قال النووي رحمه الله تعالى: إنه لا فرق في تحريم الكذب عليه ﷺ بين ما كان في الأحكام وما لا حُكم فيه كالترغيب والترهيب والمواعظ فكله حرام من أكبر الكبائر وأقبح القبائح، خلافاً لكثير من الجهلة الذين ينسبون أنْفُسَهم إلى الزهد أو ينسبُهم جَهَلَةٌ مثلُهم.

قال: وزعم بعضهم أن هذا كذب له لا كذب عليه، قال: وهذه غاية الجهالة ونهاية الغفلة وأدل الدلائل على بعدهم عن معرفة شيء من قواعد الشرع.

قال: وقد جمعوا فيه جُمَلاً من الأغاليط اللائقةِ بعقولهم السخيفةِ وأذهانِهم الفاسدة فقد خالفوا قول الله عز وجل: ﴿ **وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** ﴾ [**الإسراء/ ٣٦**] وخالفوا صريح هذه الأحاديث المتواترة. وخالفوا إجماع أهل الحل والعقد وغيرَ ذلك من الدلائل في تحريم الكذب على آحاد الناس فكيف بمن قولُه شرع وكلامُه وحي .

قال: وإذا نُظر في قولهم وُجد كذبا على الله تعالى فإن الله تعالى قال: ﴿ **وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى** ﴾ [**النجم/٣-٤**] ومن أعجب الأشياء قولهم: هذا كذب له، وهذا جهل منهم بلسان العرب وخطاب الشرع اهـ [**شرح مسلم ١/ ٧٠**] .

وممن ذكر الأحاديث الموضوعة في فضل كل سورة الثعلبي والواحدي، والزمخشري والبيضاوي وأبو السعود .

٥ – التقرب لبعض الخلفاء و الأمراء لوضع ما يوافق فعلهم وآراءهم، كما فعل غياث بن إبراهيم النخعي، حيث وضع للمهدي محمد بن المنصور عبد الله العباسي والد هارون الرشيد في حديث: « **لا سَبَقَ إلا في نصل أو خف** » [(١)] فزاد فيه « **أو جناح** » وكان المهدي إذ ذاك يلعب بالحمام، فلما قفى قال: أشهد على قفاك أنه قفا كذاب، ثم ترك الحمام، بل وأمر بذبحها وقال أنا حملته على ذلك .

٦ – قوم وقع الموضوع في حديثهم دون تعمد كما حدث مع ثابت ابن موسى الزاهد عندما دخل على شريك، وهو في مجلس إملائه فسمعه يقول: حدثنا الأعمش عن

---

(١) أخرجه بدون الزيادة المكذوبة أبو داود / ٢٥٧٤ والترمذي/ ١٧٠٠ .

أبي سفيان، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ وسكت ليكتب المستملي، فلما نظر إلى ثابت قال: **من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار**، وقصد بذلك ثابتاً لزهده وورعه، فظن ثابت أنه متن ذلك الإسناد، فكان يحدث به .

أشد أنواع الموضوع ضرراً

وكل هذه الأنواع ضررها كبير، ولكنَّ أعظمَها ضرراً – كما يقول النووي والسيوطي في تدريب الراوي – الموضوعاتُ التي وضعها أقوام ينسبون إلى الزهد فقبلت موضوعاتهم ثقة بهم وركوناً إليهم، لِمَا نُسِبُوا إليه من الزهد والصلاح .

ولهذا قال يحي القطان: مارأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن يُنسب إلى الخير، أي لعدم علمهم بتفرقة ما يجوز لهم وما يمتنع عليهم، أو لأن عندهم حسنَ ظنٍ وسلامةَ صدر، ويحملون ما سمعوه على الصدق، ولا يهتدون لتمييز الخطأ من الصواب، ولكنْ الواضعون منهم وإن خفي حالهم على كثير من الناس فإنه لم يَخْفَ على جهابذة الحديث ونُقَّادِه .

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر / ٩]اهـ تدريب الراوي .

قواعد يَعْرِفُ بها العلماءُ الأحاديثَ الموضوعَة [1]:

١- أن يشتمل على المجازفة في كثرة الثواب:

كحديث: « **من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً، له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له** »

و « **من فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعين ألف مدينة، في كل مدينة سبعون ألف قصر، في كل قصر سبعون ألف حوراء** » وأمثال هذه المجاذفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين:

إما أن يكون في غاية الجهل والحمق .

وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه .

---

(١) هذا الفصل مأخوذ باختصار من **الأسرار المرفوعة** لملا علي القاري .

٢- تكذيب الحسِّ والواقع له كحديث: ((**الباذنجان لما أكل له**)) وكحديث: ((**عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويُثِرُّ الدمع قدس فيه سبعون نبياً**)) .

٣- سماجة الحديث [١] وكونه مما يُسخر منه كحديث: ((**الجَوْزُ داءٌ والجُبْنُ داء فإذا دخل في الجوز صار شفاءً**)) وكحديث: ((**ما من رمان إلا ويلقح بحبة من رمان الجنة**)) وكحديث: ((**عليكم بالملح فإن فيه شفاء من سبعين داءً**))وكحديث: ((**من أكل فولةً بقشرها أخرج الله تعالى منه من الداء مثلها**)) .

٤- مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصحيحة مناقضة واضحة، ((**أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد وأن من تسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار**)) .

٥ – أن يُدَّعَى أمرٌ ظاهرٌ تتوفر الدواعي على نقله، ولا يُرْوَى إلا من طريق راوٍ واحد كحديث: ((**أن الشمس بعد غروبها طلعت مرة أخرى في حياة النبي ﷺ ولا يُروى إلا من طريق راوٍ واحد**)) [٢] .

٦- كون الحديث باطلاً في نفسه فيدل بطلانه على أنه ليس حديثاً ((**ست خصال تورث النسيان : أكل سؤر الفأر ومضغ العلك وأكل التفاح الحامض .. الخ**)) .

٧- أن يكون لا يشبه كلام الأنبياء بل ولا كلام الصحابة كحديث: ((**النظر إلى الوجه الحسن يجلو البصر**)) وحديث: ((**إن الله طهر قوماً من الذنوب بالصلعة في رؤوسهم**)).

وحديث: ((**المؤمن حلو يحب الحلاوة**)) وحديث: ((**المؤمن حلوي والكافر خمري**)) .

---

(١) قال في لسان العرب: سمج: سَمُجَ الشيءُ، بالضم: قَبُحَ، يَسْمُجُ سَماجَةً إِذا لم يكن فيه مَلاحَةٌ .

(٢) ومن هذا القبيل ما روي عن أسماء بنت عميس أن رسول الله ﷺ كان رأسه في حجر علي ﵁ فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول الله ﷺ صليت العصر؟ قال: لا، فقال ﷺ : اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة نبيك؛ فاردد عليه الشمس قالت أسماء فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت .

٨- مخالفة الحديث لصريح القرآن « **الدنيا سبعة آلاف سنة ونحن في الألف السابعة** » مخالف لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي** ﴾ « **ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة أبناء** » ﴿ **وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى** ﴾ .

٩- أن يكون في الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه كحديث: « **عوج بن عنق الذي ادعى واضعه أنه خاض البحر فوصل إلى حجزته وأنه كان يأخذ الحوت من قاع البحر فيشويه في عين الشمس** » ولعل واضعه يقصد تشويه أخبار الأنبياء والطعن فيها .

هذا بعض ما ذكره ملا علي القاري في الأسرار المرفوعة .

١٠ - ويضاف إلى ما تقدم أن يبحث عنه في كتب الحديث التي ألفت في عصر التدوين التي رويت فيها الأحاديث بأسانيدها فلا يوجد .

وأُمَثِّلُ لذلك بأمثلة :

آ- هو ما روي أن جابراً ﵁ قال قلت: يا رسول الله : بأبي أنت وأمي، أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء. قال ﷺ « **يا جابر، إن الله تعالى خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره، فجعل ذلك النور يدور بالقُدرة حيث شاء الله، ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم ولا جنة ولا نار ولا ملك ولا سماء ولا أرض ولا شمس ولا قمر ولا جِنِّيٌ ولا إنسي، فلما أراد الله أن يخلق الخلق قسم ذلك النور أربعة أجزاء:**

فخلق من الجزء الأول القلم، ومن الثاني اللوح، ومن الثالث العرش .

ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء، فخلق من الجزء الأول حَمَلَة العرش، ومن الثاني الكرسي، ومن الثالث باقي الملائكة .

ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء: فخلق من الأول السماوات، ومن الثاني الأرضين، ومن الثالث الجنة والنار .

ثم قسم الرابع أربعة أجزاء، فخلق من الأول نور أبصار المؤمنين، ومن الثاني نور قلوبهم وهي المعرفة بالله، ومن الثالث نور أُنسهم وهو التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله. .... الحديث » .

ب- قصة التحيات ليلة المعراج وهي ما روي أنه ﷺ عندما عُرِجَ به إلى ما فوق السماوات « **خاطب الله تعالى في مناجاته له قائلاً: التحيات لله، وأن الله تعالى رد عليه**

بقوله: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، فقال ﷺ : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وعند ذلك قال جبريل عليه السلام: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)) .

ج- **رحم الله امرأً جب الغيبة عن نفسه .**

د- **تعلموا السحر ولا تعملوا به .**

هـ - **تفاءلوا بالخير تجدوه**

و- **أنه ﷺ سئل عن الحلال يذهب؟ قال: يذهب قيل والحرام ؟ قال يذهب هو وأهله .**

ز- **من أضحك مصلياً أبكى نبياً .**

ح - **قصة ذبح الصحابة ﭫ للشاة وتوزيعهم أعمال تهيئة الطعام، وأن النبي ﷺ قال: وعليَّ جمع الحطب .**

حكم الوضع:

وضع الحديث على رسول الله ﷺ ذنب كبير من الكبائر الموبقات، لقول رسول الله ﷺ ((**إن كذباً علي ليس ككذب على أحد، من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**)) [**البخاري ومسلم**] .

وإذا أساء الإنسان الأدب برفع صوته أمام رسول الله ﷺ فإنه يستحق أن يحبط عمله، فكيف بمن يكذب عليه ﷺ .

وقد حكم الإمام أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين بكفره، والمعتمد عند جمهور العلماء عدم تكفيره .

حكم رواية الموضوع:

تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف أو غلب على ظنه أنه موضوع .

فمن روى حديثاً علم أو ظن وضعَه ولم يبين حال روايته أنه مكذوب موضوع، فهو داخلٌ في الوعيد السابق، مندرجٌ في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ، ويدل عليه أيضاً حديث مسلم السابق: ((**من حدّث عني بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبِين**)) .

ويستثنى من ذلك ما إذا ذكره ليحذر منه ويبين أنه كذب على رسول الله ﷺ .

تذكرة لمن يعظم شعائر الله تعالى
من طلاب العلم والمتحدثين في الدين
الذين يعلمون أن فائدة العلم الانتفاع به

قد يتعلم علم المصطلح من يحرم من الانتفاع به

كل علم له فوائده التي يُقصد من أجلها، ومن تعلم علما من هذه العلوم ولم ينتفع بثماره خسر، وتتفاوت الخسارة بحسب أنواع العلم الذي يتعلمه الإنسان، وكثير من العلوم ستكون يوم القيامة حجةً على كثير ممن يتعلمها، بل وعلى كثير ممن يعلمها، ونعوذ بالله تعالى من ذلك .

ومن هذه العلوم التي يجب على متعلميها ومعلميها أن يحذروا من أن تكون حجةً عليهم علم مصطلح الحديث الذي طابت ثماره وأينعت ودنت فوائدها للموفقين .

المُوَفَّقون يستفيدون من علم مصطلح الحديث

لقد وفق الله خيار هذه الأمة للانتفاع بالمزية التي ميز الله تعالى بها هذه الأمة، ثقةً وبصيرةً بما يحدثون، وسلامة من رواية ما لا يرضى الله تعالى ولا رسوله ﷺ روايته من أخبار وروايات الكذابين والمتروكين، وحصل لهم هذا الخير والفضل بالتطبيق العملي لما عرفوه من واجب الاعتماد في النقل على الثقات، من حيث العدالة والضبط مع ما تقدم من شروط الحديث الصحيح .

وكان ذلك عملاً بتوجيهات كثيرة من رسول الله ﷺ أرشد إليها أصحابه ﷺ ومن يأتي بعدهم إلى يوم القيامة وعملاً بجوانب الاحتياط في الرواية التي سار عليها جهابذة علماء الحديث، وتقدم بعضها مأخوذة من مقدمة صحيح الإمام مسلم رحمه الله تعالى .

ومن أعظم جوانب الدقة في الحفظ وفي أداء الحديث ما أخذوه من توجيه رسول الله ﷺ في الحديثين التالَيَيْنِ:

روى البخاري وأبو داود عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنهما قَالَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «

إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ قُلْ اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ

وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَإِنْ مُتَّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ » .

قَالَ فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا بَلَغْتُ اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ قُلْتُ: وَرَسُولِكَ، قَالَ: **لا وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ** .

عن عَبْدِ الله بنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: « **نَضّرَ الله امْرَأً سَمِعَ مِنّا شَيْئاً فَبَلّغَهُ كَمَا سَمِعَهُ فَرُبّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ** » رواه الترمذي وقال: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ .

ومن آثار هذه التوجيهات أن الموفقين من أهل العلم التزموا بأمور دقيقة في نقل السنة المطهرة عملاً بهذا التوجيه العظيم من رسول الله ﷺ .

ومن هذه الأمور أن الراوي يتقيد بأعظم معاني الدقة في الرواية فلا يغير شيئاً سمعه حتى إنه إذا سمع شيخه يقول: حدثنا سفيان، وهو يعلم أن سفيان هو ابن عيينة فلا يقول في روايته عن شيخه: قال حدثنا سفيان بن عيينة .

قال ابن الصلاح: ليس له أن يزيد في نسب من فوق شيخه من رجال الإسناد على ما ذكره شيخه مدرجاً عليه من غير فصل مميز، فإن أتى بفصل جاز، مثل أن يقول (هو ابن فلان الفلاني) أو (يعني: ابن فلان) ونحو ذلك .

وهذه صورة من التطبيق العملي في عبارة: (هو ابن عيينة) التي أشار الإمام مسلم إلى أنها من كلامه، لا من كلام شيخه في الحديث التالي:

قال الإمام مسلم في صحيحه: وحدثنا ابن أبي عمر المكي، حدثنا سفيان (هو ابن عيينة) عن عمر بن سعيد، عن أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي، عن أبيه؛ قال: سمعت أبا هريرة رضي الله عنه – ورأى رجلاً يجتاز المسجد خارجاً بعد الأذان – فقال: أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ .

فإذا اقتضت أمانتهم هذه الدقةَ في نقل كلام الشيخ الذي يعبر به عن طريق وصول الحديث إليه بما لا يغير المعنى الذي أراده الشيخ، فإن دقتهم في نقل كلام رسول الله ﷺ أعظم .

ومن الاحتياطات التي أكَّدُوا أهميتها تَعَلُّمُ النحو واللغة خشية الوقوع في اللحن الذي يعتبرونه كذباً على رسول الله ﷺ ، وقد نقل ابن الصلاح قول الأصمعي: إنَّ أخوفَ ما أخاف على طالب العلم، إذا لم يعرف النحو: أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ : « **من**

كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » لأنه ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويتَ عنه ولحنتَ فيه كذبت عليه، ولذلك قال ابن الصلاح: فحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما .

ومن جوانب السلامةِ من رواية ما لا يرضاه رسول الله ﷺ أنهم سَلِمُوا من رواية الموضوع، ومن الرواية عمن لا ثقة بدينهم من الفَسَقَةِ والكَذَبَةِ أو **ممن لا ثقة بعلمهم وإن كانوا ممن يوثق بدينهم،** مثل عبد الله بن مُحَرَّر العامري قاضي الجزيرة الذي قال عنه أبو حاتم والدارقطني: متروكُ الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال عنه عبد الله بن المبارك: لو خيرت بين أن أدخل الجنة وبين أن ألقى عبد الله بن محرر، لاخترت أن ألقاه ثم أدخل الجنة، فلما رأيته كانت بعرةٌ أحبَّ إليَّ منه، وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: امتنع أبو زرعة من قراءة حديثه علينا وضربنا عليه، ومع هذا كانوا يثنون عليه في تَدَيُّنِه، قال ابن حبان: كان من خيار عباد الله، إلا أنه كان يكذب ولا يعلم، ويقلب الأسانيد ولا يفهم .

وقد غَفُل عن ثمرة علم المصطلح، كثير ممن دَرَسَ علم المصطلح أو دَرَّسَهُ أو كتب فيه فرَوَوْا عمن ليس أهلاً للرواية عنه من الكذابين والمتروكين ووقعوا في الكذب على رسول الله ﷺ .

وقد تقدم معنا في المقدمة حَذَرُ ابن عباس رضي الله عنهما وحَذَرُ التابعين وأتباعهم وأئمة هذه الأمة في الرواية عن حبيبهم المصطفى ﷺ .

وإن حذرهم هذا من أهم ما يتصف به هؤلاء المحبون الحريصون على طيب اللقاء مع حبيبهم ﷺ على الحوض عندما يجدونه فَرَطَهم هناك[1] فالحذر والتحرِّي في رواية السنة من أعظم الدلائل على حبه ﷺ والأدب معه .

---

(١) من المفيد هنا أن نتذكر ما مر معنا في المقدمة كقول ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: **فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إلا مَا نَعْرِف،** وقول أبي الزناد: **أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ مِائَةً كُلُّهُمْ مَأْمُونٌ مَا يُؤْخَذُ عَنْهُمُ الْحَدِيثُ يُقَالُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ،** وقول القاسم بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما عندما عيب عليه عدم إجابته على بعض الأسئلة: **أقبحُ من ذاك عِنْدَ مَنْ عَقَلَ عن الله، أن أقول بغير علمٍ أو آخذ عن غير ثقة .**

وقد كتب الإمام أحمد رحمه الله تعالى في مسنده حديثين فلما عرف أن أحد رواتهما متروك الحديث شطب عليهما ولم يحدث بهما، وإني أحيلك على ولده يحدثك بذلك مما تجده في المسند ج ٤ ص ٣٨٢ .

١- قال أبو عبد الرحمن وكان في كتاب أبي ثنا يزيد بن هارون أنا فائد بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الله ابن أبي أوفى قال كنت عند رسول الله ﷺ فأتاه غلام فقال يا رسول الله إنَّ ههنا غلاماً يتيما له أم أرملة وأخت يتيمة أطعمنا مما أطعمك الله تعالى أعطاك الله مما عنده حتى ترضى فذكر الحديث بطوله .

٢- قال أبو عبد الرحمن وكان في كتاب أبي ثنا يزيد بن هارون أنا فائد بن عبد الرحمن قال سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال يا رسول الله إن ههنا غلاماً قد احتضر يقال له قل لا إله إلا الله فلا يستطيع أن يقولها فقال أليس كان يقولها في حياته قال بلى قال فما منعه منها عند موته فذكر الحديث بطوله [1] .

فلم يحدثنا أبي بهذين الحديثين ضرب عليهما من كتابه لأنه لم يرض حديث فائد بن عبد الرحمن وكان عنده متروك الحديث اهـ .

وهذا الحديث أولع بروايته الخطباء الذين لا يهتمون في رواياتهم بصحة الحديث، وقَلَّ أن يخلو منبر من روايته، وإذا ذُكِّروا بشدة ضعفه وأنه لا يُروى صعبت على كثير منهم هذه النصيحة، وربما احتج بعضهم بأن هذا الحديث موجود في مسند الإمام أحمد، أو موجود في كتاب الترغيب والترهيب .

ولو اطلع على ما في مسند الإمام أحمد لتعلم من ذلك الإمامِ تركَ رواية مثل هذا الحديث .

(١) تتمة هذا الحديث: قال فنهض رسول الله ﷺ ونهضنا معه حتى أتى الغلام فقال يا غلام قل لا إله إلا الله قال لا أستطيع أن أقولها قال ولم قال لعقوق والدتي قال أحية هي قال نعم قال أرسلوا إليها فأرسلوا إليها فجاءت فقال لها رسول الله ﷺ ابنك هو قالت نعم قال أرأيت لو أن نارا أججت فقيل لك إن لم تشفعي له قذفناه في هذه النار قالت إذاً كنت أشفع له قال فأشهدي الله وأشهدينا معك بأنك قد رضيت قالت قد رضيت عن ابني قال يا غلام قل لا إله إلا الله فقال لا إله إلا الله فقال رسول الله ﷺ الحمد لله الذي أنقذه من النار .

ولو اطلع على الترغيب والترهيب وعلى مقدمته ورأى الحديث فيه لَسَلِمَ من رواية ما تَرَفَّعَ أُولئك الكرامُ عن رواية مثله، وها أنا أنقل للقارئ الكريم الحديثَ من كتاب الترغيب والترهيب ثم أنقل من مقدمة الكتاب ما بَيَّنَ فيه المنذري رحمه الله تعالى مصطلحه الذي ذكره في المقدمة .

أما الحديث فهو كما في الترغيب والترهيب:

وروي عن عبد الله بن أبي أوفى ﷺ قال كنا عند النبي ﷺ فأتاه آت فقال شاب يجود بنفسه فقيل له قل لا إله إلا الله فلم يستطع فقال كان يصلي فقال نعم فنهض رسول الله ﷺ ونهضنا معه فدخل على الشاب فقال له قل لا إله إلا الله فقال لا أستطيع قال لم قال كان يعق والدته فقال النبي ﷺ أحية والدته قالوا نعم ..الخ

مصطلح المنذري في مقدمة الترغيب والترهيب

وأما مصطلح المنذري في كتابه الترغيب والترهيب فهو قوله:

إذا كان إسناد الحديث صحيحاً أو حسناً أو ما قاربهما صدّرته بلفظة (**عن**) .

وإذا كان في الإسناد مَن قيل فيه كذّاب أو وضّاع أو متّهم أو مجمع على تركه أو ضعفِه أو ذاهب الحديث أو هالك أو ساقط أو ليس بشيء أو ضعيف جداً أو ضعيف فقط ولم أر فيه توثيقاً بحيث لا يتطرق إليه احتمال التحسين صدّرته بلفظة (**رُوي**) .

مقتطفات من آثار جهود أهل العلم في التحذير من رواية بعض الأحاديث التي قال عنها أصحاب الكتب التالية [1] موضوعة أو باطلة أو وافقوا غيرهم على ذلك الحكم

أولاً : من كتاب (لسان الميزان) : [2]

١- حديث عن سورة الأنعام « **أنها نزلت جملةً، يشيعها من كل سماء سبعون ملكا حتى أدوها إلى النبي ﷺ، وأنها ما قرئت على عليل قط إلا شفاه الله عز وجل** » .
[لسان الميزان ٢ / ١٣]

---

(١) ليس معنى هذا أنه لم يحكم على الحديث الذي أذكره إلا صاحب الكتاب الذي أذكره هنا، ولا أنهم أجمعوا على الحكم عليه بالوضع، لأن غايتي أن ألفت الانتباه إلى الاستفادة من هذه الكتب فوائد زائدة على معرفة ترجمة الراوي الذي يترجم له صاحب الكتاب، ومن تلك الفوائد الاطلاع على ما قاله هؤلاء الأعلام في الأحاديث التي رويت من طريق هؤلاء الرواة، ومن الممكن الاطلاع على أقوال الأئمة الآخرين في المراجع الأخرى التي تتحدث عن الحديث الذي نبحث عنه، ومن الأمثلة التي توضح ذلك حديث أن أهل الجنة يحتاجون إلى العلماء الذي لم يُرْوَ إلا من طريق مجاشع بن عمرو الذي قال فيه يحيى بن معين: أحد الكذابين، لقد حكم عليه ابن حجر بأنه موضوع وسبقه إلى ذلك الذهبي في الميزان، وممن حكم بوضعه السيوطي في ذيل اللآلئ وابن عراق الكناني في تنْزيه الشريعة والشوكاني في الفوائد المجموعة والحوت في أسنى المطالب .

ويتأكَّدُ على المؤمن تركُ رواية ما يُظَنُّ أنه موضوع لحديث مسلم، « **مَن حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ** » .

(٢) لشيخ الإسلام ابن حجر العسقلاني الشافعي، وهو أحد الكتب التي ألفت في تراجم الضعفاء، لخص فيه كتاب الميزان للذهبي، وزاد عليه تراجم لم يذكرها الذهبي، وزاد عدد الذين تحدث عنهم على أربعة عشر ألفاً، وهو صاحب كتاب فتح الباري شرح صحيح البخاري الذي هو أعظم شروح صحيح الإمام البخاري، وكتاب تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب في تراجم رجال الكتب الستة، وكتاب التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الرافعي الكبير على متن المهذب للشيرازي، وغيرها من كتبه الكثيرة النفع جزاه الله تعالى خيراً .

٢- حديث: ((**تختموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر، واليُمْنَى أحق بالزينة**)) .
[لسان الميزان ٢ / ٢٦٨]

٣- حديث: ((**أهل الجنة محتاجون إلى العلماء وذلك بأنهم يزورون ربهم في كل جمعة فيقول تمنوا فيلتفتون إلى العلماء فيقولون ما نتمنى فيقولون تمنوا عليه كذا وكذا فهم محتاجون إليهم في الجنة**)) قلت وهذا موضوع . **[لسان الميزان ٥ / ١٥]**

٤- ((**من ولد له مولود فسماه محمداً تبركاً به كان هو والولد في الجنة**)) .
[لسان الميزان ٢/ ١٦٣]

٥- حديث: ((**رحيل بلال إلى الشام وفي قصة مجيئه إلى المدينة وأذانه بها وارتجاج المدينة بالبكاء لأجل ذلك**)) . **[لسان الميزان/ ١/ ١٠٧]**

٦- ((**أكرموا الخبز فإن الله ختم به بركات السماوات والأرض ولا تُسْنِدوا بالخبز القصعة فإنه ما أهانه قوم إلا ابتلاهم الله بالجوع**)) . **[لسان الميزان ٤ / ٢٦٧]**

٧- ((**اللهم ارحم خلفائي قلنا ومن خلفاؤك قال الذين يروون أحاديثي ويعلمونها الناس**)) . **[لسان الميزان ١ / ٢٤١]**

٨- ((**ينادِي منادٍ كلَّ يوم: شاربُ الخمر ملعون وجاره ملعون وجليسه ملعون**)) .
[لسان الميزان ٣ / ١٧٥]

٩- ((**إن في الجنة نهراً يقال له رجب ماؤه أشد بياضا من اللبن وأحلى من العسل من صام يوما من رجب سقاه الله من ذلك النهر**)) . **[لسان الميزان ٦ / ١٠١]**

١٠ - حديث: ((**يا آدم لولا محمد ما خلقتك**)) . **[لسان الميزان ٣ / ٣٥٩]**

١١- ((**ركعتان من المتزوج أفضل من سبعين ركعة من الأعزب**)) .
[لسان الميزان ٦ / ٣٢٢]

١٢- حديث: ((**إن صلاة بعمامة تعدل خمساً وعشرين صلاة بغير عمامة، وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بغير عمامة،إن الملائكة لتشهد الجمعة معتمين، ولا يزالون يصلون على أصحاب العمائم حتى تغرب الشمس**)) . **[لسان الميزان ٣ / ٢٤٤]**

ثانياً: مقتطفات من كتاب الأسرار المرفوعة (الموضوعات الكبرى) [1]

١– ((تمكث إحداكنَّ شطر عمرها لا تصلي)) . ص/ ٧٧

٢– ((من أكل مع مغفور له غفر له)) . ص/ ٣١٩

٣– ((من اغتسل من الجنابة حلالاً أعطاه الله تعالى مئة قصر في درة بيضاء وكتب الله له بكل قطرة ثواب ألف شهيد)) . ص/ ٣١٧

٤– ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تضع الفرج على السرج)) . ص / ٣٩٢

٥– ((ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ولا صلاة ولكن بشيء وقر في قلبه)) . ص / ٢٩٨

٦– ((ما صب الله في صدري شيئاً إلا صببته في صدر أبي بكر)) . ص / ٤٥٤

٧– ((لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل)) ((لي مع الله وقت لا يسعني فيه غير ربي)) . ص / ٢٩٢

٨– ((حديث: قصة سيدنا عثمان وأنه أرتج عليه)) . ص / ٢٥٨

٩– ((صلاة بعمامة تعدل خمساً وعشرين صلاة وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بغير عمامة)) . ص / ٢٣٤

١٠– ((سلموا على اليهود والنصارى ولا تسلموا على يهود أمتي قيل ومن يهود أمتك يارسول الله؟ قال تاركوا الصلاة)) . ص / ٢٢٢

---

(١) لمؤلفه ملا علي القاري الحنفي الذي جمع فيه أهم الأحاديث الموضوعة التي وصلت إليه ورتبها على حروف المعجم فبلغت ستمائة وخمسة وعشرين حديثاً، وذكر في الفصل الثالث منه فوائد، ومن أهمها معرفة الأمور التي يعرف بها الحديث الموضوع، ومعظم هذه الفوائد أخذها من كتاب المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، وله كتاب آخر في الموضوعات سماه المصنوع في الحديث الموضوع (الموضوعات الصغرى)وفتح باب العناية شرح كتاب النُّقاية في المذهب الحنفي وكتاب مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح وله عشرات الكتب النافعة جزاه الله خيراً .

ثالثاً : من (ذيل الموضوعات) للسيوطي والفصلِ الثالث من (تنْزيه الشريعة) [(١)]

١- ((سألت ربي أن يجعل حساب أمتي إلي لئلا تفتضح عند الأمم فأوحى الله إلي يا محمد بل أنا أحاسبهم ، فإن كان منهم زلة سترتها عنك لئلا تفتضح عندك)) . ٢/ ٣٩٢

٢- ((من أتى عليه ستون سنة في الإسلام حرمه الله على النار)) . ١/ ٢٢٧

٣ - ((لا إله إلا الله حصني فمن دخله أمن من عذابي)) . ١٤٧/١

٤- ((إذا كان يوم القيامة نادى مناد: يا محمد قم فادخل الجنة بغير حساب فيقوم كل من اسمه محمد ويتوهم أن النداء له فلكرامة محمد لا يمنعون)) . ١/ ٢٢٦

٥- ((إن لله تعالى ملكاً نصف جسده الأعلى ثلج ونصفه الأسفل نار ... يا مؤلفاً بين الثلج والنار ألف بين قلوب عبادك ...الخ)) . ١/ ٢٤٨

٦- ((ما وسعني سمائي ولا أرضي ولكن وسعني قلب عبدي المؤمن)) . ١ / ١٤٨

٧- ((لا يخرف قارئ القرآن)) . ١ / ٢٩٩

٨- ((لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه الله به)) . ٤٠٢/٢

٩- ((فضل رجب على سائر الشهور كفضل القرآن على سائر الكلام)) . ٢ / ١٦٠

١٠- ((لا تكرهوا الفتن فإن فيها حصادَ المنافقين)) . ٢/ ٣٥١

١١- ((لو وُزِن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا)) . ٢/ ٤٠٢

١٢- ((من عرف نفسه عرف ربه)) . ٢ / ٤٠٢

١٣ - ((من زنى زُنِي به ولو بحيطان داره)) . ٢ / ٢٣١

١٤- ((من تهاون بصلاته عاقبه الله بخمس عشرة خصلة ....الخ)) [(٢)] ٢ / ١١٣

---

(١) وضع ابنُ عراق الكناني في هذا الفصل الأحاديث التي زادها السيوطي على الموضوعات التي يحويها كتابا موضوعات ابن الجوزي واللآلئ المصنوعة للسيوطي، فالأحاديث التي فيه محكوم عليها بالوضع من كلٍ من السيوطي وابن عراق .

(٢) هذا الحديث الباطل يطبعه كثير من الإخوة البعيدين عن العلم ويوزعونه على الناس ويعلقه بعضهم على جدران المساجد يبتغون الأجر من الله تعالى، ولكنهم لا يؤجرون على ذلك، بل هم مسؤولون أمام الله عن نشر هذا الكذب على رسول الله ﷺ الذي هو من أكبر الذنوب، وتتمة الحديث:

١٥- «من زار العلماء فكأنما زارني ومن صافح» . ١/ ٢٧٢

١٦- «كنت كنْزاً لا أعرف فأحببت أن أعرف فخلقت خلقاً فعرفتهم بي فعرفوني» ١/ ١٤٨

١٧- «يا علي اتخذ نعلين من حديد وأفنهما في طلب العلم» . ١/ ٢٨٤

١٨ - «علمه بحالي يغنيه عن سؤالي (حكاية عن الخليل ﷺ)» . ١ / ٢٥٠

١٩- «كنت نبياً وآدم بين الماء والطين» . ١/ ٢٤١

رابعاً : من كتاب (المقاصد الحسنة) للسخاوي

١- اتق شر من أحسنت إليه . [المقاصد الحسنة ص / ٢٠]

٢- أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش . [المقاصد الحسنة ص ٩٥]

٣- إن الله يكره الرجل البطال . [المقاصد الحسنة ص١٢٦]

٤- بشر القاتل بالقتل . [المقاصد الحسنة ص / ١٤٥]

٥- تسليم الغزالة على النبي ﷺ الذي يذكر في المدائح .[المقاصد الحسنة ص / ١٥٦]

من تهاون بصلاته عاقبه الله بخمس عشرة خصلة ستة منها في الدنيا، وثلاثة منها عند الموت، وثلاثة منها في قبره، وثلاثة منها تصيبه يوم القيامة إذا خرج من قبره:

فأما التي تصيبه في دار الدنيا فأولها يرفع الله البركة من رزقه، والثانية ينزع الله البركة من عمره، والثالثة يرفع الله سيما الصالحين من وجهه، والرابعة لا حظ له في دعاء الصالحين، والخامسة كل عمل يعمله من أعمال البر لا يؤجر عليه، والسادسة لا يرفع الله دعاءه إلى السماء .

وأما التي تصيبه منها في قبره فأولها يوكل الله به ملكا يزعجه في قبره إلى يوم القيامة، والثانية تكون ظلمة في قبره فلا يضيء له أبداً، والثالثة يضيق الله عليه قبره إلى يوم القيامة .

وأما التي تصيبه إذا خرج من قبره فأولها يوكل الله به ملكا يسحبه على حر وجهه في عرصات القيامة، والثانية يحاسب حسابا طويلاً، والثالثة لا ينظر الله إليه ولا يزكيه وله عذاب أليم ثم تلا النبي ﷺ ﴿ **فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا** ﴾ [مريم/٥٩] وقال ابن حجر في لسان الميزان ٥/ ٢٩٥ وهو ظاهر البطلان من أحاديث الطرقية .

٦– شاوروهن وخالفوهن . [المقاصد الحسنة ص ٢٤٨]

٧– علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل . [المقاصد الحسنة ص ٢٨٦]

٨– القلب بيت الرب . [المقاصد الحسنة ص٣٠٨]

٩ – لا تسيدوني في الصلاة . [المقاصد الحسنة ص ٤٦٣]

١٠– ولدت في زمن الملك العادل . [المقاصد الحسنة ص ٤٥٤]

خامساً : من (أسنى المطالب) للشيخ محمد الحوت البيروتي وهي فوائد من جهود السابقين ذكرها تحت عنوان (باب في أمور اشتهرت بين الأنام وتناقلها الخاص والعام)

قصة: رحيل سيدنا بلال ﷺ إلى الشام وأنه رجع بعد موته ﷺ إلى المدينة بسبب رؤيته عليه الصلاة والسلام في المنام وأذانه بها وارتجاج أهل المدينة لتذكرهم الأذان في حياة رسول الله ﷺ لا أصل له كما قاله القاري .

قصة: أولاد جابر بن عبد الله رضي الله عنهما وهي أنَّ جابراً ﷺ ضَيَّفَ النبي ﷺ وأن أحد أولاده قتل الآخر وفرَّ هارباً فوقع في التنور وأن زوجة جابر سترت أمرها إلى أن تم شأن الأكل ثم أحضرت الولدين ميتين بين يدي النبي ﷺ وأنه دعا لهما فقاما حيين، ذكر ذلك أهلُ السِّيَرِ وهو موضوع لأن جابراً ضيَّف النبي ﷺ يوم الخندق سنة أربع وهو إنما تزوج في تلك الأوقات أو قبلها بيسير أو بعدها بيسير لأنه تزوج بعد قتل أبيه يوم أحد .

قصة: سيدنا عمر ﷺ مع ولده أبي الشحمة التي رواها سعيد بن مسروق قال كانت امرأة تدخل على آل عمر ومعها صبي فقال عمر ما هذا الصبي الذي معكِ قالت هو ابنك وقع علي أبو الشحمة فهو ابنه، فأرسل إليه عمر فأقرَّ فقال عمر لعلي: اجلده فضربه عمر خمسين وضربه عليٌّ خمسين، فقال لعمر يا أبت قتلتني، فقال إذا لقيت ربك فأخبره أن أباك يقيم الحدود، موضوعةٌ لا أصل لها، وفي رواية فيها التصريح بموته وهي موضوعة أيضاً .

قصة: سيدنا إبراهيم ﷺ وأنه كشف له عن حال زوجته سارة حين أخذها الجبار واختلى بها، وأن الجدار الذي كان بينهما صار كالزجاج لا يحجب ما وراءه لم يصح ذلك وإنما أخبرته السيدة سارة بحفظها من الجبار وإنه أغمي عليه ثلاث مرات ثم تركها وأخدمها هاجر .

قصة: سيدنا إبراهيم ﷺ وأنه وضع السكين على عنق ولده إسماعيل ﷺ ولم تقطع كذب موضوع من وضع الزنادقة لأن الذبح من أصله لم يقع بدليل قوله تعالى: ﴿ **وفديناه بذبح عظيم** ﴾ إذ لو وقع الذبح لم يحتج إلى الفداء .

قصة: سيدنا أيوب ﷺ وأن الله سلط عليه إبليس فنفخ عليه فأصابه الجذام حتى تناثر الدود من بدنه إلى آخر ما يذكره أهل القصص وبعض المفسرين من المنفرات طبعاً، كل ذلك زور وكذب وافتراء محض ولا عبرة بمن نقل ذلك وإن كان من الأجلاء حيث إن هذا لم يرد لا في كتاب الله تعالى ولا في سنة رسوله ﷺ حتى ولا في طريق ضعيف .

قصة: سيدنا داود ﷺ وأنه زوجة أوريا فجعله أميراً على المقاتلين وأرسله للقتال مراراً حتى قتل وتزوج زوجته من بعده، وأنه عوتب على ذلك بِنُزول الملائكة عليه في صورة خصمين كل ذلك كذب من وضع اليهود ولا عبرة بمن نقله عنهم من المفسرين لأن ذلك غفلة وذهول عن عصمة الرسل –صلوات الله وسلامه عليهم– واليهود لم يجعلوا داود وسليمان من الرسل بل جعلوهما من الملوك فلا يجوز النقل عنهم .

فائدة: ما يذكر في السير من نبات شجرة عند فم الغار وقت هجرته وأنه فتح باب في ظهر الغار وظهر عنده نهر وأن الحية لدغت أبا بكر في الغار باطل لا أصل له.

فائدة: ما يذكره بعض أهل السير أن جبريل أتى النبي ﷺ بتفاحة من الجنة فأكلها فجاءت السيدة فاطمة رضي الله تعالى عنها من تلك التفاحة كذب لا أصل له، ولأن مدة الوحي ثلاث وعشرون سنة والسيدة فاطمة توفيت بعده ﷺ بستة أشهر وعمرها ثلاثون سنة فتكون ولدت قبل البعثة بنحو سبع سنوات فلا يتأتى كونها من تفاحة أتاه بها جبريل لأنه لم يأته قبل البعثة .

فائدة: ما اشتهر أن صخرة بيت المقدس صعدت معه ﷺ ليلة الإسراء حين عرج به وأن قدمه الشريف أثر فيها لا أصل لذلك وهو من كلام الناس ولم يذكره أحد من أهل العلم لا مسنداً ولا معلقاً، وما يحكى أن الصخرة كانت منفصلة عن الأرض معلقة في الهواء ثم جعل لها جدار فلا أصل له .

فائدة: ما يذكر أنه ﷺ استوحش ليلة الإسراء بعد أن فارقه جبريل فرأى أبا بكر فوق السماوات باطل لا يصح .

فائدة: ما يذكره بعض أهل السير أن قيصر كتب لرسول الله ﷺ إنك تدعوني لجنة عرضها السماوات والأرض، فأين النار؟ وأنه أجابه بقوله أرأيت إذا أقبل الليل فأين يكون النهار لم يصح ذلك حديثاً .

فائدة: ما اشتهر أن عبد الله بن سلام سأل النبي ﷺ عن أشياء غريبة مثل أيُّ بقعة لم تر الشمس إلا مرة واحدة، وأجابه: أرض البحر حين انفلق لموسى ﷺ، وأيُّ قبر سار بصاحبه؟ وأجابه: أنه الحوت الذي التقم يونس ﷺ، وأيُّ نفس ماتت وأحيت غيرها؟ وأجابه بأنها بقرة بني إسرائيل المذكورة بقوله تعالى: ﴿ **فقلنا اضربوه ببعضها ...الآية** ﴾ وأيُّ شيء تَنَفَّسَ وليس بذي روح، وأجابه بأنه الصبح حيث يقول الله تعالى: ﴿ **والصبح إذا تنفس** ﴾ وأي مخلوق أوحي إليه وليس بآدمي فأجابه النحل حيث يقول الله تعالى: ﴿ **وأوحى ربك إلى النحل** ﴾ ونحو هذه المسائل ولا أصل لذلك مطلقاً فلم يقع السؤال عنها من عبد الله بن سلام لا للنبي ﷺ ولا لغيره .

فائدة: ما يروى أن جبل قاف من زمردة خضراء محيط بالدنيا خبر لم يصح وقد ذكره خلق كثير في كتبهم وبعضهم أنكر وجود جبل قاف من أصله .

فائدة: ما يذكر عن طول عوج بن عنق وأنه كان في زمن طوفان نوح ولم يصل الماء إلى وسطه وأن حياته طالت إلى زمن موسى عليه السلام، باطل لا أصل له وقد ذكره خلق كثير من المفسرين وغيرهم .

فائدة: ما اشتهر من أن الإمامين الشافعي وأحمد اجتمعا بشيبان الراعي وسألاه، باطل باتفاق أهل المعرفة لأنهما لم يدركاه .

وكذلك ما ذكر من أن الشافعي اجتمع بأبي يوسف عند الرشيد باطل ولم يجتمع الشافعي بالرشيد إلا بعد موت أبي يوسف .

وكذا الرحلة المنسوبة للشافعي إلى الرشيد وأن محمد بن الحسن حرضه على قتله، هي موضوعة مكذوبة .

فائدة: في قبور وأمكنة منسوبة للأنبياء وغيرهم ولم تصح تلك النسبة إليهم منها: أن قبر نوح صلوات الله وسلامه عليه في جبل لبنان .

ومنها المشهد المنسوب لأبي بن كعب بالجانب الشرقي من دمشق مع اتفاق العلماء على أنه لم يقدمها فضلاً عن دفنه فيها .

ومنها المكان المنسوب لابن عمر رضي الله عنهما بالمعلاة بمكة، لا يصح نسبته إليه من وجه وإن اتفقوا على أنه توفي فيها .

قبور الصحابة رضوان الله عليهم موجودة بمكة لكنها غير معروفة كما ذكره الأعلام حتى قبر السيدة خديجة إنما نسب إليها على ما وقع لبعضهم في المنام .

ونقل القاري عن الجزري أنه لا يصح تعيين قبر غير قبر نبينا ﷺ، نعم سيدنا إبراهيم ﷺ في **الخليل** لا بخصوص تلك البقعة .

ملحق في دراسة بعض الأحاديث وبيان حالها

الأول: حديث: هل يزني المؤمن؟

اشتهر على الألسنة وفي خطب الجمعة وفي دروس العلم الشرعي أحاديث باطلة لا تحل روايتها، منها حديث أن رسول الله ﷺ سُئل: هل يزني المؤمن؟ فقال: يزني، أو يزني ويتوب أو نحو ذلك حيث يُروى بعبارات مختلفة وسُئل هل يسرق،..ثم سُئل هل يكذب فقال لا، ثم قرأ: ﴿ **إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [**النحل/ ١٠٥**] .

وقد ذُكِرَ هذا الحديث في الإحياء للغزالي رحمه الله تعالى، وكذلك في شرحه وذكره الزرقاني في شرح الموطأ، وقال الحافظ العراقي رحمه الله تعالى في تخريج الإحياء ٢/٣: أخرجه ابن عبد البر في التمهيد بسند ضعيف، وتبعه على ذلك في شرح الإحياء ٥١٤/٧، وبعد الرجوع إلى التمهيد تبين أن هذا الحديث ليس موجوداً فيه .

وهنا يقع إشكال عند بعض الإخوة يقال فيه: أنت تنفي، والعراقي يثبت، والمثبت مقدم على النافي .

وأقول في حَلِّ هذا الإشكال: إن قاعدة (المثبت مقدم على النافي) صحيحة إذا كان الأمر في قضية مطلقة، كأن يقال: قال ﷺ كذا أو فعل كذا، فالحكم للمثبت، أما إذا كانت القضية في نطاق محدد كأن يقال في صحيح البخاري حديث: « **والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم** » فلا يكون الحكم للمثبت، بل الحكم لما يثبته لواقع .

وهذه حجة بينة تقنع المنصف، إلا إذا أراد أحد أن يشكك في هذه الكتب التي هي مرجع الأمة في دينها فإن الحوار فيه مجالاتٌ أخرى تقنع المنصف وتدمغ المعاند .

أما الحافظ العراقي رحمه الله فإنه قد ترجَّحَ عندي أنه التبس عليه هذا الحديث بحديث آخر يشبهه، موجود في التمهيد بسند ضعيف لانقطاع سنده، وهو: عن صفوان بن سليم أنه قيل لرسول الله ﷺ : « **أيكون المؤمن جباناً؟ قال: نعم، فقيل له: أيكون المؤمن بخيلاً؟ قال: نعم، فقيل له: أيكون المؤمن كذاباً؟ قال: لا** » قال أبو عمر لا أحفظ هذا الحديث مسنداً بهذا اللفظ من وجه ثابت اهـ [**التمهيد ١٦ / ٢٥٣**] .

أما حديث: « **هل يزني المؤمن** ... » فليس موجوداً في التمهيد، وقد وجدته في تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر [**٢٧/ ٢٤١و٢٤٢**] من طريق يعلى بن الأشدق العقيلي عن

عبد الله بن جراد أنه سأل النبي ﷺ فقال: يا نبي الله هل يزني المؤمن؟ قال: قد يكون ذاك، قال: هل يسرق المؤمن، قال: قد يكون ذاك، قال هل يكذب المؤمن؟ قال: لا، أتبعها نبي الله ﷺ حيث قال هذه الكلمة (لا): ﴿ **إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ** ﴾ **[النحل/١٠٥]**.

وقد قال البخاري عن يعلى بن الأشدق: لا يكتب حديثه .

وقال ابن حبان: لَقِيَ يعلى عبدَ الله بن جراد فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فوضعوا له شبيهاً بمائتي حديث نسخة عن عبد الله بن جراد فجعل يحدث بها وهو لا يدري لا تحل الرواية عنه بحال .

وقد ضعف ابن حجر في لسان الميزان ٣ /٢٦٦ أحاديث عبد الله بن جراد؛ لأنها لم تُرْوَ إلا من طريقه، قال ابن حجر: عبد الله بن جراد مجهول لا يصح خبره؛ لأنه من رواية يعلى بن الأشدق الكذاب، قال أبو حاتم لا يعرف ولا يصح خبره .

وقال ابن حجر في لسان الميزان : ٣ / ١٣٣ – ١٣٤: يعلى بن الأشدق العقيلي كان حياً في دولة الرشيد، قال ابن عدي: روى عن عمه عبد الله بن جراد وزعم أن لعمه صحبة فذكر أحاديث كثيرة منكرة وهو وعمه غير معروفين .

ثم نقل عن ابن عدي قال: بلغني عن أبي مُسْهِرٍ قال: قلت: ليعلى بن الأشدق ما سمع عمك من النبي ﷺ ؟ قال: جامعَ سفيان وموطأَ مالك وشيئاً من الفوائد انتهى.

وقال أبو مسهر: كنا نسخر به وكان سائلاً يدور في الأسواق اهـ .

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: قال أبو مسهر: قدم يعلى بن الأشدق دمشق وكان أعرابياً فحدث عن عبد الله بن جراد سبعة أحاديث فقلنا لعله حق ثم جعله عشرة ثم جعله عشرين ثم جعله أربعين فكان هو ذا يزيد وكان سائلا يسأل الناس .

سئل أبو زرعة عن يعلى بن الأشدق، فقال، هو عندي لا يصدق ليس بشيء قدم الرقة فقال رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ يقال له عبد الله بن جراد فأَعْطَوْه على ذلك، فوضع أربعين حديثاً وعبد الله ابنُ جراد لا يعرف **[الجرح والتعديل ٩/ ٣٠٣]** .

وقال ابن عدي بلغني عن أبي مسهر قال قلت ليعلى ما سمع عمك من النبي ﷺ؟ قال: جامعَ الثوري و موطأَ مالك **[سير أعلام النبلاء ٨ /٢٧٢]** .

ونقل ابن الجوزي في كتابه (**الضعفاء والمتروكين ٣ / ٢١٧**) عن البخاري قال: لا يكتب حديثه، وعن ابن حبان قال: لقي يعلى عبدَ الله بن جراد فلما كبر اجتمع عليه من لا دين له فوضعوا له شبيها بمائتي حديث نسخة عن عبد الله بن جراد فجعل يحدث بها وهو لا يدري لا تحل الرواية عنه بحال اهـ .

الثاني : الاستشهاد على تخفيف العذاب عن أبي لهب بما يُظَنُّ حديثاً

لقد ذكر كثير من الخطباء أن أبا لهب يخفف عنه العذاب في نار جهنم، ويذكرون أن السبب في ذلك هو فرحُه بولادة النبي ﷺ وإعتاقه لمولاته ثويبة، يجزمون بذلك ويقولون رواه البخاري في صحيحه، وصحيح البخاري أصح الكتب بعد القرآن الكريم، فهل استدلال هؤلاء الإخوة صحيح؟ .

وقبل أن أتحدث عن هذا الأمر أحب أن أذكر أنَّ تخفيف العذاب في نار جهنم أمر غيبي يدخل في قضايا الإيمان بالغيب التي لا تثبت إلا بآية قرآنية أو حديث صحيح .

وأن أُذَكِّر أن رؤيا المنام لا يثبت فيها شيء من المعلومات، ولا شيء من الأحكام ولو كان المرئيُّ فيها رسولَ الله ﷺ وها بالإجماع كما ذكر النووي رحمه الله تعالى ذلك في المجموع وفي شرح مسلم في بحث ثبوت هلال رمضان، ونقل في هذه المسألة الإجماع عن القاضي عياض رحمه الله تعالى .

أما الدراسة الحديثية لما نُسب لصحيح البخاري في هذه القضية فيقتضي أولاً أن ننظر إلى ما رواه البخاري بسنده في كِتَاب النِّكَاحِ [**باب ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ وَيَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ**] حيث يقول:

حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ انْكِحْ أُخْتِي بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ .

فَقَالَ: ((**أَوَتُحِبِّينَ ذَلِكِ**)) فَقُلْتُ نَعَمْ لَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ وَأَحَبُّ مَنْ شَارَكَنِي فِي خَيْرٍ أُخْتِي .

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ((**إِنَّ ذَلِكِ لَا يَحِلُّ لِي**))

قُلْتُ فَإِنَّا نُحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ .

قَالَ: ((**بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ ؟**)) قُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ: ((**لَوْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حَجْرِي مَا حَلَّتْ لِي إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ أَرْضَعَتْنِي وَأَبَا سَلَمَةَ ثُوَيْبَةُ فَلَا تَعْرِضْنَ عَلَيَّ بَنَاتِكُنَّ وَلَا أَخَوَاتِكُنَّ**)) .

قَالَ عُرْوَةُ: وثُوَيْبَةُ مَوْلَاةٌ لِأَبِي لَهَبٍ كَانَ أَبُو لَهَبٍ أَعْتَقَهَا فَأَرْضَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ ، فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حِيبَةٍ قَالَ لَهُ مَاذَا لَقِيتَ قَالَ أَبُو لَهَبٍ لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ بِعَتَاقَتِي ثُوَيْبَةَ اهـ .

فما ذكره عروة رحمه الله تعالى هنا أمران:

الأول: الحوار بين النبي ﷺ وبين أم حبيبة رضي الله عنها .

الثاني: تعريفه بثويبة المذكورة في الحديث، والرؤيا التي رُئِيَ فيها أبو لهب دون أن يذكر عروةَ الرائي الذي رآها .

فما ذكره عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة رضي الله عنها عن النبي ﷺ صحيح بلا شك .

وأما قوله: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو لَهَبٍ أُرِيَهُ بَعْضُ أَهْلِهِ بِشَرِّ حِيبَةٍ قَالَ لَهُ مَاذَا لَقِيتَ قَالَ أَبُو لَهَبٍ لَمْ أَلْقَ بَعْدَكُمْ غَيْرَ أَنِّي سُقِيتُ فِي هَذِهِ بِعَتَاقَتِي ثُوَيْبَةَ، فليس صحيحاً ولا يُعتمد عيه في شيءٍ؛ لأنه لم يذكر سنداً بينه وبين من رأى هذه الرؤيا، ولأنه لم يذكر من رأى هذه الرؤيا، ولأن الرؤيا لا يعتمد عليها في عقيدة غيبية ولا في حكم شرعي كما تقدم .

وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري خلاصة ما تقدم عند شرحه لهذا الحديث فقال:

الخبر مرسل أرسله عروة ولم يذكر من حدثه به، وعلى تقدير أن يكون موصولاً فالذي في الخبر رؤيا منام: فلا حجة فيه، ولعل الذي رآها لم يكن إذ ذاك أسلم بعد فلا يحتج به، اهـ .

فمسألة التخفيف عن أبي لهب الذي مات كافراً مسألة علمية، لا يصلح أن يُذكر فيها إلا المتواتر والصحيح، وليست مسألةَ فضيلة عملية، وإذا صلح في فضائل الأعمال أن يُذكر الضعيف الذي لم يشتدَّ ضعفه فهذه الرؤيا لا تصلح، والحديث الضعيف أقوى منها .

ومن الغريب أن كثيراً من الخطباء يذكرونها على المنابر، ويصرحون بأن البخاري رواها في صحيحه، غافلين عن كون ذلك رؤيا منام، ولا يُعرف من رآى ذلك المنام، ولا يعرف من الذي نقل هذه الرؤيا لعروة وبهذا يتبين خطأ بعض الإخوة عندما يروون ذلك على المنابر

ويقولون رواه البخاري، فيقع الالتباس على الناس ويتوهمون أن هذه القضيَة مسلمةٌ وثابتة عن رسول الله ﷺ بل وفي صحيح البخاري .

الثالث: عبارة: (يحركها) في حديث التشهد [1] .

روى الإمام أحمد وابن حبان وابن خزيمة وغيرهم من طريق زائدة بن قدامة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال: ((**قلت لأنظرن إلى رسول الله ﷺ كيف يصلي ... وقال في آخره: ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع أصبعه فرأيته يحركها**)) .

وسند هذا الحديث صحيح، إلا أن زائدة بن قدامة – وهو ثقة ثبت – زاد في روايته عبارة: ((**فرأيته يحركها**)) والأصل عند علماء الحديث أن الزيادة من الثقة مقبولة، وهذا الأصل قد يترك ويحكم على الزيادة بالشذوذ إذا وُجدت قرائنُ قويةٌ تدل على ذلك .

وقد وجدت في هذا الحديث مثل هذه القرائن؛ فقد روى هذا الحديث عن عاصم بن كليب عن أبيه كثيرٌ من الثقات وليس في روايةِ أحدٍ منهم هذه الزيادةُ، ومن هؤلاء الثقاتِ:

١– سفيان بن عيينة. **مسند أحمد ٣١٨/٤ و الطبراني في الكبير ٣٦/٢٢ والنسائي في الكبرى ٣٧٤/١**

٢– سفيان الثوري. **عبد الرزاق /٢٥٢٢**

٣– زهير بن معاوية. **الطبراني في الكبير ٣٦/٢٢**

٤ – شعبة بن الحجاج. **المسند ٤/ ٣١٦ و الطبراني في الكبير ٣٥/٢٢**

٥– خالد بن عبد الله الواسطي. **البيهقي في الكبرى ١٣١/٢**

٦– عبد الله بن إدريس الأودي. **ابن ماجة ٩١٢**

---

(١) لقد وقع في يدي من سنين تحقيقٌ في بيان شذوذ عبارة (يحركها)، فنسخته واستفدت منه، وأعجبني، وبلغني أن صاحبه هو الشيخ شعيب الأرناؤوط، الذي رأيت له عملاً جيداً في تحقيق الكتب وطباعتها، ومن أهمها كتاب سير أعلام النبلاء، وقد رأيت فيه تحقيقاً حسناً مفيداً في ترجمة الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، جزاه الله خيراً، وأنا إلى الآن لم أتحقق من نسبة التحقيق في هذه الرواية لصاحبه، ولكني درسته وتحققت من صحة المعلومات التي فيه .

٧- أبو عوانة الإسفراييني. **الطبراني في الكبير٣٨/٢٢**

٨- عبد الواحد بن زياد العبدي. **مسند أحمد ٤/ ٣١٦ البيهقي في الكبرى ٢/ ٧٢**

٩- بشر بن المفضل. **أبو داود/ ٧٢٦ والطبراني في المعجم الكبير ٣٧/٢٢. وغيرهم .**

وقد أشار ابن خزيمة إلى تفرد زائدة بهذه الزيادة فقال: **ليس في شيء من الأخبار (يحركها) إلا في هذا الخبر، زائدةُ ذَكَرَه .**

الرابع: حديث هاروت وماروت والزهرة.

قال الإمام أحمد/ ٥٩٠٢ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُوسَى بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِنَّ آدَمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَهْبَطَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى الْأَرْضِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ أَيْ رَبِّ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ قَالُوا رَبَّنَا نَحْنُ أَطْوَعُ لَكَ مِنْ بَنِي آدَمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَلَائِكَةِ هَلُمُّوا مَلَكَيْنِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ حَتَّى يُهْبَطَ بِهِمَا إِلَى الْأَرْضِ فَنَنْظُرَ كَيْفَ يَعْمَلَانِ قَالُوا رَبَّنَا هَارُوتُ وَمَارُوتُ فَأُهْبِطَا إِلَى الْأَرْضِ وَمُثِّلَتْ لَهُمَا الزُّهَرَةُ امْرَأَةً مِنْ أَحْسَنِ الْبَشَرِ فَجَاءَتْهُمَا فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا فَقَالَتْ لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَكَلَّمَا بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ مِنَ الْإِشْرَاكِ فَقَالَا وَاللَّهِ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ أَبَدًا فَذَهَبَتْ عَنْهُمَا ثُمَّ رَجَعَتْ بِصَبِيٍّ تَحْمِلُهُ فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا فَقَالَتْ لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَقْتُلَا هَذَا الصَّبِيَّ فَقَالَا وَاللَّهِ لَا نَقْتُلُهُ أَبَدًا فَذَهَبَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ بِقَدَحِ خَمْرٍ تَحْمِلُهُ فَسَأَلَاهَا نَفْسَهَا قَالَتْ لَا وَاللَّهِ حَتَّى تَشْرَبَا هَذَا الْخَمْرَ فَشَرِبَا فَسَكِرَا فَوَقَعَا عَلَيْهَا وَقَتَلَا الصَّبِيَّ فَلَمَّا أَفَاقَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ وَاللَّهِ مَا تَرَكْتُمَا شَيْئًا مِمَّا أَبَيْتُمَاهُ عَلَيَّ إِلَّا قَدْ فَعَلْتُمَا حِينَ سَكِرْتُمَا فَخُيِّرَا بَيْنَ عَذَابِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَاخْتَارَا عَذَابَ الدُّنْيَا.

قال ابن حجر في الفتح ٢٢٥/١٠: وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسن من حديث ابن عمر في مسند أحمد.

وتحسين ابن حجر رحمه الله تعالى لهذا الحديث فيه نظر، فقد جاءت رواية الإمام أحمد من طريق زهير بن محمد عن موسى بن جبير

أما زهير فقد اختلفوا فيه: فقال أبو بكر المروزي: عن أحمد لا بأس به، وقال الجوزجاني: عن أحمد مستقيم الحديث، وقال الميموني: عن أحمد مقارب الحديث، وقال ابن أبي خيثمة: عن ابن معين صالح لا بأس به، وقال العجلي جائز الحديث، وقال أبو حاتم محله الصدق

وفي حفظه سوء، وقال عثمان الدارمي ثقة صدوق وله أغاليط كثيرة، وقال موسى بن هارون أرجو أنه صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات وقال يخطىء ويخالَف .

وأما موسى بن جبير فهو قريب من زهير، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالَف **[تهذيب التهذيب في ترجمة كل منهما]**.

وقد خالف السفيانان هذه الرواية فروياها عن موسى بن عقبة الذي رواها عن كل من سالم ونافع وهما عن ابن عمر عن كعب الأحبار من قوله، وهو المعروف بالرواية عن أهل الكتاب، وإليك البيان .

ابن جرير: [1] عن الثوري عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب

ابن أبي شيبة: [2] عن سفيان عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب

البيهقي في الشعب: [3] عن سفيان عن موسى بن عقبة عن سالم عن ابن عمر عن كعب

البيهقي في الكبرى: [4] عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر عن كعب

فرواية زهير بن محمد عن موسى بن جبير منكرة، لمخالفة الضعيف للثقات، وسأل ابن أبي حاتم أباه عن رواية زهير هذه فقال: هذا حديث منكر **[العلل ٢ / ٦٩]** وكذلك رجح ابن كثير في تفسيره أنه من قول كعب .

منظومة البيقوني في علم مصطلح الحديث

أبدأ بالحمد مصلياً على محمد خيرِ نبي أُرسلا

وذي منَ أقْسام الحديث عِده وكلُّ واحد أتى وحَدَّه

أولها الصحيح وهو ما اتصل إسناده ولم يَشُذَّ أو يُعَلّ

---

(١) [ابن جرير ١/ ٤٥٦]

(٢) [مصنف ابن أبي شيبة ٧ / ٦٢]

(٣) [شعب الإيمان ١/ ١٨١]

(٤)[سنن البيهقي ١٠/ ٤]

يرويـــه عـــدل ضـــابط عـــن مثلـــه   معتمـــــد فـــــي ضـــــبطه ونقلـــــه

والحســـن المعـــروف طُرْقـــا وغـــدت   رجالـــــه لا كالصـــــحيح اشـــــتهرت

وكـــل مـــا عـــن رتبـــة الحســـن قصـــر   فهـــو الضـــعيف وهـــو أقســـاماً كثـــر

ومـــا أُضـــيف للنبـــيْ المرفـــوعُ   ومـــا لتـــابع هـــو المقطـــوع

والمســـند المتصـــل الاســـناد مِـــنْ   راويـــه حتـــى المصـــطفى ولـــم يَـــبِنْ

ومـــا بســـمع كـــل راو يتصـــل   إســـناده للمصـــطفى [1] فالمتصـــل

مسلســـل قـــل مـــا علـــى وصـــف أتـــى   مثـــل أمـــا والله أنبـــاني الفتـــى

كـــذاك قـــد حدثنيـــه قائمـــا   أو بعـــد أن حـــدثني تبســـما

عزيـــز مـــروي اثنـــين أو ثلاثـــه   مشـــهور مـــروي فـــوق مـــا ثلاثـــة

معـــنعنٌ كَعَـــنْ ســـعيد عـــن كـــرم   ومـــبهمٌ مـــا فيـــه راو لـــم يُسَـــمّ

وكـــل مـــا قلـــت رجالـــه عـــلا   وضـــده ذاك الـــذي قـــد نـــزلا

ومـــا أضـــفته إلـــى الأصـــحاب مـــن   قـــول وفعـــل فهـــو موقـــوف زُكـــن

ومرســـل منـــه الصـــحابي ســـقط   وقـــل غريـــب مـــا روى راو فقـــط

وكـــل مـــا لـــم يتصـــل بحـــال   إســـناده منقطـــع الأوصـــال

والمُعضـــلُ الســـاقط منـــه اثنـــان   ومـــا أتـــى مدلســـاً نوعـــان:

الاول: الاســـقاط للشـــيخ وأن   ينقـــل عمـــن فوقـــه بعـــن وأن

والثـــان: لا يُسْـــقِطُه لكـــن يصـــف   أوصـــافَه بمـــا بـــه لا ينعـــرف

ومـــا يخـــالف ثقـــةٌ فيـــه الْمَـــلا   فالشـــاذُّ، والمقلـــوبُ قســـمان تـــلا

---

(١) لا يُشترط في المتصل أن يصل إلى النبي ﷺ ومن الممكن أن يكون متصلاً وهو موقوف أو مقطوع .

إبـــدال راو مـــا بـــراو قســـم	وقلـــب إســـناد لمـــتن قســـم
والفـــرد مـــا قيدتـــه بثقـــة	أو جمـــع أو قصـــر علـــى روايـــة
ومـــا بعلـــة غمـــوض أو خفـــا	معلـــلٌ عنـــدهم قـــد عرفـــا
وذو اخـــتلاف ســـند أو مـــتن	مضـــطربٌ عنـــد أُهَيْـــلِ الفـــن
والمـــدرجات فـــي الحـــديث مـــا أتـــت	مـــن بعـــض ألفـــاظ الـــرواة اتصـــلت
ومـــا روى كـــل قـــرين عـــن أخـــه	مُـــدَبَّجٌ فاعرفـــه حقـــا وانتخـــه
متفـــق لفظـــاً وخطّـــاً متفـــق	وضـــده فيمـــا ذكرنـــا المفتـــرق
مؤتلـــف متفـــق الخـــط فقـــط	وضـــده مختلـــف فـــاخش الغلـــط
والمنكـــر الفـــرد بـــه راو غـــدا	تعديلـــه لا يحمـــل التفـــردا
متروكـــه مـــا واحـــد بـــه انفـــرد	وأجمعـــوا لضـــعفه فهـــو كـــرد
والكـــذب المختلـــق المصـــنوع	علـــى النبـــي فـــذلك الموضـــوع
وقـــد أتـــت كـــالجوهر المكنـــون	ســـميتها منظومـــة البيقـــوني
فـــوق الثلاثـــين بـــأربع أتـــت	أقســـامها تمـــت بخيـــر ختمـــت

خاتمة: لقد كتبت هذا الكتاب المختصر، وسميته: **صفحات مثمرة** وضممت إلى قواعد المصطلح بعض الفوائد من دراسة بعض الأحاديث، ومقتطفات من كتب العلماء التي لها صلة بعلم المصطلح رجاء أن يجعل الله تعالى فيه فائدة لمن يدرسه يسلم بها من رواية ما لا تصح روايته، ويسلم من العمل بما لا يصح العمل به، وبهذا تم الكتاب [1] الذي أرجو الله تعالى أن يجعل فيه القبول والنفع، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه .

(١) أقول: ذكَّرتُ بهذه التذكرة في آخر الكتاب، وذكَّرتُ بما يشبهها في أوله، وفي قلبي الرجاء من الله نعالى أن يوفق الله إخواننا للانتفاع به وأن يعافيهم من التهاون في رواية ما لا يصح لهم روايته، وأن يسلمهم مما يقع فيه كثير من طلاب العلم، ومن الذين لهم اشتغال بعلم الحديث ومع ذلك يغفلون عن قضية مهمة وهي أن **رواية الأحاديث التي لم ترو إلا من طريق المتروكين والمتهمين بالكذب، ورواية الأحاديث المنكرة تتنافى مع التقوى، وتتنافى مع احترام رسول الله ﷺ ومع الأدب معه .**

فهرس الأحاديث الموجودة في الكتاب

الحديث	الصفحة
اتق شر من أحسنت إليه	٩٠
اثنتا عشرة ركعة تصليهن	٤٢
أحاديث مدح من اسمه محمد أو أحمد	٧٨
إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ	٨١
إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمُ النِّدَاءَ وَالإِنَاءُ	٥٣
إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ (أي الطاعون) بِأَرْضٍ، فَلاَ تَقْدَمُوا	٧١
إذا كان يوم القيامة نادى مناد: يا محمد قم فادخل الجنة	٨٩
إذا كانت ليلة النصف من شعبان	٤٢
أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ	٥٣
أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ	٢٦
أكرموا الخبز	٨٧
ألا رجلٌ يتصدَّق على هذا	٣٩
أَلا هَلْ عَسَى رَجُلٌ يَبْلُغُهُ الْحَدِيثُ	١٤
أُمِرَ بِلاَلٌ أَنْ يَشْفَعَ الأَذَانَ	٢٨
إن كنت تريد السنة فهجر بالصلاة	٢٨
إِنّ الله أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ	٥٢
إن الله طهر قوماً بالصلعة	٧٨
إن الله يكره الرجل البطال	٩٠
إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا	٥٩
إِنّ بِلالاً يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ	٦٩
إن في الجنة نهراً يقال له رجب	٨٧
إن لله تعالى ملكاً نصف جسده الأعلى ثلج	٨٩
إِنَّ مِنَ الْبِرِّ بَعْدَ الْبِرِّ	١٩
أنا أفصح من نطق بالضاد	٩٠
أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله	٧٥
أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي	٢٦
إِنَّكُمْ مُصَبِّحُو عَدُوِّكُمْ، وَالْفِطْرُ أَقْوَى	٣٩
إِنّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ	٢٢
أهل الجنة محتاجون إلى العلماء	٨٧
أيكم يتجر على هذا	٣٩
الباذنجان لما أكل له	٧٨
بشر القاتل بالقتل	٩٠
تختموا بالعقيق فإنه	٨٧
التراويح إحدى عشرة ركعة ..و ثلاث وعشرون ركعة	٧١
تسليم الغزالة على النبي ﷺ	٩٠
تعلموا السحر ولا تعملوا به	٨٠
تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية	٧٤
تَعَلَّمُوا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ	٦١
تفاءلوا بالخير تجدوه	٨٠
تمكث إحداكنَّ شطر عمرها	٨٨
جبل قاف من زمردة خضراء محيط بالدنيا	٩٣
الجَوْزُ داءٌ والجُبْنُ داء	٧٨
حدّثوا الناس بما يَعرفون	٢٧
الحمد لله الذي أذهب عني الأذى	٤١
خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ	٢٨
خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	٢٩
الدنيا سبعة آلاف سنة	٧٩
الرّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرّحْمَنُ	٢٩

رحم الله امرأً جب الغيبة عن نفسه	٨٠	قصة التحيات لله ، ليلة المعراج	٧٩
ركعتان من المتزوج أفضل	٨٧	قصة الرحلة المنسوبة للشافعي إلى الرشيد	٩٣
سئل عن الحلال يذهب؟	٨٠	قصة أن الشافعي وأحمد اجتمعا بشيبان الراعي	٩٣
سألت ربي أن يجعل حساب أمتي	٨٩	قصة أن جبريل أتى النبي ﷺ بتفاحة من الجنة	٩٢
ست خصال تورث النسيان	٧٨		
سُحِرَ النَّبِيُّ ﷺ	٣٥		
سلموا على اليهود .. ولا تسلموا على يهود أمتي	٨٨	قصة أن صخرة بيت المقدس صعدت معه ﷺ	٩٢
سورة الأنعام ما قرئت على عليل إلا شفاه الله	٨٦	قصة أنه ﷺ استوحش ليلة الإسراء فرأى أبا بكر	٩٢
سَيِّدُ إِدَامِكُمُ الْمِلْحُ	٦١	قصة تخفيف العذاب عن أبي لهب	٩٧
شاوروهن وخالفوهن	٩٠	قصة رحيل بلال إلى الشام وأذانه في المدينة	٨٧
الشِّفَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ شَرْبَةِ عَسَلٍ	٢٨		
الشمس طلعت بعد غروبها ليصلي علي رضي الله عنه العصر	٧٨	قصة سيدنا داود ﷺ وأنه عشق	٩٢
		قصة سيدنا عثمان وأنه أرتج عليه	٨٨
صلاة بعمامة تعدل خمساً وعشرين	٨٧	قصة عبد الله بن سلام وسؤاله عن أشياء غريبة	٩٣
عبارة : (يحركها) في حديث التشهد	٩٩	قصة من حضره الموت ولم يقل لا إله إلا الله	٨٤
علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل	٩٠		
علمه بحالي يغنيه عن سؤالي	٩٠	قصة نبات شجرة عند فم الغار وقت هجرته	٩٢
عليكم بالملح فإن فيه شفاء	٧٨		
عوج بن عنق	٧٩	قصة هاروت وماروت والزهرة	١٠٠
عليكم بالعدس فإنه مبارك	٧٨	قصة : أولاد جابر وأن أحد أولاده قتل الآخر	٩١
غَزَوْنَا غَزْوَتَيْنِ فَأَفْطَرْنَا فيهمَا	٣٩		
الغَنِيمَةُ البارِدَةُ الصَّومُ في الشِّتَاءِ	٤٥	قصة : سيدنا إبراهيم وأن السكين لم تقطع	٩٢
فضل رجب على سائر الشهور	٨٩		
فَعَلَيْكُم بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاء الرَّاشِدِينَ	١١	قصة : سيدنا أيوب ﷺ	٩٢
		قصة : سيدنا عمر رضي الله عنه مع ولده أبي	٩١

الشحمة
قصة : ذبح الشاة ...وقوله ﷺ : وعليَّ جمع الحطب ٨٠
القلب بيت الرب ٩٠
كَانَ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ ٥٠
كان ﷺ أشد حياء من العذراء ٢٧
كَانَ ﷺ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ ٥٨
كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا ١٧
كنّا نَأْكُلُ وَنَحْنُ نَمْشِي ٢٨
كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ ٢٨
كُنّا نُنْهَى عَنِ اتّبَاعِ الْجَنَائِزِ ٢٨
كنت كنْزاً لا أعرف ٩٠
كنت نبياً وآدم بين الماء والطين ٩٠
لا إله إلا الله حصني ٨٩
لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ٦٧
لا تسيدوني في الصلاة ٩١
لا تكرهوا الفتن فإن فيها حصادَ المنافقين ٨٩
لا سَبَقَ إلا في....نصل (أو جناح) ٧٦
لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ ٧١
لا هجرة بعد الفتح ٧١
لا يحل لامرأة .. أن تضع الفرج على السرج ٨٨
لا يخرف قارئ القرآن ٨٩
لاَ يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍ ٧١
لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الصَّالِحِ أَجْرَانِ ٥٨
الله أحق أن يستحيا منه ٤٩
اللهم ارحم خلفائي ٨٧
اللهم زد هذا البيت تشريفاً ٤٧
لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه ٧٥
لو وُزن خوف المؤمن ورجاؤه لاعتدلا ٨٩
لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك ٨٨
ليغسل موتاكم المأمونون ٦١
لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الحر ... والمعازف ٣٣
المؤمن حلو يحب الحلاوة ٧٩
المؤمن حلوي والكافر خمري ٧٩
مَا أَنْتَ بِمُحَدِّثٍ قَوْما حَدِيثا ١٧
ما صب الله في صدري شيئاً ٨٨
ما فضلكم أبو بكر بكثرة صيام ٨٨
ما من رمان إلا ويلقح بحبة ٧٨
ما وسعني سمائي ولا أرضي ٨٩
مَثَلُ أُمّتِي مَثَلُ المَطرِ لاَ يُدْرَى ٣٢
مسح النّبيّ ﷺ أَعْلَى الْخُفّ وَأَسْفَلَهُ ٥٦
مِفْتَاحُ الصّلَاةِ الطّهُورُ ٣٨
من أتى عَرَّافاً أو ساحراً ٢٨
من أتى عليه ستون سنة في الإسلام ٨٩
من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار ٤١
من أضحك مصلياً أبكى نبياً ٨٠
من اغتسل من الجنابة حلالاً ٨٨
من أكل فولةً بقشرها ٧٨
من أكل مع مغفور له غفر له ٨٨
من تهاون بصلاته عاقبه الله بخمس عشرة ٨٩

مَن حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ	٨٠
مَنْ رَآنِي فِـي الْمَنَـامِ فَسَيَرَانِي فِـي الْيَقَظَةِ	٥٩
من زار العلماء فكأنما زارني	٩٠
من زنى زُنِي به ولو بحيطان	٨٩
من عرف نفسه عرف ربه	٨٩
من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك	٧٧
مـن كثـرت صـلاته بالليـل حسـن وجهه بالنهار	٧٧
مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا	٨٣
مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ	١٤
من ولد له مولود فسماه محمداً	٨٧
نَضّرَ الله امْرأً سَمِعَ مِنّا	٨٢
النظر إلى الوجه الحسن	٧٨
نِعْمَ النّسَاءُ نِسَاءُ الأَنْصَارِ	٢٧
هاروت وماروت	٥٧
هل يزني المؤمن	٩٥
والذي نفسي بيده لولا الجهاد وبـر أمي	٥٨
ولد الزنى لا يدخل الجنة	٧٩
ولدت في زمن الملك العادل	٩١
يا آدم لولا محمد ما خلقتك	٨٧
يا جابر، إن الله خلق قبـل الأشياء نور نبيك	٨٩
يا عبادي إني حرمت الظلم	٢٥
يا علي اتخذ نعلين من حديد	٩٠
يحشر الناس يوم القيامة عراةً	٤٨
يَطَّلِـعُ اللهُ إلى جميـعِ خَلْقِـهِ ليلـةَ النصْفِ	٤٢
يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ دَجَّالُونَ	١٨
ينادِي منادٍ كلَّ يـوم: شـاربُ الخمـر ملعون	٨٧